



الأردن ٢٠٢٥



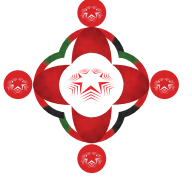
رؤية واستراتيجية وطنية

الوطني هو الذي يربطنا جميعاً



المواطن

مواطنون منتمون و مشاركون



المجتمع

مجتمع آمن و مستقر



الأعمال

قطاع خاص وديناميكي منافس عالمياً



الحكومة

حكومة ذات كفاءة و فاعلية



أردن مزدهر ومنيع

مواطنون منتمون ومشاركون

مجتمع آمن ومستقر

قطاع خاص ديناميكي ومنافس عالميا

حكومة ذات كفاءة وفاعلية



القسم الأول



٨	رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى دولة الدكتور عبدالله النسور
١٠	رد الحكومة على رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني
١٢	الملخص التنفيذي
١٦	المقدمة
١٩	الفصل الأول
٢٠	١. الواقع الحالي
٢١	١,١ واقع حال المواطن الأردني
٢٣	١,١,١ الصحة
٢٤	١,١,٢ التعليم
٢٧	١,١,٣ الثقافة والشباب
٢٧	١,١,٤ المشاركة في القوى العاملة
٢٨	١,١,٥ العمالة
٢٩	٢,١ النتائج الراهنة للمجتمع الأردني
٢٩	٢,٢,١ سيادة القانون
٣٠	٢,٢,٢ المواطنة
٣٠	٣,٢,١ المجتمعات الأردنية
٣١	٤,٢,١ المجتمعات الفقيرة
٣١	٥,٢,١ تكاليف المعيشة
٣١	٦,٢,١ قطاع الإسكان والأحياء
٣٢	٣,١ قطاع الأعمال الأردني
٣٢	١,٣,١ التجارة والتنافسية
٣٤	٢,٣,١ بيئة الأعمال
٣٥	٣,٣,١ رأس المال والتنمي
٣٦	٤,٣,١ الريادة في الأعمال والشركات المتوسطة والصغيرة
٣٨	٤,١ نتائج القطاع الحكومي
٣٨	١,٤,١ النمو الاقتصادي
٣٨	٢,٤,١ أداء القطاع العام
٣٩	٣,٤,١ الإدارة والتنسيق
٤٠	٤,٤,١ حجم ونوعية الخدمة
٤١	٥,٤,١ الشفافية والمساءلة
٤٢	٦,٤,١ أمن الموارد وإدارتها
٤٢	١,٦,٤,١ الأمن المائي
٤٣	٢,٦,٤,١ أمن الطاقة
٤٤	٣,٦,٤,١ الأمن الغذائي
٤٤	٧,٤,١ البنية التحتية
٤٥	٨,٤,١ نتائج الاقتصاد الكلي
٤٥	١,٨,٤,١ الإيرادات الحكومية

الفصل الثاني

٤٧

٤٨

٥١

٥٣

٥٤

٥٤

٥٥

٥٥

٥٥

٥٦

٥٦

٥٦

٥٧

٥٧

٥٧

٥٨

٥٩

٦٠

٦٠

٦١

٦٢

٦٣

٦٤

٦٤

٦٤

٦٤

٦٥

٦٥

٦٥

٦٦

٦٦

٦٦

٦٦

٦٧

٢. النموذج الاقتصادي التنموي

١.٢ أسواق التصدير ذات الأولوية

٢.٢ العناقد ذات الأولوية لدفع عجلة النمو الاقتصادي

٣.٢ تقييم الفرص الحالية

١.٣.٢ عنقود الإنشاءات والهندسة

٢.٣.٢ عنقود النقل واللوجستيات

٣.٣.٢ عنقود السياحة

٤.٣.٢ عنقود الرعاية الصحية

٥.٣.٢ عنقود علوم الحياة

٦.٣.٢ عنقود الخدمات الرقمية وخدمات الأعمال

٧.٣.٢ عنقود الخدمات التعليمية

٨.٣.٢ عنقود الخدمات المالية

٤.٢ الانفتاح على الفرص والاتجاهات الجديدة

١.٤.٢ كيفية تحقيق النمو وتعميق الإصلاحات

١.١.٤.٢ الامتثال للقانون

٢.١.٤.٢ تكافؤ الفرص

٣.١.٤.٢ تمكين المواطنين

٤.١.٤.٢ اتباع معايير عالمية لأفضل الممارسات

٥.١.٤.٢ تعزيز المنافسة، التنافسية وزيادة الإنتاجية

٦.١.٤.٢ تحقيق نمو مستدام وشامل

٧.١.٤.٢ تعزيز دور المؤسسات

٥.٢ الموارد المطلوبة

١.٥.٢ المياه والأراضي والموارد الطبيعية

٢.٥.٢ المواطنون

٣.٥.٢ البنية التحتية

٤.٥.٢ الموارد المالية

٥.٥.٢ التمويل غير الحكومي للتنمية الوطنية

٦.٥.٢ الاستثمار المحلي والأجنبي

٧.٥.٢ الشراكات بين القطاعين العام والخاص

٨.٥.٢ التمويل الإسلامي

٩.٥.٢ التمويل الاجتماعي

١٠.٥.٢ المسؤولية المجتمعية للشركات

٦.٢ تطوير البيئة التمكينية

القسم الثاني

٦٨

٧٠

٧١

٧٢

٩٠

١٠٥

١١٨

إطار إدارة الأداء للتنفيذ

تتبع وقياس تنفيذ النتائج

الحكومة – المبادرات ذات الأولوية

الأعمال – المبادرات ذات الأولوية

المجتمع – المبادرات ذات الأولوية

المواطن – المبادرات ذات الأولوية

قائمة الجداول

٢١	الجدول ١: رؤية ٢٠٢٥ معيار البلدان المماثلة
٤٠	الجدول ٢: الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية

قائمة الأشكال

٢٠	الشكل ١: محاور رؤية ٢٠٢٥
٢٢	الشكل ٢: النتائج الاجتماعية
٢٣	الشكل ٣: التوزيع السكاني حسب الفئات العمرية
٢٣	الشكل ٤: وفيات الأطفال وتوقعات الحياة عند الولادة
٢٤	الشكل ٥: الأداء النسبي في مجال الصحة
٢٥	الشكل ٦: نتائج التعليم الدولي
٢٦	الشكل ٧: الإنفاق على التعليم الابتدائي والثانوي
٢٨	الشكل ٨: المساواة بين الجنسين
٢٩	الشكل ٩: سيادة القانون
٣٠	الشكل ١٠: مؤشرات قياس الأداء في مكافحة الفساد
٣٢	الشكل ١١: معدل الوفيات بسبب الحوادث المرورية
٣٣	الشكل ١٢: تطورات التجارة الخارجية
٣٣	الشكل ١٣: نسبة التصدير حسب الدول والسلع
٣٤	الشكل ١٤: أداء الأردن وفقاً لتصنيف سهولة ممارسة الأعمال
٣٧	الشكل ١٥: تركيبة القطاع الخاص (الوسط المفقود)
٣٧	الشكل ١٦: هيكل السوق للقطاعات الرئيسية في الأردن
٣٨	الشكل ١٧: التركيب القطاعي للنواتج المحلي الإجمالي
٣٩	الشكل ١٨: مؤشرات قياس فعالية الحكومة
٤١	الشكل ١٩: نسبة الدوائر الحكومية التي تلتزم بتحقيق متطلبات نظام تطوير الخدمات الحكومية
٤٥	الشكل ٢٠: الإيرادات الحكومية
٤٦	الشكل ٢١: التهرب الضريبي
٤٦	الشكل ٢٢: الإنفاق الحكومي وإجمالي الدعم
٤٨	الشكل ٢٣: تحقيق النمو على أساس التنافسية
٤٩	الشكل ٢٤: رؤية عام ٢٠٢٥
٤٩	الشكل ٢٥: معدلات النمو والبطالة المتوقعة حسب السيناريو المستهدف
٥٠	الشكل ٢٦: نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة حسب السيناريو المستهدف
٥٠	الشكل ٢٧: التركيبة الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي الحالي والمتوقع حسب السيناريو المستهدف
٥٢	الشكل ٢٨: السوق الإقليمية للأردن
٥٣	الشكل ٢٩: القدرة التنافسية للصادرات
٥٤	الشكل ٣٠: العناقيد القائمة والناشئة وذات الإمكانات العالية للنمو
٥٨	الشكل ٣١: مبادئ العمل الجماعي للأردن لعام ٢٠٢٥
٥٩	الشكل ٣٢: الثقة الاجتماعية وسيادة القانون
٦٣	الشكل ٣٣: معايير تغيير نموذج التنمية
٧٠	الشكل ٣٤: رؤية الأردن ٢٠٢٥ - النتائج المرجوة
٧١	الشكل ٣٥: اطار التنفيذ الزمني

رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني إلى دولة الدكتور عبدالله النسرور

بسم الله الرحمن الرحيم

عزيزنا دولة الدكتور عبدالله النسرور، حفظه الله،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فيسرني أن أبعث إليك وإلى زملائك في الفريق الوزاري بتحياتي وأمنياتي لكم بالتوفيق، وأنتم تحملون أمانة المسؤولية وتمضون في تنفيذ ما جاء في كتاب التكليف، الذي عهدنا إليكم من خلاله بأهداف واضحة ومحددة، وعلى رأسها توفير الحياة الكريمة لمواطنينا.

يواجه الاقتصاد الأردني جملةً من التحديات الصعبة نتيجة الأزمات المتوالية والظروف العالمية والإقليمية الراهنة من أبرزها: الانقطاع المستمر في إمدادات الغاز المصري، وتبعات الأزمة السورية خاصة أزمة اللاجئين السوريين، إذ يحتضن الأردن اليوم أكثر من ١,٣٠٠,٠٠٠ من أشقائنا السوريين، ما يشكل استنزافاً لمواردنا المحدودة وضغطاً هائلاً على بنيّتنا التحتية واقتصادنا الوطني؛ الأمر الذي أدّى إلى تنامي العجز في الموازنة العامة وزيادة المديونية خلال السنوات الماضية.

لقد كانت لهذه التبعات والظروف الاقتصادية الصعبة آثار واضحة على واقع ومستوى معيشة المواطنين. فأصبح الهمّ الأكبر والأولوية الأولى لدى المواطن اليوم الشأن الاقتصادي، وتحسين الظروف المعيشية، والحصول على فرص عمل تؤمن له ولأفراد عائلته حياة كريمة وأملاً في مستقبل أفضل، وهذا ما لمستّه من خلال جولاتي الميدانية المتواصلة؛ فارتفاع الأسعار والضغط المالي على مواطنينا بات واقعاً صعباً، يستوجب من الدولة بكل مؤسساتها تقديم الحلول والبرامج الاقتصادية والاجتماعية للتخفيف من هذه الأعباء.

كما أنني تابعت خلال الأشهر الماضية أداء الحكومة وجهودها الدؤوبة والمقدّرة التي قادت إلى إقرار الموازنة العامة، وتنفيذ حزمة من الإجراءات الاقتصادية الإصلاحية، وإنجاز عدد من التشريعات بالتعاون مع مجلس الأمة.

وفي ضوء ما أشرنا له من تحديات راهنة، وانطلاقاً من حرصنا على استمرار العمل لتطوير أداء اقتصادنا الوطني ورسم نهج مستقبلي وتأمين الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لأبناء وبنات أردنا الحبيب، فقد بات ملحاً قيام الحكومة بوضع تصوّر مستقبلي واضح للاقتصاد الأردني للسنوات العشرة القادمة، وفق إطار متكامل يعزز أركان السياسة المالية والنقدية ويضمن اتساقها، ويحسن من تنافسية اقتصادنا الوطني، ويُعزّز قيم الإنتاج والاعتماد على الذات وصولاً إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة.

ونؤكد هنا أن نجاح هذه العملية مرهون باتباع نهج تشاركي وتشاوري مع جميع الجهات والفعاليات: من مؤسسات حكومية، ومجلس الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والمجتمع المحلي؛ كما يتطلب أيضاً البناء على الجهود والدراسات المؤسسية والمتراكمة، ومنها: مخرجات «لجنة تقييم التخاصية»، واستراتيجية تنمية المحافظات، و«الاستراتيجية الوطنية للتشغيل» والاستفادة منها في عملية رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية المستقبلية، لإعداد تصور اقتصادي يتضمن خطط عمل وبرامج محددة تعالج مختلف التحديات التي نواجهها على المدى القصير والبعيد، ويبني على البيان الوزاري للحكومة وبرنامج عمل الحكومة (٢٠١٣-٢٠١٦) اللذين قدّما لمجلس النواب السابع عشر في دورته غير العادية ونالت الحكومة على أساسهما الثقة، كما يبني على البرامج الوطنية الأخرى للإصلاح الاقتصادي والمالي، ويكون مرجعية للحكومة الحالية والحكومات المتعاقبة لتحقيق معدلات نمو مستدامة وتعزيز برامج الإصلاح الاقتصادي.

ويجب التأكيد هنا على ضرورة ارتكاز التصور الاقتصادي التنموي الموجه بإعداده إلى المبادئ التالية:

١. الحفاظ على الاستقرار المالي الكلي وتطوير السياسات المالية، وتحسين بيئة الأعمال، وتعزيز السياسات المشجعة على الابتكار والتطوير القطاعي، وتفعيل الحكم المحلي وتطبيق نهج اللامركزية.

٢. دعم فُكرات النمو الاقتصادي، وضبط عجز الموازنة العامة للدولة، والمحافظة على الاستقرار المالي والنقدي، وتحسين التنافسية والبيئة الجاذبة للاستثمارات بما يوفر فرص عمل إضافية للأردنيين والأردنيات.

٣. تكثيف البرامج الموجهة لمحاربة الفقر والبطالة وحماية المستهلك، بالإضافة إلى توجيه الدعم لمستحقيه من خلال تقوية شبكة الأمان الاجتماعي وبما يساهم في حماية وتوسيع نطاق الطبقة الوسطى.

٤. دعم المشاريع الإنتاجية والريادية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تشجيع وترسيخ البيئة التنافسية ومنع الاحتكار.

٥. الارتقاء بنوعية وجودة الخدمات الحكومية المقدمة للمواطنين في مختلف المجالات، بما يبني على برنامج إصلاح القطاع العام، والتركيز على قطاعات الصحة والتعليم والتدريب والتشغيل بما يتناسب مع متطلبات سوق العمل، وضمان تحقيق أعلى درجات المساواة وتوخي العدالة في الحصول على هذه الخدمات.

٦. ضمان التوزيع العادل لمكتسبات التنمية من خلال التركيز على البرامج التنموية في المحافظات.

٧. وضع منظومة متكاملة تعزز الأمن الغذائي والمائي والتزود بالطاقة وتنويع مصادرها والإسراع في تنفيذ المشاريع الاستراتيجية الكبرى.



عزيزنا دولة رئيس الوزراء،

أؤكد هنا على ضرورة إيلاء هذه المهمة جلّ الاهتمام والعناية للوصول إلى خطط عمل قابلة للتنفيذ وفق برنامج زمني محدد، وبأولويات واضحة، تُبنى على خطوات تنفيذ مُتسلسلة، يتم متابعة تقييمها بشكل مؤسسي، وتكون مُلزمة للحكومات. مشدداً على أهمية اعتماد المساءلة لقياس مستوى التقدم والإنجاز، والتشاركية في تحمل المسؤولية، وتجاوز الثغرات في المستقبل. ومن الأهمية بمكان، التعامل بمنتهى الجدية وعدم التهاون في تنفيذ هذه التوجيهات بما يعزز مصداقية عمل الدولة بكل مؤسساتها لمعالجة هموم المواطنين وضمان الحياة الكريمة التي يستحقون، فلا نريد لهذا التصور الذي نعول عليه كثيراً أن يكون وثيقة توضع في الأدراج، بل عملاً منتجاً ذا أثر ملموس وبرنامج زمني واضح.

إن التحديات التي تواجهنا كثيرة وصعبة، والمواطن الأردني الأعزّ يستحق منا الأفضل، ونحن على ثقة تامة بأن الأردن القادر بعزم أبنائه وبناته، سيتجاوز هذه التحديات من خلال العمل بروح الفريق الواحد وبذل المزيد من الجهد والمثابرة والمتابعة، وصولاً إلى تحقيق رؤيتنا بأردن المستقبل.

سائلاً العلي القدير أن يحفظ الأردن وطناً شامخاً دوماً بهامات الأردنيين والأردنيات ومزدهراً بجهودهم الدؤوبة، وأن يوفقنا جميعاً في أداء الأمانة وتحقيق طموحات شعبنا العزيز.

والله ولي التوفيق،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

عبدالله الثاني ابن الحسين

عمّان في ٢٨ جمادى الأولى ١٤٣٥ هجرية

الموافق ٢٩ آذار ٢٠١٤ ميلادية



رد الحكومة على رسالة جلالة الملك عبدالله الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية، **الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم** حفظه الله قائدا للعملية الإصلاحية وحاميا للأردن واستقراره وازدهاره.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد،

لقد تلقيت وزملائي في الفريق الوزاري رسالة جلالتكم لوضع تصور مستقبلي للاقتصاد الاردني للسنوات العشر القادمة بكل تقدير واعتزاز، حيث أود أن أؤكد لمولاي صاحب الجلالة أن وضع التصور المتكامل الهادف الى تعزيز أركان السياسة المالية والنقدية وضمان اتساقها وتحسين تنافسية الاقتصاد الوطني وتعزيز قيم الانتاج والاعتماد على الذات، وصولا الى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وتأمين الحياة الكريمة والمستقبل المشرق لأبناء وبنات أردننا الحبيب، هو ديدن الحكومة وغايتها ومبتغاها.

وانني وزملائي في الفريق الوزاري نؤكد لكم يا صاحب الجلالة اننا سنعمل على اعداد هذا التصور المستقبلي وفق نهج تشاركي منفتح مع أطراف المجتمع والاقتصاد الأردني، كالمؤسسات الحكومية، ومجلس الأمة، والقطاع الخاص، ومؤسسات المجتمع المدني والفعاليات الوطنية ليخرج ثمرة جهد وطني تشاركي يكون للكافة دور فاعل في اعداده ومتابعة تنفيذه، وبحيث يكون هذا الجهد وكما أردتموه خارطة طريق لحكومتنا والحكومات المتعاقبة. وسينطلق من واقع التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني والمتمثلة خصوصاً في قطاعات الطاقة والمياه والمواصلات والبنية التحتية، وكذلك مشكلة البطالة وارتفاع معدلاتها وخصوصاً بين صفوف الشباب وتدني نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل وتفاوت مستويات التنمية بين المحافظات بالإضافة الى تزايد مستويات الدين العام وعجز الموازنة العامة. هذا فضلاً عن الظروف الاقليمية الصعبة وازمة اللجوء السوري التي تحملها ولا يزال المواطن والاقتصاد الاردني.

كما أود ان أؤكد أن هذا العمل سيبنى على العديد من الجهود والسياسات والاستراتيجيات القطاعية والوطنية مثل الاستراتيجية الوطنية للتشغيل والاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر والاستراتيجيات القطاعية الحيوية مثل الطاقة والزراعة والسياحة والنقل وغيرها من الاستراتيجيات القطاعية وكذلك على الاجندة الوطنية وبما يخلق بينها حالة من التناغم والانسجام وعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

وسيكون هذا العمل مكملاً لخطة عمل الحكومة وبرامجها للأعوام ٢٠١٣-٢٠١٦ الذي قدمناه لمجلس النواب السابع عشر في دورته غير العادية، كما سينسجم مع البرامج الوطنية الأخرى للإصلاح المالي والاقتصادي. و يستهدف التصور المستمد من رسالة جلالتكم على موضوعة الاردن كمركز اقليمي للنشاطات الاقتصادية من خلال البناء على المزايا النسبية التي تتمتع بها بعض القطاعات الاقتصادية.

وسيهدف هذا العمل على الوصول الى الغايات التالية:

- تعزيز مستويات النمو الاقتصادي و تحقيق الاستقرار المالي والحد من الهدر في الموارد المالية وايصال الدعم الى مستحقه، والوصول الى مستويات امنية من الدين العام.
- تحسين بيئة الاعمال والاستثمار ورفع مستوى تنافسيته لتصبح جاذبة للاستثمارات المحلية والاجنبية في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتعزيز مستوى الشراكة بين القطاعين العام والخاص. و مراجعة دور القطاع العام و حجمه و طبيعة مساهمته في العملية التنموية.
- تطوير القطاعات الاقتصادية وتشجيع الابتكار فيها، وتعزيز ادوات ووسائل دعم القطاعات ذات الاولوية والقيمة المضافة العليا والمصدرة.
- تشجيع عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم و ايجاد الدعم المالي والمناخ الملائم لها باعتبارها محركاً من محركات النمو الاقتصادي وتعزيز دورها في ايجاد فرص العمل للشباب من خلال تشجيع روح الريادة والابتكار.
- تعزيز السياسات النازمة لسوق العمل والتركيز على العمالة المهنية المؤهلة بما يخدم عملية الاحلال التدريجي محل العمالة الوافدة وخصوصاً الشباب وتشجيع دخول المرأة الى سوق العمل.
- تحفيز التنمية المحلية الشاملة في المجتمعات وتقليص الفوارق التنموية بين المحافظات وتطبيق نهج اللامركزية ضمن اطار تمكين المجتمعات المحلية واشراكها في اتخاذ القرارات التنموية التي تعنيها.
- استهداف زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل من خلال برامج محددة.
- ايلاء الاهتمام الكافي بذوي الاحتياجات الخاصة و السعي لدمجهم في المجتمع.



مولاي صاحب الجلالة،

ان عملنا على اعداد هذا التصور لمستقبل الاقتصاد الاردني والذي سيتم انجازه قبل نهاية العام الحالي، سوف يحدد الأدوار والمسؤوليات الواقعة على عاتق جميع الأطراف المشاركة سواء في مرحلة الاعداد أو التنفيذ، حيث سيتم صياغة هذا التصور من خلال لجان فنية قطاعية يشارك فيها جميع الاطراف بحيث يكون هذا الجهد اردنياً وطنياً بامتياز وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وسيوظف كافة الخبرات المتاحة محلياً وعالمياً.

وفي جانبه العملي سيتضمن التصور برنامجاً تنفيذياً يمتد حتى العام ٢٠٢٥ يحتوي على مؤشرات لقياس الأداء ومتابعة الانجاز، حيث سيتم تفعيل وحدة متابعة ومراقبة الأداء الحكومي في رئاسة الوزراء لمتابعة تنفيذ كافة الاجراءات والمقترحات الواردة في هذا التصور، ونشر الانجازات بشكل دوري لتكون متاحة لاطلاع أطراف المجتمع الأردني كافة، وبما يمكن من تقييم أوجه القصور وبالتالي تعزيز المصداقية والثقة بين الحكومة والمواطن ومحاسبة المقصرين.

ان التحديات التي تواجهنا كثيرة وصعبة ولكن من شأنها اعطاء الدافع والحافز للعمل وبروح الفريق الواحد وتحويل المصاعب التي يمر بها الاقتصاد الوطني الى فرص بهدف النهوض باقتصادنا الوطني ولخدمة شعبنا النبيل في ظل قيادتكم الحكيمة.

دمتم يا سيدي ذخراً ورمزاً لهذا الوطن ودام الاردن وطناً شامخاً وعزيزاً.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.





الملخص التنفيذي



حقق الأردن خلال العقد الماضي العديد من الإنجازات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، حيث ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من (١٥١٢) ديناراً عام ٢٠٠٤ ليبلغ نحو (٣٦٧٠) ديناراً عام ٢٠١٤. كما استثمر الأردن موارد كبيرة في مرافق البنية التحتية الأساسية التي تخدم المواطنين، ونجح في تحقيق إنجازات مهمة على سلم التنمية البشرية، وحافظ على الاستقرار، ونجح في جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

وقد رافق تلك الإنجازات بعض التحديات التي لا زالت ماثلة للعيان، وفي مقدمتها الفجوة التنموية بين المحافظات، وارتفاع معدلات البطالة لا سيما في أوساط الشباب، وتدني نسبة مشاركة المرأة الاقتصادية وتراجع نسبي في بعض مؤشرات التنافسية. لكن الحالة العامة للأردن ومستوى البنية التحتية والتطور المؤسسي يؤهل الأردن لانطلاقة تساعد على التعاطي مع التحديات وتجاوزها. وقد شخّص جلالة الملك عبد الله الثاني أبرز التحديات ومعالم طريق المستقبل والنموذج الاقتصادي الاجتماعي الذي نصبو إليه في الرسالة السامية التي وجهها صاحب الجلالة إلى الحكومة لدى تكليفها إعداد هذه الرؤية للعقد المقبل.

إن «رؤية الأردن ٢٠٢٥» ترسم طريقاً للمستقبل وتحدد الإطار العام المتكامل الذي سيحكم السياسات الاقتصادية والاجتماعية القائمة على إتاحة الفرص للجميع. ومن مبادئها الأساسية تعزيز سيادة القانون، وتكافؤ الفرص، وزيادة التشاركية في صياغة السياسات، وتحقيق الاستدامة المالية وتقوية المؤسسات. ولكي يتحقق ذلك، لا بد من رفع مستوى البنية التحتية، ورفع سوية التعليم والصحة، بالإضافة إلى تعزيز دور القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للمساهمة في العملية التنموية وانطلاقاً من هذه المبادئ، تقترح الرؤية خارطة طريق للمستقبل تستلزم توافقاً من فئات عريضة في المجتمع حول معالم الطريق والأدوار المناطة بكافة الجهات المعنية وأصحاب المصالح في الاقتصاد، وفي مقدمتهم القطاع الخاص الذي يجب أن يلعب دوراً بارزاً في تحقيق الأهداف المنشودة. كما أن على الحكومة توفير البيئة التمكينية لتلك الغاية. كذلك فإن الرؤية تراهن على أن النجاح في تحقيق محتواها وتنفيذ السياسات الواردة فيها يتطلب التزاماً من قبل المواطن والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وذلك ترجمة لشعار المواطنة الفاعلة الذي أشار إليه صاحب الجلالة في أوراقه النقاشية.

ونظراً لصعوبة التنبؤ بالمستقبل وقراءة متغيراته العديدة، فإن «رؤية ٢٠٢٥» تستند على وضع عدد من الأهداف التي نصبو إليها، وكيف يمكن تحقيقها والوصول إليها من خلال عدد من الإجراءات والسياسات سيتم تبنيها على مستوى القطاعات وفقاً لبرنامج زمني مرناً يأخذ بالاعتبار المستجدات العديدة التي يمكن أن تطرأ على مستوى العالم والإقليم وكيف يمكن التكيف مع تلك المتغيرات. لذلك، فإن الرؤية تقدم سيناريوهين يرتبطان بالتقدم المتحقق ومدى الالتزام بتنفيذ السياسات المتفق عليها. سيناريو الأساس الذي يفترض اتخاذ بعض الإجراءات الإصلاحية الواردة في القسم الثاني من هذه الوثيقة وليس كلها، وبالتالي فإن معدلات النمو المتحققة ترتبط بالتقدم المتحقق ومدى الالتزام بتنفيذ السياسات المقترحة.

أما السيناريو المستهدف فيفترض اتخاذ المزيد من الإجراءات التي من شأنها تحقيق معدلات نمو عالية، حيث يتضمن هذا السيناريو عدداً من التدخلات على مستوى القطاعات المختلفة التي من شأنها إطلاق عملية التنمية في العديد من القطاعات لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة وتخفيض نسب البطالة والفقر وزيادة معدلات المشاركة الاقتصادية، وبخاصة في أوساط الشباب والمرأة. ويفترض هذا السيناريو التناغم والتناسق في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص والالتزام في التنفيذ ومأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

إن أهم ما تسعى الرؤية لتحقيقه هو رفاه المواطن وتحسين الخدمات الأساسية المقدمة إليه، وذلك وصولاً إلى مجتمع متوازن تتاح فيه الفرص لكافة الشرائح ويتم فيه تجسير الهوة بين المحافظات. وتضع الرؤية المواطن الأردني في قلب العملية التنموية، إذ يقاس النجاح والفشل استناداً إلى مدى تحقيق التقدم على مستوى الأفراد، وبالتالي رفاه المجتمع. أما على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي فإن الهدف هو تحقيق الاستقرار المالي القائم على الاستدامة المالية وتحقيق الاعتماد على الذات وتعزيز الإنتاجية وتنافسية الاقتصاد الأردني والخروج التدريجي من جميع أشكال الدعم العشوائي واستهداف الفئات المستحقة للدعم مباشرة، الأمر الذي من شأنه تعزيز منعة الاقتصاد وقدرته على الصمود والحد من تأثير الصدمات الخارجية على أدائه.

إن هذه الوثيقة تمثل رؤية وطنية بعيدة المدى وليس خطة تفصيلية لعمل الحكومة. فهي تتضمن أكثر من ٤٠٠ سياسة أو إجراء يتوقع تنفيذها من خلال النهج التشاركي بين الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني. وتستند إلى مبادئ أساسية تدعم نموذج التنمية للعقد المقبل، وتقوم على الامتثال للقانون وتعزيز المؤسساتية.

إن المقاربة التنموية المقترحة القائمة على هذه المبادئ توضح الأدوار المنوطة بكل الفاعلين في المجتمع، وهي تتطلب تصميماً واستشرافاً للمستقبل. ويستوجب تحقيق الاستقرار وتخفيف الاعتماد على الخارج تضحيات لا بد منها على المدى القصير وصولاً إلى الاستدامة.

مبادئ العمل الجماعي للأردن لعام ٢٠٢٥



تبين الرؤية أن تنفيذ المبادرات الواردة فيها لا بد أن يأتي ضمن إطار زمني متسلسل ومرحلي. وحيث أن موازنة عام ٢٠١٥ قد صدرت في العام الذي ينتهي فيه برنامج الإصلاح المالي ضمن الاتفاقية مع صندوق النقد الدولي، فإن هنالك عدداً من المبادرات ذات الأثر الكبير والتكلفة المنخفضة نسبياً لا بد من الشروع فيها.

وتتطلب «رؤية الأردن ٢٠٢٥» من جميع المواطنين، سواء كانوا موظفين في القطاع العام أو الخاص، الالتزام بالتنفيذ والتقييد بالمبادئ العامة، مدعوماً بالإيمان بسيادة القانون وأهمية وضع معايير عالية للتميز.

إن العنصر الحاسم الآخر للنجاح هو التصميم الدؤوب لتنفيذ الإصلاحات. والبوصلية في ذلك هي تعزيز الاستقلال المالي بحيث ترتفع نسبة الاعتماد على الذات. لذلك لا بد من زيادة الإنتاجية والتنافسية على المدى البعيد كي يتمكن من تحقيق الأهداف المنشودة. وذلك يتطلب الالتزام والتنفيذ الفعال من خلال تحديد أهداف قابلة للقياس ويسهل متابعتها. ولتلك الغاية، أسست وحدة الإنجاز الحكومي التابعة لرئيس الوزراء، التي ستعمل على متابعة أبرز المبادرات المقترحة وتزليل العقبات التي تعترضها.

وتنقسم «رؤية الأردن ٢٠٢٥» إلى جزأين، الأول منها يضم عدداً من الفصول، يقدم الأول منها ملخصاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويغطي المسائل المرتبطة بقطاعات الصحة والتعليم والتشغيل والمشاركة الاقتصادية. ويشير هذا الجزء إلى أن الأردن حقق نجاحات على بعض الأصعدة إلا أن الأداء في عدد من الدول التي نقارن أداء الأردن فيها يشير إلى أن هناك بعض التحديات الماثلة التي تستدعي سرعة الإنجاز. فعلى سبيل المثال، يشير تقييم قطاع الصحة إلى بعض نواحي التطوير، غير أن نسبة الأمراض غير السارية في الأردن تعتبر مرتفعة جداً.

أما على صعيد التعليم الذي كان يعتبر إلى وقت قريب قصة نجاح، فإن أبرز التحديات تتمثل في زيادة الضغط على البنية التحتية لقطاع التعليم نتيجة النمو السكاني والهجرة القسرية المتزايدة، ونقص المخصصات المالية اللازمة لتطوير النظام التعليمي ليوافق التطور السريع في النظم التربوية الحديثة في المجتمعات المتقدمة. وضعف قدرة النظام التعليمي على إنتاج مخرجات نوعية تستجيب لمتطلبات اقتصاد المعرفة وسوق العمل، وضعف أداء نظام شامل للجودة يرتبط به نظام للمتابعة والتقييم والمساءلة ونظام لاعتماد مؤسسات التعليم، هذا بالإضافة إلى انخفاض نسبة الملحقين بالتعليم والتدريب المهني والتقني.

وتعد نسب التشغيل المتدنية مصدراً للقلق، بالنظر إلى تداعياتها الاجتماعية والسياسية. وتبرز الوثيقة أهم التحديات التي تواجه قطاع التشغيل في الأردن، الذي يمثل عموماً في ضعف المشاركة الاقتصادية، وخصوصاً من جانب المرأة، وانخفاض قوة العمل الأردنية بالنسبة إلى السكان في سن العمل، وارتفاع معدلات البطالة، وخصوصاً بين الإناث والشباب في الفئة العمرية ٢٤-١٥ سنة وتباينها بين محافظات المملكة، بالإضافة إلى ارتفاعها في صفوف الجامعيين. يضاف إلى ذلك زيادة تدفق العمالة الوافدة إلى المملكة ومزاحمتها للعمالة الأردنية في بعض المهن والتخصصات جراء التفاوت الكبير في الأجور.

وتعرضت الوثيقة لأمن الموارد وإدارتها، وبخاصة فيما يتعلق بأمن المياه والطاقة والغذاء. وتخصص الرؤية تحليلاً لأمن الموارد، خصوصاً في قطاعات الطاقة والمياه والغذاء، وتطرح عدداً من المبادرات والسياسات لكيفية استدامة هذه القطاعات لما لها من صلة مع بقية القطاعات. كما يعتبر قطاع النقل أحد القطاعات الحيوية ضمن مرافق البنية التحتية التي يجب أن تحظى بأولوية في تنفيذ المبادرات الخاصة المتعلقة به.

كذلك تناول هذا الفصل النواحي الاجتماعية المتعلقة بالفقر والبطالة والحماية الاجتماعية. وتطرق التحليل إلى التقدم الذي تم إنجازه على هذه الأصعدة والتحديات الماثلة والملحة التي تتطلب سياسات وإجراءات للتخفيف من آثار الفقر والبطالة على وجه التحديد، ولاسيما في المحافظات التي تعاني من ارتفاع هذه المعدلات فيها.

وقد قامت الوثيقة بتحليل هذه التحديات القطاعية المختلفة ضمن مستويات أربع تشمل كلا من المواطن، والمجتمع، وقطاع الأعمال والحكومة. وقد بينت الرؤية التحديات على صعيد المواطن والمتعلقة خصوصاً بقطاعي التعليم والصحة وكذلك التشغيل والمشاركة الاقتصادية وكيفية النهوض بمستوياتها. أما على صعيد المجتمع، فإن التماسك والعلاقة التي يتميز بها المجتمع الأردني حصنته ضد الكثير من الصدمات الخارجية، إلا أن تطور المجتمعات وطبيعة التحديات التي تواجهها، أو تلك المتوقعة، تتطلب مقارنة تأخذ بالاعتبار بعض المؤشرات؛ فنسبة الفقر لا زالت مرتفعة، وحالات العنف الأسري والجامعي وحوادث الطرق، وغيرها من المؤشرات تستوجب التوقف عندها. لذلك، فإن الرؤية تسعى إلى صياغة خارطة طريق لتحسين بعض المؤشرات ذات العلاقة بقياس استقرار وتوازن المجتمع.

وعلى صعيد القطاع الخاص فإن البيئة العامة للأعمال في الأردن تراجعت لدى مقارنتها بدول أخرى، مما يستدعي اهتماماً واسعاً في عملية تحسين نوعية بيئة الأعمال وجعلها جاذبة للاستثمارات المباشرة المحلية والأجنبية. وبرزت الحاجة إلى ضرورة تنفيذ القوانين السائدة بحزم وعدالة تشمل الجميع. كذلك تظهر الحاجة إلى الاستقرار التشريعي فيما يخص بيئة الأعمال، هذا بالإضافة إلى التركيز على عمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم وتحسين قدرات الابتكار والأبداع والريادة فيها وزيادة تنافسيتها في الأسواق المحلية والتصديرية وتأمين التمويل اللازم لها بوسائل متعددة.

أما على صعيد الاقتصاد الكلي، فإن تحقيق النمو الاقتصادي والحفاظ على مؤشرات الأداء الكلية يعتبران من الأولويات. وخلال العامين الماضيين نجح الأردن في تحقيق مستويات نمو بحدود ٣٪، وذلك على الرغم من الظروف الإقليمية غير المواتية. وحافظ الأردن على التزاماته الدولية فيما يتعلق بإصلاح أوجه الخلل، وخصوصاً بنود الإنفاق العام والمديونية. إلا أن هناك تحديات لا زالت ماثلة، وتتطلب الاستمرار بوتيرة الإصلاح وصولاً إلى النمو المستدام الذي ينعكس أثره على شرائح المواطنين كافة في مختلف مناطق المملكة.

كذلك يتطرق هذا الباب لتقييم أداء القطاع العام والتطور الذي حصل في مؤشرات تتعلق بالشفافية والنزاهة، وإعادة هيكلة القطاع العام وفعالية تقديم الخدمات العامة، حيث تم استعراض أوجه التقدم والقصور واقتُرحت بعض الإجراءات والسياسات التي من شأنها تحسين الأداء الحكومي.

أما الفصل الثاني فيستعرض النموذج التنموي الذي سيمكننا من تحقيق الأهداف والتطلعات التي نسعى إلى الوصول إليها في العام ٢٠٢٥، وجهود التنمية الوطنية التي سيتم التركيز عليها والأسواق والقطاعات ذات الأولوية، بالإضافة إلى بيان كيفية حفز النمو وتحقيق الرخاء والرفاهية للأردنيين وتحديد نوعية الكفاءات والموارد المطلوبة، هذا فضلاً عن استعراض آليات تطوير البيئة التمكينية. كما استعرض هذا الفصل اثنين من السيناريوهات، وهما «الأساس» و«المستهدف» المرتبطين بجملة من الإجراءات والمبادرات على المستويات القطاعية المختلفة، مع الأخذ بالاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية. ويعتبر الفرق بين سيناريو «الأساس» والسيناريو «المستهدف» هو الهامش المتوقع أن تتراوح ضمنه مؤشرات الأداء المتحقق التي سيتم استعراضها بالتفصيل في الجزء الثاني من هذه الوثيقة.

وبحسب السيناريو المستهدف، فإن الوثيقة تتطلع لتحقيق معدلات نمو اقتصادي حقيقي بنحو ٧,٥٪ في العام ٢٠٢٥ وبمعدل ٥,٧٪ على إمتداد فترة الرؤية، في حين يشير سيناريو الأساس إلى تحقيق نمو اقتصادي نسبته ٤,٨٪، وعلى صعيد معدلات الفقر والبطالة، فإن السيناريو المستهدف يتطلع لتخفيض معدلات الفقر والبطالة لتصل إلى ما نسبته ٨,٠٪ و ٩,١٧٪، على التوالي، مقارنة بما نسبته ١٠٪ و ١١,٧٪ على التوالي، بحسب سيناريو الأساس. أما فيما يتعلق بنسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، فإن السيناريو المستهدف يسعى لخفض هذه النسبة لتصل إلى ٤٧٪، مقارنة مع ما نسبته ٦٠٪ استناداً لسيناريو الأساس.

وضمن هذا الفصل، شخّصت الرؤية عدداً من العناقيد تم تحديدها من خلال الدراسة والتحليل والتشاور باعتبارها عناقيد ذات أولوية وذات إمكانات كبيرة وكامنة في عملية تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للأردنيين. وقدمت الرؤية تحليلاً لواقع هذه العناقيد وما هي المبادرات والإجراءات اللازم تنفيذها بهدف تنميتها وتطويرها. وتشمل هذه العناقيد، على سبيل المثال، الصناعات الهندسية والإنشاءات، الرعاية الصحية والسياحة العلاجية، الخدمات الرقمية وتكنولوجيا المعلومات، السياحة والمؤتمرات وعنفود الخدمات المالية. وهي موزعة بين عناقيد صناعية وخدمية أثبتت نجاحها وتوفيرها لفرص عمل لائقة للأردنيين ويمكن أن تتوسع في جميع محافظات المملكة.

وتبع ذلك استعراض لكيفية تحقيق النمو وتعزيز الإصلاحات وتحديد الأسس الجديدة التي تدعو إليها هذه الوثيقة للتأسيس لانطلاقة جديدة. وتضمن هذا الباب توصيات مباشرة ركزت على تعزيز سيادة القانون، وتقوية دور المؤسسات وتفعيل المنافسة على كافة المستويات، بالإضافة إلى ضرورة تبني ثقافة للمتميزين وإتباع أفضل الممارسات العالمية.

وفي الجزء الثاني، تم استعراض جميع المبادرات والإجراءات ضمن القطاعات الاقتصادية المختلفة وحسب منهجية عمل الوثيقة والمنقسمة إلى أربعة ميادين رئيسية هي الحكومة، الأعمال، المجتمع والمواطن. كما استعرض الفصل المؤشرات القطاعية المختلفة والموني تحقيقها والوصول إليها في العام ٢٠٢٥ وحسب مراحل التنفيذ المقترحة. وتضمن هذا الاستعراض السياسات والإجراءات المرتبطة بالسيناريو المستهدف والنتائج المتوقعة تحقيقها على مدى فترات التنفيذ المتوقعة.



المقدمة



وفقاً لرسالة **جلالة الملك عبدالله الثاني** التي وجه فيها الحكومة إلى إعداد الرؤية، فقد تشاورت الحكومة على نطاق واسع من خلال عدد من القنوات من أجل الاتفاق على الأهداف المنشود تحقيقها عام ٢٠٢٥. وقد شكلت اللجنة التوجيهية برئاسة رئيس الوزراء وعضوية عدد من الوزراء، وضمت عدداً من قادة القطاع الخاص والمجتمع المدني لقيادة عملية تطوير «رؤية الأردن ٢٠٢٥». وقامت اللجنة التوجيهية بتشكيل ١٧ لجنة فنية قطاعية شارك فيها الخبراء وممثلو القطاعات الفرعية.

وقامت وزارة التخطيط والتعاون الدولي بعقد اجتماعات اللجان الفنية السبع عشرة وإدارتها. وشارك في اللجان أكثر من [٣٠٠] خبير من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وحددت اللجان الفنية السبع عشرة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات في الاقتصاد والمجتمع الأردني اليوم. وبالإضافة إلى ذلك، استعرضت اللجان ما يزيد على ١٦٠٠ توصية كانت قد طرحت سابقاً في أكثر من ٨٠ وثيقة من الخطط والاستراتيجيات التي وضعت خلال العقد الماضي. وقد جمعت هذه الخطط والاستراتيجيات لاحقاً، وهي متاحة الآن على موقع (www.inform.gov.jo).

كما أطلقت عملية أوسع نطاقاً من المشاركة. وضمنت الحكومة فيها توفير الفرصة لجميع المواطنين، ومنظمات المجتمع المدني، والأحزاب السياسية وجمعيات الأعمال، للمساهمة بأرائهم وأفكارهم في عملية تطوير «رؤية الأردن ٢٠٢٥». وأصدرت الحكومة دعوة عامة لتقديم الطروحات في الصحف المحلية في ٢٠١٤ وأيلول وعبر الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتعاون الدولي. وجاءت هذه العملية تماشياً مع أفضل الممارسات الدولية للمشاركة العامة والتشاور. وكانت هذه أول مرة في الأردن يستخدم فيها هذا النوع من المشاركة العامة المفتوحة. وبالإضافة إلى إعلانات الصحف، اتصلت وزارة التخطيط والتعاون الدولي مع [٤٥] من جمعيات الأعمال ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب السياسية ومجموعات أخرى، وتم تشجيعهم على المشاركة في العملية من خلال هذه الدعوة لتقديم الطروحات.

كما عقد مؤتمر وطني في البحر الميت في (٢٠١٤/٩/٢٠). ووجهت الدعوة إلى (٧٨٠) من الأردنيين من شرائح المجتمع كافة. وشارك منهم [٤٥٠] شخصاً/مؤسسة في المؤتمر الذي استمر يوماً واحداً وحضره رئيس الوزراء وأعضاء الحكومة. ومن خلال سبع مجموعات عمل ركز كل منها على واحد من المجالات الاستراتيجية المهمة لمستقبل المملكة، تبادل المشاركون في المؤتمر وجهات النظر والأفكار حول مستقبل الأردن وكيفية السير قدماً.

إن المبادرات ذات الأولوية المبينة في هذه الوثيقة لا تمثل كل ما تحتاج الحكومة إلى القيام به على مدى العقد القادم. فمع تغير الظروف (بما في ذلك ظهور مخاطر وتهديدات وفرص جديدة) فإن الحكومة ستحدد مبادرات إضافية ينبغي اتخاذها في المستقبل. لكن السياسات التي تتضمنها هذه الرؤية تمثل إصلاحات هيكلية ومهمة وتحسينات برامجية لا يمكن إغفالها على مدى السنوات العشر القادمة. وقد اختيرت وحددت أولوياتها بناء على عدد من المعايير، ومنها:

- طبيعة الحواجز والقيود والأسباب الرئيسية التي أعاققت جهود الإصلاح السابقة.
- تأثيرها الإيجابي المتوقع على المدى الطويل، وأثرها المستدام على المواطن والمجتمع.
- مساهمتها في تعزيز الصادرات.
- الوظائف التي يمكن أن تستحدثها للأردنيين على المدى الطويل؛ وأثرها في تحسين توزيع الدخل.
- الموارد المالية المتاحة والالتزامات الدولية.

إن العديد من هذه الإجراءات والسياسات المقترحة ليست جديدة. فقد تمت التوصية ببعضها من قبل في الخطط والاستراتيجيات السابقة التي طورتها الحكومة والقطاع الخاص و/أو منظمات المجتمع المدني مثل وثيقة الأجندة الوطنية واستراتيجية التشغيل الوطنية واستراتيجية الحد من الفقر ووثيقة كلنا الأردن وبعض الاستراتيجيات القطاعية. ولم ترى طريقها إلى التنفيذ، ولكنها لا زالت صالحة. ويتوقع عند تنفيذها أن تحدث تغييراً حقيقياً، مما دفع إلى إعادة التأكيد عليها في هذه الرؤية.

تم اختيار مؤشرات الأداء الرئيسية حتى عام ٢٠٢٥ لتحقيق نتائج لكل مجال من مجالات الإصلاح ولتتمكن الحكومة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني والمواطنون من رصد التقدم المحرز من حيث النتائج الحقيقية بفضل الإجراءات والسياسات المتخذة. كذلك طرحت مؤشرات أداء رئيسية «متوسطة» لكل أربع سنوات.

من خلال تحديد أهداف نتائج متوسطة، سوف يتمكن من رصد ما إذا كانت الإصلاحات التي يجري اتخاذها تولد النتائج المرجوة. وبالمثل، إذا تخلف التنفيذ عن الجدول الزمني و/أو لم تتحقق النتائج المرجوة، سيكون لدى الحكومة الفرصة لإعادة تصويب مسار البرامج التنفيذية للسنوات اللاحقة، والميزانيات السنوية لإعادة تحديد نطاق المبادرات ذات الأولوية، والأنشطة الحكومية ذات العلاقة.

ومثل أي خارطة طريق أو خطة مستقبلية، يجب أن تمثل الأهداف المحددة في بداية المرحلة مستوى من الثقة والطموح في المستقبل، والالتزام بمعالجة التحديات والحواز التي أعاققت التقدم في الماضي.

وبالإضافة إلى تحديد الإجراءات المحددة المطلوبة، ستوفر هذه الرؤية تسلسلاً لمجالات الإصلاح الضرورية. وفي نهاية المطاف، فإن الحكومة هي المسؤولة عن وضع الموازنات وتحديد الأولويات في أي سنة معينة، ويجب عليها الإبقاء على المرونة وحرية الحركة لتعديل الأولويات بناءً على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمالية السائدة. ومع أن التسلسل المنطقي للأنشطة ومعالجتها الطريق واضحة، فإن الهدف من الجداول الزمنية المدرجة في هذه الوثيقة هو أن تكون إرشادية وليست إلزامية، ليتسنى توفير المرونة لصانع القرار.

هنالك اعتقاد على نحو واسع، في الأردن، أن التنفيذ هو مهمة الحكومة وحدها، وأن القصور في الماضي كان بسبب ضعف تنفيذ نظام الحوكمة. وليس هناك من شك بوجود أوجه قصور، وضعف في المساءلة، وأن الحكومات تتحمل نصيبها من المسؤولية لضعف أداء التنفيذ في الماضي. ولكن الإصلاح الناجح يتطلب التزام جميع الجهات المعنية – القطاع الخاص والمجتمع المدني والمواطنين الأفراد – للقيام بأدوارهم، على سبيل المثال بدفع الضرائب، والالتزام بسيادة القانون ومبدأ تكافؤ الفرص.

تتبع هذه الوثيقة منهجاً قائماً على تقييم النتائج المتحققة فعلياً ومدى ارتباطها بالأهداف المنشود تحقيقها. وهي بذلك تقدم تقييماً للأدوار وتبين الفجوة القائمة بين ما تم إنجازه فعلياً وما كان يتوجب تحقيقه. وهذا التقييم من شأنه تحديد أوجه القصور وتسهيل المراجعة الدائمة.

إن تقييم تجربة الماضي سيتضمن دروساً وتوصيات من شأنها التمهيد للانطلاق نحو المستقبل. وإن الفهم المشترك لطبيعة التحديات، والوجهة التي نحتاج الذهاب إليها ودرجة الإلحاح فيها هو الذي سيملي السياسات الواجب اتباعها ضمن إطار زمني واضح للوصول إلى الأردن الذي نريد عام ٢٠٢٥.



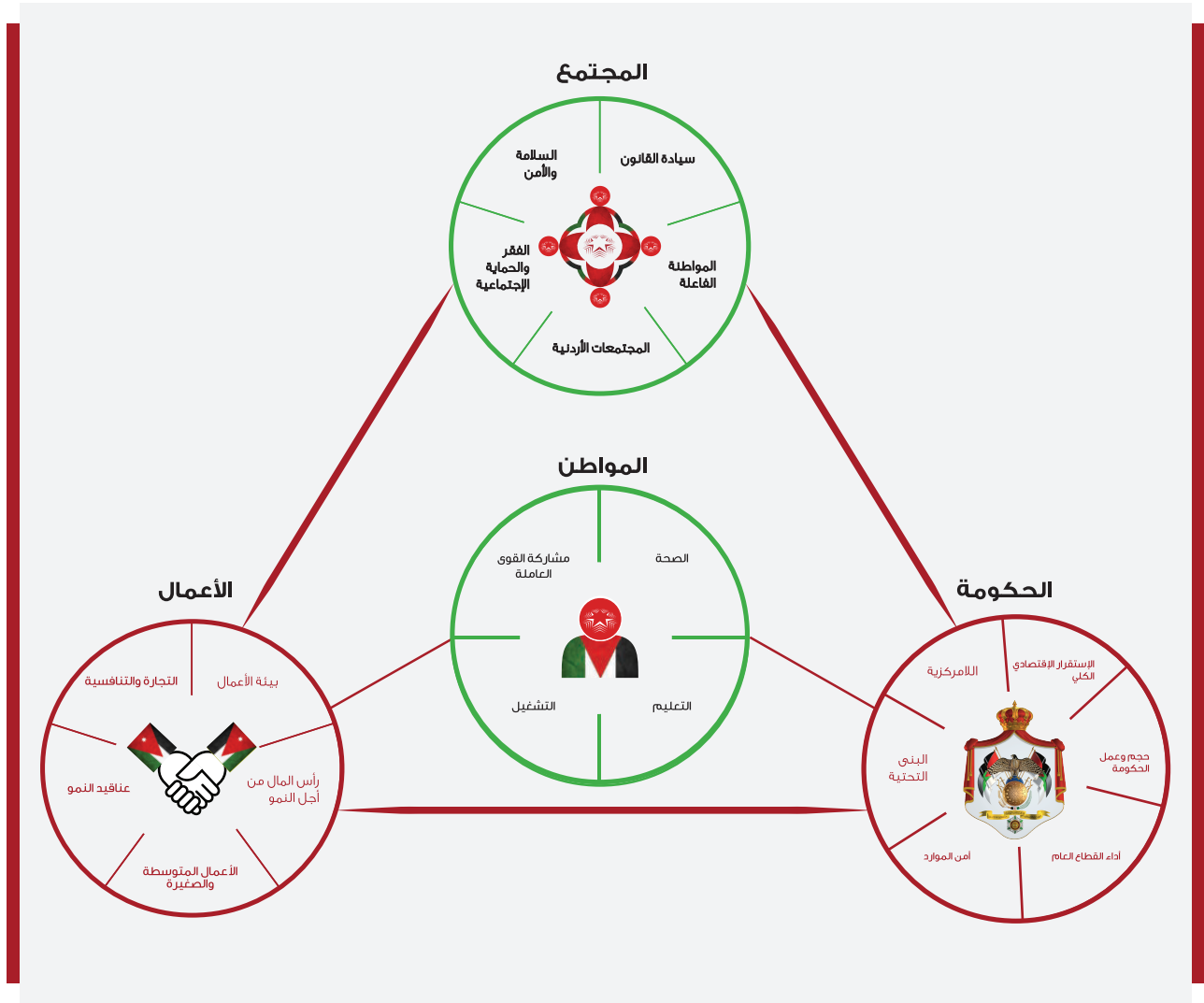
الفصل الأول



١. الواقع الحالي

يقدم هذا الفصل تحليلاً للواقع الاقتصادي والاجتماعي، ويمهد للسياسات التي يمكن اتباعها انطلاقاً من نقاط القوة والضعف، والفرص والتحديات. وهذا التقييم مبني على دراسة الواقع الاقتصادي والاجتماعي في نهاية عام ٢٠١٤ من خلال أربعة محاور، الحالة الراهنة للمواطنين والمجتمع، والقطاع الخاص وأداء الحكومة. من خلال هذا الإطار ستسعى الرؤية إلى تلمس الوضع الراهن للأردنيين والأسر الأردنية، وكيف أن تفاعل المجتمع والقطاع الخاص والحكومة يمكن أن يعيق نجاح المواطن.

الشكل ١: محاور رؤية ٢٠٢٥



وتمت مقارنة مؤشرات الأداء الاقتصادي والاجتماعي، كلما كان ذلك مناسباً، مع دول المنطقة إضافة إلى دول ذات خصائص مماثلة للأردن، مثل: عدد السكان، وبيئة الأعمال، والموارد. من المفيد في بعض الأحيان مقارنة الأردن مع أفضل الممارسات العالمية حتى لو كانت تلك الدول أكثر تقدماً من الأردن، وذلك للمساعدة في رسم خارطة الطريق، وتحقيق الطموح المنشود.

وقد تمت مقارنة الأردن بعدد من الدول كما هو واضح في الجدول أدناه:

الجدول ١: رؤية ٢٠٢٥ معيار البلدان المماثلة

البلدان	حجم السكان ٢٠١٣	الناتج المحلي الإجمالي ٢٠١٢ (مليار دولار)	متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي (دولار)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معدل القوة الشرائية، ٢٠١٢)	إجمالي رسوم تعدين الموارد الطبيعية (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي)	المساحة الجغرافية (ألف كلم مربع)
جورجيا	٤,٥	١٥,٧	٣,٤٨٩	٦,٨٠٨	%٠,٩٠	٦٩
تونس	١٠,٨	٤٥,٧	٤,٢٣١	١٠,٧٩٧	%٧,٤٠	١٥٥
الأردن	٦,٣	٣١,٠	٤,٩٢١	١١,٥٣٩	%٢,٨	٨٩
بلغاريا	٧,٣	٥١	٦,٩٨٦	١٦,٠٤١	%٢,٨٠	١٠٩
أوروغواي	٣,٤	٤٩,٩	١٤,٦٧٦	١٨,٢٨٠	%٢,٥٠	١٧٥
كرواتيا	٤,٣	٥٩,٢	١٣,٧٦٧	٢٠,٩٦١	%١,٦٠	٥٦
هنغاريا	٩,٩	١٢٤,٦	١٢,٥٨٦	٢٢,٦٣٥	%٠,٩٠	٩١
ليتوانيا	٣	٤٢,٣	١٤,١٠٠	٢٤,٣٥٦	%١,٠٠	٦٣
فنلندا	٥,٤	٢٤٧,٤	٤٥,٨١٥	٣٩,١٩٩	%١,٤٠	٣٠٤
إيرلندا	٤,٦	٢١٠,٦	٤٥,٧٨٣	٤٣,٨٣٤	%٠,١٠	٦٩
سويسرا	٨	٦٣١,٢	٧٨,٩٠٠	٥٣,١٩١	%٠,٠٠	٤٠
سنغافورة	٥,٣	٢٧٦,٥	٥٢,١٧٠	٧٢,٧٢٤	%٠,٠٠	٠,٧

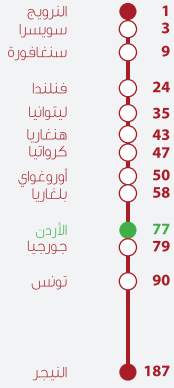
المصدر: البنك الدولي، صندوق النقد الدولي

١,١ واقع حال المواطن الأردني

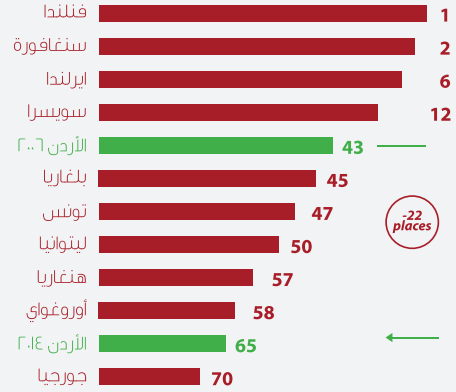
يصنف اقتصاد الأردن ومجتمعه اليوم بأنه ذو «دخل متوسط مرتفع». وقد حقق الأردن هذا المستوى في عام ٢٠١٢ نتيجة لمعدلات النمو التي تحققت على مدى العقد الماضي. ويمكن التدليل على ذلك من خلال ترتيب الأردن الدولي حسب مقياس مؤشر التنمية البشرية (HDI)، وترتيب محور الصحة والتعليم وترتيب التنافسية الذي يعده المنتدى الاقتصادي العالمي.

النتائج الإجتماعية - الأداء النسبي

مؤشر التنمية البشرية (٢٠١٣)



محور الصحة والتعليم في تقرير المنتدى الاقتصادي العالمي (٢٠١٤) من (١٤٨) بلداً



مؤشر التنمية البشرية، تقرير الأمم المتحدة

ويظهر ترتيب الأردن تقدمه على بعض الدول في مؤشر التنمية البشرية الذي يعتبر الأكثر شمولاً من حيث مكوناته؛ إذ يتقدم على تونس وجورجيا. إلا أن مؤشر الصحة والتعليم كما يقيسه المنتدى الاقتصادي العالمي يظهر تراجعاً نسبياً قياساً بعدد من الدول. ولكن ذلك لا يعني بأي حال تراجع سوية الخدمات في الأردن بل يبين مدى التطور الذي حققته الدول المقارنة.

في السنوات الأربع الأخيرة، غدا الحفاظ على الخدمات العامة - في مجالات الصحة والتعليم والعمل - تحدياً بارزاً بسبب سلسلة من الصدمات الخارجية، بدءاً من الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وأحداث الربيع العربي. وقد تنامي الضغط على البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية حالياً جراء استضافة الأردن لأكثر من ١,٤ مليون لاجئ سوري.

إن العبء المالي نتيجة استضافة اللاجئين السوريين يضيف ضغطاً كبيراً على الموارد المالية المحدودة للحكومة. ومع أن المجتمع الدولي يساهم في تحمل جزء من عبء اللاجئين على المملكة، إلا أن ٦٠٪ من النداء الإنساني للمفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للعام ٢٠١٤ لم يمول، ويمثل ذلك تحدياً اقتصادياً كبيراً. وقد قدرت احتياجات الأردن لعام ٢٠١٥ لكي تتمكن من التكيف مع الوجود السوري بنحو ٢,٨ مليار دولار.

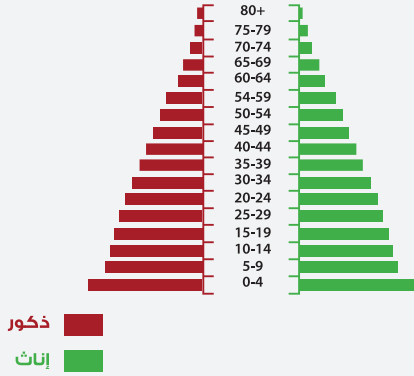
على صعيد تركيبة السكان، تمثل النسبة الكبيرة من الشباب في الأردن فرصة فريدة من نوعها ذات أهمية استراتيجية لتحقيق الرخاء على المدى الطويل في المملكة. وكما يبين الهرم الديمغرافي أدناه، فإن جوهر هذه الفرصة هو التركيبة العمرية للسكان في المملكة، وهذا يشكل "هبة" ديموغرافية مميزة. فأكثر من ثلث السكان هم تحت سن ٢٤ سنة، ويتوقع أن يستمر النمو السكاني بمعدل ١,٣٥٪، وأن تنمو قوة العمل بمعدل ٢,٣٪ سنوياً على مدى العقد المقبل. وهذا يعني أنه على مدى العشرين سنة المقبلة حتى عام ٢٠٣٥، سيكون عدد السكان في سن العمل في الأردن (١٥-٦٤ سنة) أكبر من عدد السكان المعالين (الأطفال وكبار السن). وللاستفادة من هذه "الهبة" من الشباب، ينبغي تحسين مستويات التحصيل العلمي والتدريب بشكل كبير وزيادة معدلات المشاركة في القوى العاملة بين كل من الذكور والإناث.

وهذا يمثل واحدة من أهم الفرص لتحسين مستويات الرفاه للشعب الأردني. كذلك فإن حقيقة كون المجتمع الأردني مجتمع شباب تشير إلى إمكانية إحداث تغيير في القيم الاجتماعية السائدة ومفهوم المواطنة الصالحة من خلال مؤسسات التعليم والثقافة.

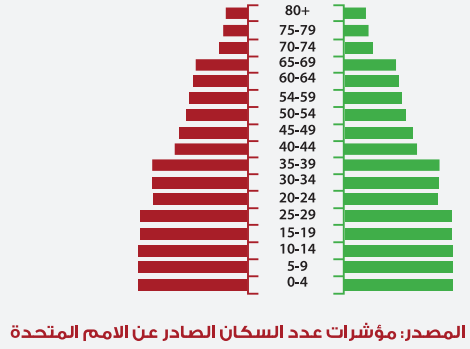
الشكل ٣: التوزيع السكاني حسب الفئات العمرية

الفرصة التي يمثلها الشباب

التوزيع لسكاني حسب الفئة العمرية (٢٠١٢)



التوزيع لسكاني حسب الفئة العمرية (٢٠٣٥)



النتائج على مستوى القطاعات:

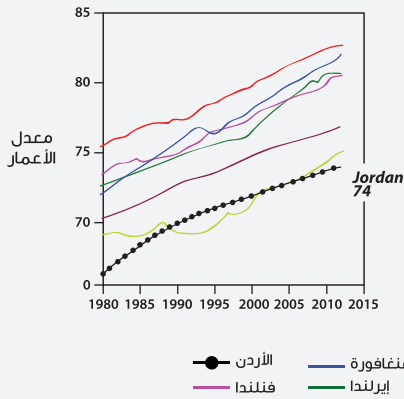
١,١,١ الصحة

مع ارتفاع مستوى التنمية في الأردن، تحسنت نتائج قطاع الصحة العامة إلى حد كبير على مدى الثلاثين سنة الماضية. ومنذ عام ١٩٨٠ ازداد متوسط العمر المتوقع عند الولادة، من ٦٦ إلى ٧٤,٤ في العام ٢٠١٤. في حين انخفضت معدلات وفيات الرضع من ٤٥ إلى ١٧ وفاة لكل ألف ولادة حية على مدى نفس الفترة.

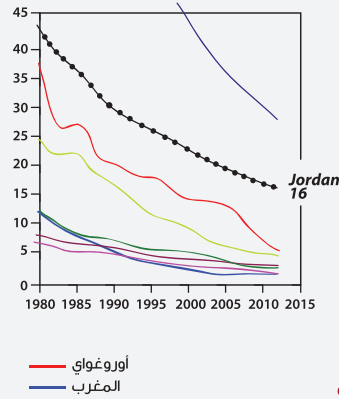
الشكل ٤: وفيات الأطفال وتوقعات الحياة عند الولادة

مجال الصحة-الأداء النسبي

توقعات الحياة عند الولادة
(١٩٨٠-٢٠١٤)، معدل الأعمار



وفيات الأطفال
(١٩٨٠-٢٠١٤) لكل ألف ولادة



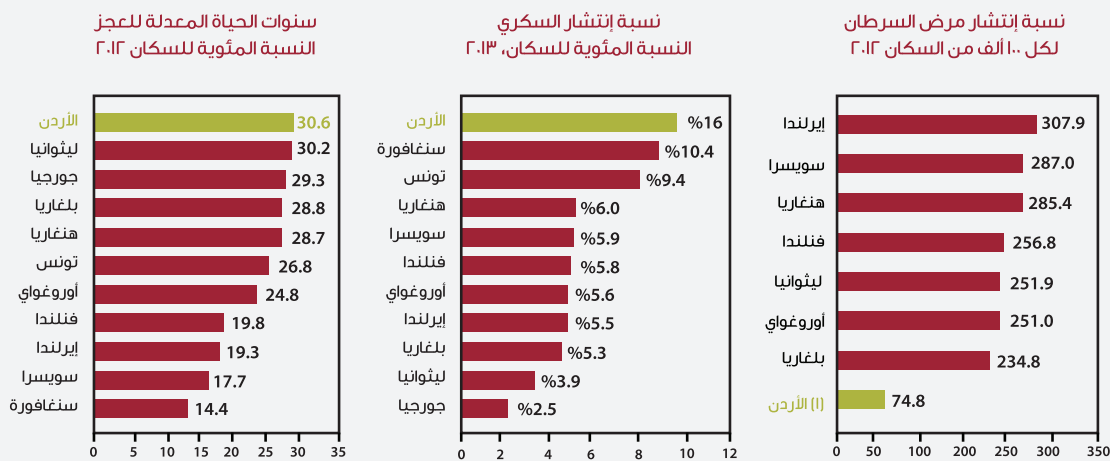
المصدر: البنك الدولي

كما باتت معدلات الأمراض السارية أقل بكثير من المعدلات الدولية. وهذه الإنجازات هي نتيجة الاستثمار المستمر والتوسع في نظام الرعاية الصحية. ويتمتع الأردن الآن بواحدة من أفضل أنظمة الرعاية الصحية في المنطقة، حيث اكتسبت الكوادر الصحية، وخصوصاً الأطباء والممرضون، في المملكة سمعة طيبة على المستويين الإقليمي والدولي لتمييز مهاراتهم وتدريبهم. ويعتبر الأردن حالياً رائداً عالمياً في مجال السياحة العلاجية.

وعلى الرغم من هذه الإنجازات في مجال الصحة، فإن هنالك عدداً من التحديات لا تزال جلية ومتنامية. فالأردنيون يعانون من أحد أعلى المعدلات في العالم في انتشار الأمراض غير المعدية (مثل مرض السكري) الذي تسببه خيارات نمط الحياة. ويقدر أن أكثر من ٣٠٪ من متوسط سنوات الحياة الصحية في الأردن تضيع بسبب الوفاة المبكرة والمرض والعجز. وهذه النتيجة هي أدنى درجة في مجموعة قياس الدول الشبيهة بالأردن، وثالث أدنى مستوى في المنطقة (قبل العراق وسوريا فقط). ولا شك في أن الآثار الاقتصادية والتكاليف لذلك كبيرة ومتنامية. وتساهم هذه العوامل في خفض معدلات مشاركة القوى العاملة وارتفاع تكاليف الرعاية الصحية بشكل عام، وخصوصاً على أصحاب العمل، بسبب التغيب عن العمل، والتقاعد المبكر، وانخفاض الإنتاجية العامة للعاملين.

الشكل ٥: الأداء النسبي في مجال الصحة

مجال الصحة-الأداء النسبي



نسبة الأردن لعام ٢٠١١ (جميع البلدان الأخرى ٢٠١٢)
ملاحظة: سنوات الحياة المعدلة للعجز، هو مقياس لكل العبء المرضي معبر عنه بعدد السنوات التي يخسرها الشخص نتيجة سوء حالته الصحية أو الإعاقة أو الموت المبكر.
المصدر: منظمة الصحة العالمية، المؤسسة الدولية لمرض السكري، الصندوق العالمي لأبحاث السرطان ووزارة الصحة.

وتتطلب الوقاية من الأمراض غير المعدية حملة وطنية للرعاية الصحية الوقائية، لتشجيع الأردنيين على تحسين أنماط حياتهم، وأنماط طعامهم ووعيهم الصحي. ويعتبر تزايد التحسن في نظام الرعاية الصحية وإدارة تكلفته أولوية رئيسية. ومعظم مؤسسات الرعاية الصحية في الأردن ليست معتمدة وفق المعايير الدولية؛ إذ أن ٤٥٪ فقط من المستشفيات العسكرية، و ١٦٪ من مستشفيات وزارة الصحة و ١٣٪ من المستشفيات الخاصة حاصلة على شهادات الاعتماد الدولي حالياً.

٢.١.١ التعليم

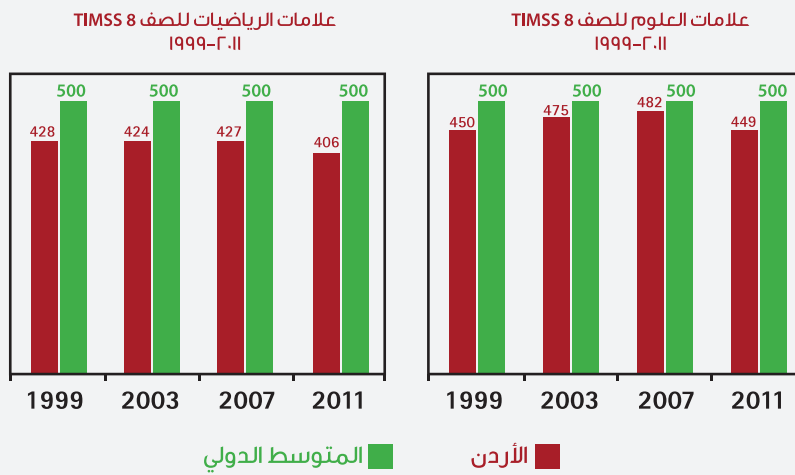
إن جودة نظام التعليم هي أمر حيوي لتعزيز قوة المجتمع وتمكين الاقتصاد. ومن شأن منظومة التعليم إبراز الهوية الثقافية وإعداد الشباب ليكونوا مواطنين مسؤولين ونشيطين في المجتمع.

ويعتبر نظام التعليم في المملكة أحد نقاط القوة الرئيسية، ومصدر اعتزاز للأردن، وهو يحظى بسمعة جيدة إقليمياً. ولا يزال الأردنيون العاملون في الخليج يعززون سمعة الأردن بجودة التعليم، إلا أن بعض المؤشرات المتاحة تشير إلى أن نظام التعليم في الأردن قد شهد تراجعاً، لا سيما في نظام المدارس الحكومية. وبشكل عام، تؤثر نتائج القطاع التعليمي إلى انخفاض في مستوى الجودة والتميز وإلى تأكل مستمر في ما كان مصدراً رئيسياً للميزة التنافسية في الأردن. ومما لا شك فيه أن الإجراءات والإصلاحات التي اتخذت على مدى العامين الماضيين من قبل وزارة التربية، وفي مقدمتها إعادة الإعتبار لإمتحان الثانوية العامة، وما يجري من مراجعة للمسارات التربوية المتشعبة، والتفكير بإتباع منهج التقييم المستقل لمخرجات العملية التربوية لكافة المراحل التعليمية تعتبر خطوات في الإتجاه الصحيح لتحسين النوعية واستعادة السمعة الطيبة للنظام التعليمي.

في المرحلتين الابتدائية والثانوية في المدارس، تشير درجات الاختبار ومعدلات النجاح إلى أن الأردن لا يعد غالبية الجيل القادم ليكون ضمن القوى العاملة القادرة على المنافسة إقليمياً وعالمياً. وعلى المستوى الدولي تشير النتائج إلى تراجع مرتبة الأردن في الاختبارات الدولية لمادتي الرياضيات والعلوم وذلك مقارنة بدول مماثلة في مستويات التنمية الاقتصادية، حيث بلغ متوسط علامة الطلاب الأردنيين في مادة الرياضيات (٤٠٦) مقارنة بـ (٤٩٨) للدول من الفئة نفسها، وانخفضت العلامة بـ (٥٪) بين الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠١١، في حين شهدت كل اقتصادات دول المقارنة تقريباً صعوداً خلال تلك الفترة.

الشكل ٦: نتائج التعليم الدولي

نتائج التعليم الدولي المقارنة



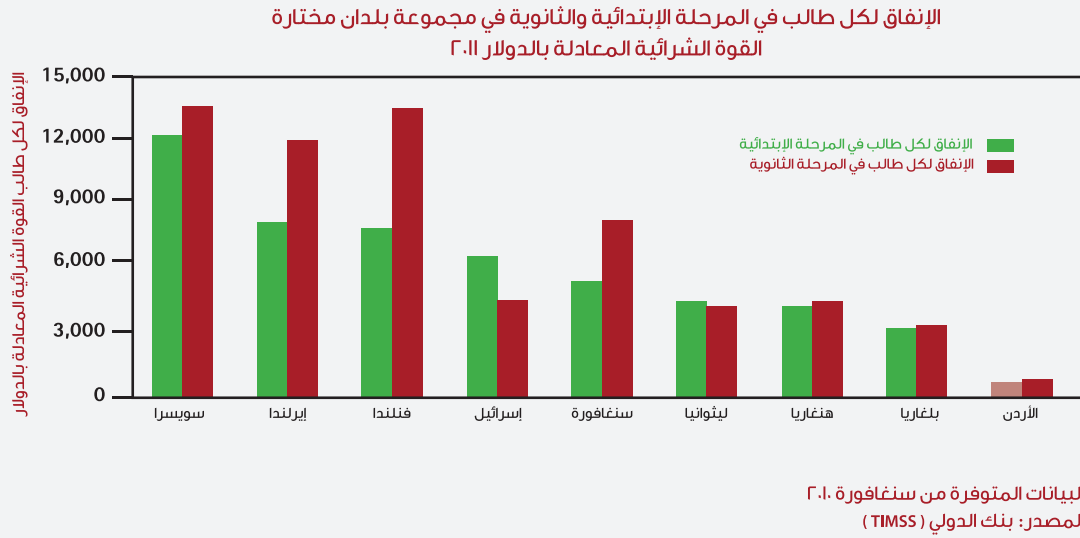
المصدر: المركز الوطني للتعليم، TIMSS

ومن المفارقات أن مستويات التحصيل في المدارس الخاصة في الأردن ممتازة على المستوى الدولي، فقد أحرز ٤٧٪ من الطلاب في واحدة من أهم مدارس الأردن الخاصة علامات في امتحان البكالوريا الدولية فوق ٣٥ نقطة (مقابل المعدل العالمي البالغ ٢٧٪ من الطلاب). من الواضح أن من الممكن بناء مؤسسات للتعليم الثانوي قادرة على المنافسة عالمياً. ويكمن التحدي الحقيقي في نشر الفرصة لجودة التعليم العالي، بحيث يستفيد غالبية الأردنيين من نظام التعليم العام.

وكما بينت استراتيجيات التعليم السابقة، فإن عدداً من الأسباب أدت إلى التراجع في نتائج نظام التعليم العام في الأردن، ومنها:

- انخفاض مستوى الإنفاق العام لكل طالب وفقاً للمعايير الدولية (على الرغم من أن زيادة الإنفاق وحدها لا تضمن نتائج أفضل).
- تفاوت سوية البنية التحتية للمدارس الحكومية الأساسية إلى حد كبير في مختلف أنحاء المملكة. وتحتاج العديد من المدارس الحكومية إلى الاستثمار وإلى نظام للصيانة المستمرة.
- قَدَم المناهج الدراسية وطرق التدريس، حيث تعتمد إلى حد كبير على الحفظ وليس على تحفيز التفكير النقدي.
- مركزية إدارة المدارس الحكومية.
- تدني مشاركة الأهالي والمجتمع في أنشطة المدارس المختلفة.
- نقص وضعف التمويل لتدريب المعلمين، وتدني الأجور والحوافز.
- الضغط على البنى التحتية، خصوصاً في محافظات الشمال والوسط، نتيجةً لتدفق أطفال اللاجئين السوريين، مما أدى إلى تقصير ساعات الدوام وتبني نظام الفترتين.

الإنفاق على التعليم الإبتدائي والثانوي (بلدان مختارة)



على المستوى الجامعي، هناك قضيتان رئيسيتان، أولاً: لاحظ أصحاب العمل على مدى سنوات أن الجامعات لا تؤهل الخريجين بالمهارات والتدريب اللازم المناسب لسوق العمل. ثانياً: هناك الكثير من التركيز على التعليم الأكاديمي بدلاً من التعليم التقني، إذ يدرس نحو ١٣٪ فقط من الطلاب في نظام التعليم العام تخصصات مهنية، وذلك أقل بكثير من النسب السائدة في دول مماثلة. هذا يعني وجود عدد كبير من الخريجين الذين ينضمون فور تخرجهم إلى صفوف العاطلين عن العمل، على الرغم من سهولة الحصول على وظائف مهنية للعمال المهرة.

ومما يعزز انطباعات أصحاب العمل عدم وجود جامعة أردنية ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة على مستوى العالم وفق تصنيف (Times Higher Education-British Quacquarelli Symonds) العالمي، بينما يشمل هذا التصنيف حالياً بعض الجامعات في دول مجلس التعاون الخليجي، ولبنان ومصر. وكما ورد في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، فإن مستوى رضا أصحاب العمل منخفض عموماً فيما يخص نوعية الخريجين وذلك بناءً على المسوح والمقابلات التي أجرتها دائرة الإحصاءات العامة. وتشير الأبحاث التي أجريت في إطار الإعداد للاستراتيجية الوطنية للتشغيل إلى أن هذا النقص في الرضا عن خريجي الجامعات يعود إلى أن المناهج وطرق التدريس في الجامعات لا تركز بالدرجة الأولى على احتياجات سوق العمل.

إن المؤشر المقلق حول نوعية النتائج التي يحققها قطاع التعليم العالي هو ارتفاع البطالة في المملكة بين خريجي الجامعات. وهذا يمثل عائقاً سلبياً على الاستثمار في نظام التعليم العالي. ويمكن للعديد من طلاب الجامعات بناء مهاراتهم وتحسين فرص تشغيلهم بوتيرة أسرع وبتكلفة أقل، من خلال الالتحاق ببرامج التدريب المهني، ومن ثم إلى سوق العمل، وليس من خلال برامج جامعية تدوم ثلاث أو أربع سنوات ولا تؤمن بالضرورة فرصة عمل لائقة.

وينعكس هذا الانخفاض النسبي المطرد في نوعية مخرجات مؤسسات التعليم العالي في الأردن على أعداد الطلبة غير الأردنيين الملتحقين بالجامعات الأردنية؛ وهو ما أشارت إليه استراتيجية التعليم العالي ٢٠١٥-٢٠١٨ وحددت أبرز التحديات التي تواجه هذا القطاع.

بالإضافة إلى انخفاض معدلات الالتحاق بقطاع التدريب المهني، فإن القطاع "ينتج خريجين ضعيفي التدريب وغير ملتزمين" وفقاً لبعض التقييمات الحديثة. ويشير تقييم نظام التعليم والتدريب المهني إلى الروابط المحدودة بين احتياجات سوق العمل ومعاهد التدريب المهني في الأردن، وضعف مؤهلات المدرسين، ونقص المعدات المناسبة للتدريب، ونقص عام في المعايير المهنية الرسمية المصادق عليها من قبل أرباب العمل والتي تضمن وجود إطار واضح لجميع برامج التدريب.

٣,١,١ الثقافة والشباب

أدى النمو الذي تحقق في قطاع الثقافة والشباب خلال السنوات القليلة الماضية إلى رفع سوية الوعي لدى شرائح المجتمع كافة، وإلى تنمية مؤسسات المجتمع المدني الثقافية والشبابية، من خلال المساهمة في توفير الدعم المادي واللوجستي لها، الذي يُعد من أهم أسباب ديمومة فعلها الإيجابي، وكذلك تفعيل دور الشباب في العملية التنموية بجوانبها المتعددة. فعلى صعيد البنى التحتية الثقافية والشبابية والرياضية، وعلى الرغم من تواضعها، فإن الأردن حقق تقدماً ملحوظاً من خلال زيادة أعداد المراكز الثقافية الشاملة، والمدن الرياضية في عدد من محافظات المملكة. وقد أحدثت أثراً ظاهراً في تنمية هذا القطاع من خلال زيادة الفعل الثقافي والشبابي وتنوعه، واستفادت قطاعات واسعة من المجتمع، أفراداً ومؤسسات مجتمع مدني، من هذه البنى، وهو ما أحدث تطوراً إيجابياً في الوعي المجتمعي أولاً، وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية ثانياً.

ويمكن لقطاع الثقافة والشباب أن يشكل رافعة اقتصادية واجتماعية رافدة للتنمية الوطنية من خلال الاستثمار في قطاع الصناعات الثقافية، المشهود لها بالكفاءة والقدرة على الانتشار في الدول العربية، وبخاصة صناعة السينما والدراما، والمعرفة والنشر والمهرجانات، كما يمكن لهذا القطاع في حال تفعيله أن يكون رافداً حقيقياً للتنمية السياحية أو السياحة الثقافية بشكل خاص في الأردن.

إن العناية بالتنمية الثقافية بمفهومها الشمولي، والجانب التوعوي والتنويري، يشكل منطلقاً لحماية الاستقرار وضمان السلم الأهلي في ظل تنامي ظواهر مجتمعية سلبية باتت تهدد الاستقرار والسلم الأهلي مثل: العنف بأشكاله المتعددة، والتطرف الفكري، والمغالاة. ويقع العبء الأكبر في هذا الجانب على عاتق قطاع الثقافة والشباب إضافة إلى قطاع التعليم.

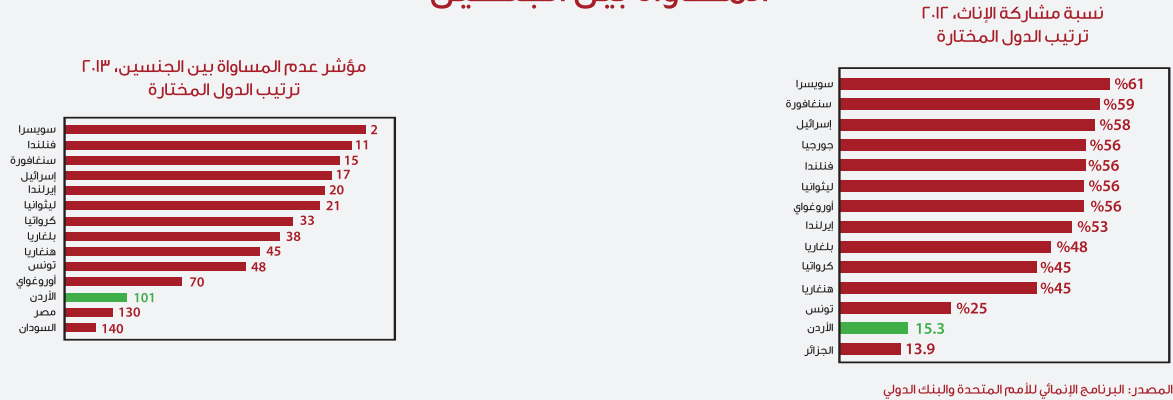
٤,١,١ المشاركة في القوى العاملة

لا بد من التفكير بنموذج تنموي جديد حيث أن نموذج التنمية الحالي غير قادر على تعزيز استفادة الشباب من الفرص الكامنة في الاقتصاد الوطني من خلال تشغيلهم وإيجاد فرص العمل اللائقة لهم ودعم أفكار الريادة والابتكار لديهم، حيث من الواضح عند النظر إلى مستويات المشاركة في القوى العاملة، والمشاركة المنقحة (هي مقياس لنسبة قوة العمل (أي المشتغلين والمتعطلين) إلى إجمالي السكان في سن العمل)، فإن الأردن، وفقاً للبنك الدولي، يقع في المرتبة ٢١٥ من ٢١٨ دولة في العالم من حيث مستوى المشاركة في القوى العاملة. وقد حقق الأردن تقدماً ضئيلاً في هذا المجال من التنمية على مدى العقدين الماضيين.

في هذا السياق، قدرت القوى العاملة الأردنية في عام ٢٠١٣ بـ ١,٧ مليون شخص في كلا القطاعين الرسمي وغير الرسمي. ويقدر أن ٣٧,١٪ فقط من السكان في سن العمل في المملكة نشيطون اقتصادياً؛ في حين أن ٦٢,٩٪ (أو ٢,٥ مليون شخص في سن العمل) غير نشطين. وعند التوزيع حسب الجنس، يتبين أن ٦٥٪ من الذكور نشيطون اقتصادياً مقابل ٥١٪ فقط من الإناث. وبالمقارنة مع المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهي للذكور ٧٦٪ وللإناث ٢٧٪، في حين أن المتوسطات العالمية هي ٧٧٪ للذكور و ٥١٪ للإناث.

ويعتبر تدني نسب المشاركة الاقتصادية فرصة ضائعة على الأردن؛ إذ أن نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة في الأردن، البالغة ١٥٪، هي من بين أدنى المعدلات في العالم. ومرتبة الأردن في مؤشر اللامساواة الجندرية هي ٩٩ من أصل ١٤٦، ومرتبته في مؤشر الفجوة العالمية بين الجنسين هي ١٣٤ من أصل ١٤٢. وقد جاء الأردن في المركز ١٣ ما بين ١٦ دولة من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا متأخراً عن معظم الدول العربية بما فيها الجزائر والمغرب وتونس ومصر وموريتانيا ودول الخليج العربي. كما جاء متأخراً عن معظم الدول ذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث احتل المركز ٣٨ من بين ٤٠ دولة، متقدماً فقط على لبنان وإيران، كذلك فإن الأجور للإناث هي أقل بنسبة ٦٧٪ من الأجور بالنسبة للذكور، كمتوسط في جميع أنواع الوظائف، الأمر الذي يعكس اختلالاً كبيراً يستلزم سياسات واضحة في هذا المجال.

المساواة بين الجنسين



ووفقاً للنموذج الاقتصادي الكلي الذي تم تطويره كجزء من تطوير هذه الرؤية فإن زيادة معدل مشاركة الإناث في الأردن إلى المتوسط السائد في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وبعبارة أخرى من ١٥٪ إلى ٢٧٪ خلال العقد القادم) سيكون له آثار إيجابية كبيرة على النمو الاقتصادي في الأردن، بنسبة ٥٪ على الأقل بحلول ٢٠٢٥، إذ يعني ذلك زيادة الاستفادة من الكوادر البشرية الموجودة.

إن تحقيق معدلات أفضل للمشاركة في القوى العاملة والاحتفاظ بها سيعزز النمو والازدهار، ويحسن الرفاه على المستوى الأسري. وليس ذلك فحسب، بل سيعجل بإدخال تحسينات في المالية العامة، الأمر الذي سيسهم في توسيع القاعدة الضريبية من خلال زيادة أعداد العاملين في القطاع الرسمي على المدى الطويل. ومن شأن ذلك دعم برامج الرعاية الاجتماعية للأقل حظاً، وتحسين الخدمات الحكومية في محافظات المملكة كافة.

١.١.٥ العمالة

وعلى الرغم من أن النمو المرتفع في القطاعات الرئيسية أدى إلى استحداث فرص عمل كثيرة، من ناحية الطلب، فإن الكثير من فرص العمل التي يتم استحداثها يشغلها العمال الأجانب ذوو المهارات والتكلفة المتدنية. فهناك نحو ٦٥٨ ألف من العمال الأجانب العاملين في المملكة، مع ما يقرب من ثلثي هؤلاء في القطاع غير الرسمي. والعمال الأجانب هم الأكثر حضوراً في قطاعات البناء والزراعة والصناعة التحويلية (٤١٪، ٣٨٪، ٣٧٪ من القوى العاملة للقطاع على التوالي). وهذه القطاعات الثلاثة هي الأسرع نمواً خارج القطاع العام.

إن وجود العمالة الأجنبية الأقل تكلفة من شأنه أن يعزز القدرة التنافسية في العديد من القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأردني، إلا أن ذلك يحدث أيضاً ضغطاً باتجاه خفض أجور الأردنيين في تلك المجالات. يضاف إلى ذلك "ثقافة العيب" التي ترى أن بعض الوظائف المتاحة في القطاع الخاص ليست مناسبة للأردنيين مما حفز العديد منهم على البحث عن الفرص الأفضل مردوداً وأكثر أمناً في القطاع العام.

وكما بينت الاستراتيجية الوطنية للتشغيل، إذا أمكن تشجيع الأردنيين وتنشيطهم وإقائهم في القوى العاملة، فإن التحدي التالي سيكون استحداث المزيد من فرص العمل، وتحسين آليات سوق العمل، التي تساعد الشباب على إيجاد فرص العمل المتاحة. لكن آليات سوق العمل النموذجية التي توجد في اقتصادات صحية ومنتجة غائبة إلى حد كبير أو مختلة في الأردن – ويستعاض عنها بوسائل غير مؤسسية في البحث عن العمل. وهناك حاجة لتطوير سوق عمل ديناميكي وشفاف من جانبي العرض والطلب. وقد بدأت وزارة العمل مؤخراً بتطوير آليات وحملات تشغيل بهدف ردم الهوة الموجودة. ويجب دعم تلك الجهود ومأسسة عملها مؤخراً إلى سياسات نشطة في سوق العمل.

إن عدم الموازنة بين العرض والطلب تشمل العديد من القطاعات، بما فيها الرعاية الصحية. فالجامعات الأردنية تخرج حالياً ٣٥٠٠ خريج من كليات الطب والتمريض في كل عام، في حين تشير التقديرات إلى أنه لا يتم توظيف سوى ١٣٠٠ في المهن الطبية الجديدة من قبل قطاع الرعاية الصحية المحلي في الأردن كل عام وفقاً لما تشير إليه استراتيجية التعليم العالي التي أشير إليها سابقاً. وهذا يدل على أن العرض من الأطباء والممرضين يقارب ثلاثة أضعاف الطلب.

وتشير التقديرات إلى أن نحو ٢٣٦ ألفاً من الأردنيين يعملون حالياً في المملكة العربية السعودية، و١٧٠ ألفاً في الإمارات العربية المتحدة. و ٧٠ ألفاً في الكويت. ومع أن المغتربين الأردنيين في جميع أنحاء المنطقة والعالم يمكن أن يسهموا في التنمية الوطنية، فإن التنمية الاقتصادية المستدامة على المدى الطويل لا يمكن أن تبني من خلال وجود عدد كبير من العاملين من "الأفضل والألمع" في الخارج في حين يتم استبدالهم بقوة عمل أجنبية غير ماهرة تحول مدخراتها خارج الأردن. وهذا يعني أن تكون الأولوية الأولى لنظام التعليم وأسواق العمل محلياً هي توفير فرص مجدية للأردنيين للعمل في الأردن.

وبالإضافة إلى توفير معلومات كافية حول سوق العمل في جانبي العرض والطلب، هنالك حاجة إلى إعادة توجيه جذري لآليات الحوافز التي تشكل اتجاهات سوق العمل، من خلال توجيه رغبات وتطلعات الشباب وأولياء أمورهم. والعنصر الأهم هو أن نظام الحوافز بين القطاع العام والعمالة في القطاع الخاص يحتاج إلى إعادة تقييم أساسية. وحتى الآن تعتبر الحكومة المشغل المفضل والخيار الأخير بالنسبة لغالبية الأردنيين. ونتيجة لذلك، فهناك أكثر من ٢٥٠ ألف طلب في الخدمة المدنية على قائمة الانتظار للحصول على وظيفة في القطاع العام بسبب النظرة إلى القطاع العام بأنه يقدم حزمة أكثر جاذبية وأمنة لكثير من طالبي العمل الشباب.

ولتغيير هذا الواقع يجب أن يصبح القطاع الخاص الأردني هو المحرك الأساسي للنمو وتوليد فرص العمل للأردنيين. وبناء عليه، يجب توجيه الشباب نحو القطاع الخاص، بصفته المكان المفضل للعمل. وعند دخولهم إلى سوق العمل، فإنهم يحتاجون إلى التشجيع والتمكين من خلال الشفافية والعدالة عندما يتقدمون لشغل الوظائف الشاغرة. ويجب أن تترافق آليات مطابقة السوق الجديدة مع ممارسات التوظيف التي تعزز التغيير الثقافي الأوسع بعيداً عن الوساطة وتعزيز مفهوم الجدارة، لأن الانطباعات حول الوساطة راسخة حالياً في جميع أنحاء سوق العمل.

٢,١ النتائج الراهنة للمجتمع الأردني

إن قياس النتائج الاجتماعية يعتبر جديداً نسبياً، وهو مجال يلقي قبولاً متنامياً، ويتوسع على الصعيد الدولي. وهنالك اهتمام متزايد لدى المواطنين وصناع السياسات في تجاوز المؤشرات التقليدية للثروة (على سبيل المثال، الناتج المحلي الإجمالي والفقر) إلى تقييم أوسع وأكثر شمولية مثل معايير التماسك الاجتماعي ومفاهيم الرفاهية والرضا عن الحياة التي يشعر بها الأفراد والمجتمعات. ويتم تقييم حالة المجتمع من خلال جملة من المعايير، مثل سيادة القانون وشعور المواطن بالعدالة وعدم التهميش.

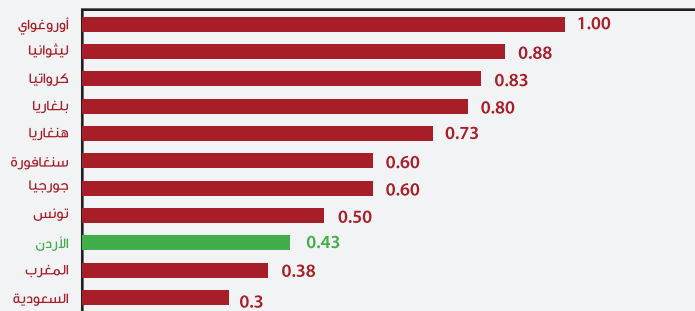
١,٢,١ سيادة القانون

إن الإيمان بسيادة القانون والالتزام الاجتماعي واسع النطاق، هما أمران أساسيان للثقة والاستقرار وحسن سير العمل في أي مجتمع وأي دولة. وبصفة عامة، ينظر إلى القضاء في الأردن على أنه مستقل نسبياً، ولكنه ما زال بحاجة لتعزيز القدرات. ووفقاً لمؤشرات البنك الدولي، فإن محور إنفاذ العقود يعتبر نقطة ضعف تجدر معالجتها، وهذا يؤثر سلباً على ثقة المستثمرين المحليين والأجانب.

الشكل ٩: سيادة القانون

سيادة القانون

ترتيب الدول حسب معيار إجراء الأعمال وسيادة القانون
البنك الدولي



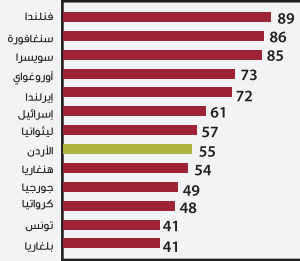
الترتيب من صفر (درجة منخفضة من الإنجاز) إلى واحد (درجة عالية من الإنجاز)
المصدر: مؤسسة بيرتسمان، ٢٠١٤ معيار أداء الأعمال

وفي السنوات الأخيرة، نجحت جهود الأردن في تحسين مرتبته النسبية في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز مؤسسات النزاهة الوطنية، كما يتضح في العلامات المحرزة في مؤشر الانطباعات بوجود الفساد لعام ٢٠١٤ الذي تعدّه مؤسسة الشفافية الدولية. ومن حيث المقارنة الدولية، يعتبر الأردن أقل فساداً من معظم دول العالم بما في ذلك العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مثل المجر وبلغاريا وكرواتيا.

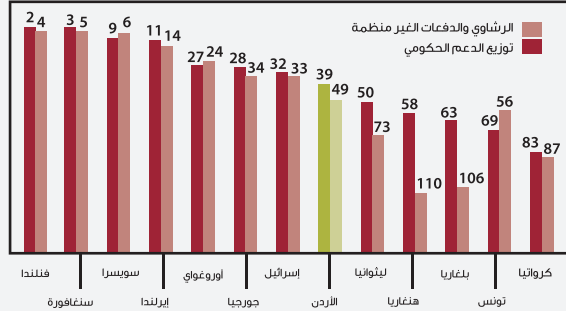
والتحدي الاجتماعي الأوسع أمام المملكة هو بناء ثقافة حقيقية من الاحترام والامتنال لحكم القانون في الحياة اليومية. وقد اعتاد الكثير من الأردنيين على استخدام الوساطة والصلات الاجتماعية لإنجاز المعاملات. ويحدث هذا نتيجة إضعاف الأدوار المؤسسية عند اتخاذ العديد من القرارات.

الفساد – مقارنة مع بلدان مختارة

العلامات المحرزة في الإنطباع بوجود الفساد/ الشفافية الدولية
تصنيف من أصل (١٠٠ دولة)، دول مختارة، ٢٠١٣



الدفعات غير المنتظمة والرشاوي واختلاس المال العام
المنتدى الاقتصادي العالمي تصنيف من أصل (١٤٨ دولة)، دول مختارة، ٢٠١٣-٢٠١٤



المصدر: منظمة الشفافية الدولية وتقرير التنافسية العالمية ٢٠١٣-٢٠١٤

٢,٢,١ المواطنة

إن الانتماء والشعور بالعدل والمساواة أمام القانون وتكافؤ الفرص، وهي التي يمكن اختصارها بمفهوم المواطنة هي شرط أساسي وحيوي لأي مجتمع مزدهر ومستقر. وأعمال المواطنة الصالحة تأتي في أشكال عديدة منها، على سبيل المثال: التصويت في الانتخابات النيابية والبلدية، القيادة بأمان على الطرقات، والتطوع بالوقت لدعم المجتمع. وجنبا إلى جنب مع الروابط الأسرية، فإن المواطنة هي من المواضيع الحيوية التي تعزز النسيج الاجتماعي والثقافي القوي للمستقبل المنشود.

وقد اكتسب الحوار العام حول المواطنة أهمية كبيرة خلال العام الماضي، من خلال الأوراق النقاشية التي نشرها صاحب الجلالة الملك عبد الله الثاني الذي كان قد أوجز معنى "المواطنة الفاعلة" وأهميتها، وكيف يمكن للأردنيين تبني مبدأ المواطنة الفاعلة في حياتهم اليومية. ومثلما هي عنصر حيوي في رحلة التنمية السياسية، فإن المواطنة الفاعلة لها أهمية حيوية اقتصادية فضلاً عن الآثار الاجتماعية. وعلى سبيل المثال، فإن دفع الضرائب هو عمل مهم من أعمال المواطنة المسؤولة، والعناية بالجيرار والحفاظ على المساحات المشتركة نظيفة، هي أيضا من جوانب المواطنة الصالحة.

وهناك دائما مجال لتعزيز عمق ومتانة النسيج الاجتماعي، مع أن من المستحيل قياسه رقمياً. من خلال شعور قوي بالفخر والاعتزاز المشترك وثقافة المشاركة المدنية النشطة، ونمو المجتمع المدني على مدى العقد الماضي هو أمر مشجع. وقد ساهم في ذلك وجود نحو ١٢٧ منظمة غير حكومية دولية و٤٥٠٠ محلية تعمل لذلك، في الأردن، إضافة إلى البرامج والمناهج الجديدة للعمل التطوعي الآخذة في التطور والانتشار.

٣,٢,١ المجتمعات الأردنية

إن الأسرة هي حجر الأساس للمجتمع الأردني. ولكنها شهدت تغيرات جذرية، وتعرضت لضغوطات كبيرة على مدى العقد الماضي. فقد أحدث النمو السريع في المملكة في العقد الذي سبق الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ تغييرات كبيرة في الحياة اليومية، بما في ذلك وسائل الراحة والخدمات الجديدة، وانتشار التكنولوجيا، وكما حصل في سائر أنحاء العالم، فقد أدت هذه التطورات إلى إعادة تشكيل هوية وأسلوب الحياة والعادات لجميع المواطنين.

وعلاوة على ذلك، ارتفع مستوى التعليم بين النساء الأردنيات بشكل كبير، ومثل ذلك تحولا في نظرتهم وتوقعاتهم، بما في ذلك رغبة العديد منهن في الحصول على وظيفة، فضلا عن الالتزامات الأسرية. وقد ولد تضافر هذه العوامل ضغوطاً جديدة وصعبة على الأسر الأردنية. وليس من المستغرب في ظل الضغوط الاجتماعية والاقتصادية انخفاض معدل الخصوبة في الأردن، وازدياد حوادث الطلاق. ووفقا لدائرة الإحصاءات العامة، كان معدل الخصوبة في الأردن في عام ١٩٧٦ حوالي (٧,٤) طفل لكل امرأة، وبحلول عام ٢٠١٢ انخفض المعدل إلى ٣,٥ لكل امرأة. وفي المقابل، ارتفع معدل الطلاق بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة، حيث بلغ ما نسبته ٢,٦٪ في العام ٢٠١١ مرتفعاً إلى ما نسبته ٢,٨٪ في العام ٢٠١٢، وبلغ ما نسبته ٢,٩٪ في العام ٢٠١٣.

إن الأسرة ذات أهمية حيوية لتشكيل تطلعات شبابنا وغرس القيم والأخلاق المدنية لديهم. وتعتبر مواقف أرباب الأسر ذات تأثير مباشر وعلى المهارات الحياتية والمواقف التي تنتقل إلى الجيل القادم، والتي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على مستويات التحصيل الدراسي ومهارات التوظيف في وقت لاحق عند الالتحاق بسوق العمل.

٤,٢,١ المجتمعات الفقيرة

طور الأردن شبكة أمان اجتماعي قوية وواسعة النطاق، الأمر الذي أدى إلى مكاسب كبيرة ومهمة في الحد من الفقر وإيجاد مجتمع أكثر مساواة على مدى العقد الماضي. فانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر من أكثر من ٢١٪ في عام ١٩٩٧ إلى ١٤٪ في عام ٢٠١٠. ويبدو الفقر أكثر وضوحاً كلما تم ابتعاد المحافظة عن عمان. وإذا استثنينا المحافظات الكبيرة نسبياً مثل الزرقاء، وعمان، وإربد، يرتفع مستوى متوسط الفقر إلى ٢٠٪. وهذا يبين أنه على الرغم من المكاسب على المستوى الوطني، فإن الفوارق ما بين المحافظات لا تزال تشكل إلى درجة كبيرة أولوية مهمة للسياسات. وعلاوة على ذلك، فإن نسبة كبيرة من السكان يكافحون فوق خط الفقر الرسمي، مما يؤكد أهمية تركيز التنمية على فئات الدخل المتوسط وليس الفقراء فحسب، وذلك لتجنب انزلاق هذه الفئات إلى ما دون خط الفقر.

٥,٢,١ تكاليف المعيشة

تركز اهتمام الحكومة وأولوياتها طوال عقود على جانب النفقات فيما يخص ميزانية الأسرة. ويشمل ذلك تخفيف ضغوط تكاليف المعيشة من خلال أشكال الدعم المباشرة وغير المباشرة المختلفة. وقد ازداد في السنوات الأخيرة الإنفاق العام على الرعاية الاجتماعية، الذي يعرف بأنه مجموع الإنفاق على الدعم المباشر للفقراء، والدعم غير المباشر، مثل دعم السلع وقطاعي الصحة والتعليم. ويقدر الإنفاق الاجتماعي بنحو ٢ مليار دينار سنوياً أي ٨,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما يعادل ٢٣,٧٪ من الموازنة العامة لعام ٢٠١٣، وهي نسبة مرتفعة. ومن الصعب الاستمرار على الوتيرة نفسها خلال الأعوام المقبلة.

ويعود السبب في زيادة الإنفاق الاجتماعي إلى:

- أولاً، زيادة الطلب على الدعم المباشر وغير المباشر نتيجة الزيادة السكانية وأزمات اللجوء التي يتعرض لها الأردن.
- ثانياً، ارتفاع الإنفاق على التقاعد إلى ١٢٪ من الموازنة العامة. ومن المتوقع أن يزيد على الضعف في غضون ١٠ سنوات.
- ثالثاً، زيادة دعم إنتاج الكهرباء وتوزيعها وتوليدها بقدر كبير من أجل المساعدة في احتواء تكلفة الكهرباء للأسر وبعض القطاعات. وقدر الدعم المالي المخصص لشركة الكهرباء الوطنية ولسلطة المياه والشركات التابعة لها بنحو ٤,٨٪ ونحو ٠,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام ٢٠١٤ على التوالي.

وفي حين ساعد هذا النوع من الإنفاق على احتواء الارتفاع في الأسعار، فإنه ودد ضغطاً على المالية العامة، وأدى إلى اعتماد العديد من الأسر الأردنية على الرعاية الاجتماعية في إطار محاولتها التكيف مع ارتفاع تكاليف المعيشة في ظروف لا تغطي مصادر الدخل فيها جانب النفقات وفقاً لحسابات الدخل ونفقات الأسرة. إن مكاسب الأردن التي تحققت بشق الأنفس في معالجة الفقر وتقليل اللامساواة على مدى العقد الماضي تبقى هشّة ومعرضة لخطر التراجع، ما لم يتم تعزيز التنمية الشاملة المستدامة. وهذه الرؤية تدعو لمقاربة جديدة تقوم على تمكين المواطن لزيادة دخله بدلاً من الاستمرار على النهج ذاته.

٦,٢,١ قطاع الإسكان والأحياء

يعتبر توفير السكن اللائق وتأمين تكاليفه مصدر قلق بالنسبة للعديد من الأسر الأردنية. وتعد مستويات ملكية المنازل الملائمة في الأردن منخفضة وفقاً للمعايير الدولية، وارتفعت أسعار الأراضي في أجزاء كثيرة من المملكة وارتفعت معها تكلفة شراء العقارات، وجاء الارتفاع نتيجة التوقعات باستمرار ارتفاع أسعار العقارات. وصاحبت ذلك موجات الهجرة التي تعرض لها الأردن على مدى السنوات العشر الماضية. ويلاحظ أن الغالبية العظمى من الوحدات السكنية المتوافرة ليست في متناول غالبية الأسر الأردنية. ونتيجة لذلك، هناك الآن فائض في المساكن ذات المواصفات العالية، ونقص في المعروض من المساكن للأسر المتدنية والمتوسطة الدخل، على الرغم من حاجة السوق الواضحة إلى هذا المستوى. وقد شهدت بعض محافظات المملكة مثل المفرق وإربد مؤخراً ارتفاعات في مستويات الأجور في الآونة الأخيرة، بسبب موجات اللجوء السوري وتركزها في تلك المحافظات.

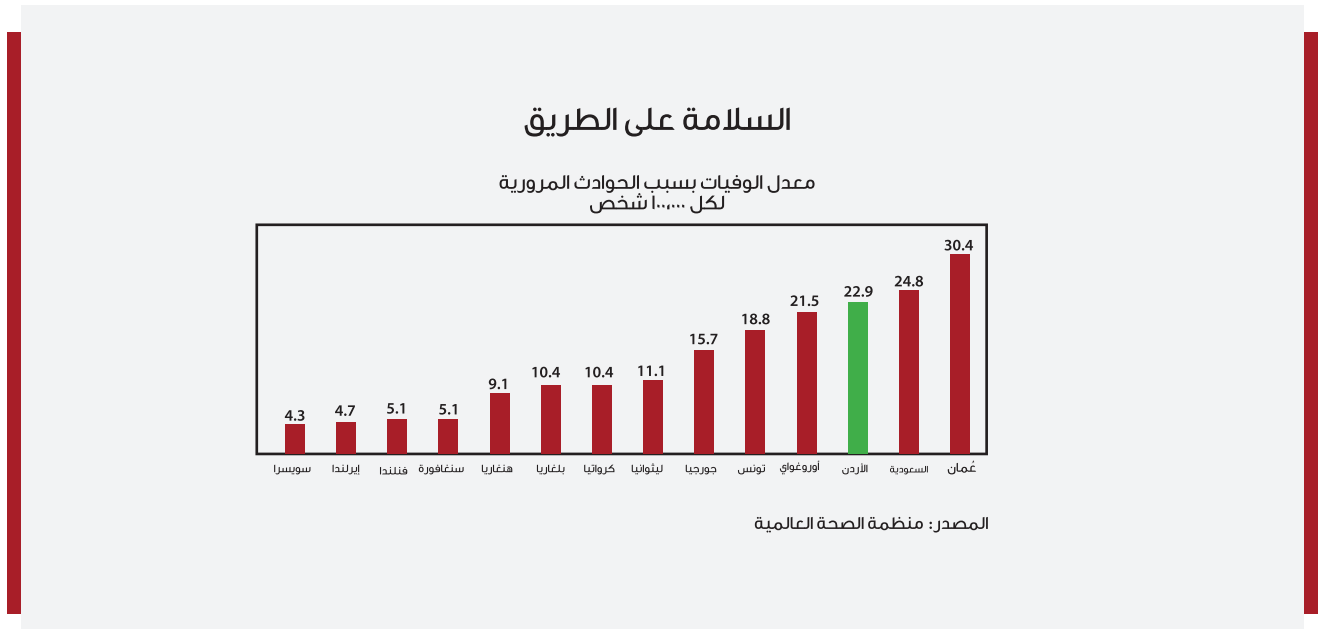
وأصبحت المنازل التي تقطنها الأسر المتعددة والمنازل المكتظة الآن أكثر شيوعاً، حيث أن ٢٥٪ من منازل الأسر تضم غرفة واحدة للنوم و٤٤٪ منها تضم غرفتين للنوم. ويبلغ متوسط حجم الأسرة ٥,٤ فرد، مع وجود أكثر من ٤٠٪ من الأسر في المناطق الحضرية. وتتكون ٤٧٪ من الأسر الريفية من ٦ أفراد فما فوق في المنزل الواحد.

كما تؤكد الأبحاث والدراسات على أن عدم كفاية المساكن واحتفاظها تفضي إلى أسوأ النتائج الصحية، بسبب تدني النظافة، وتراجع النتائج التعليمية، خاصة في المناطق الفقيرة. ونظراً لأهمية السكن كقضية تهم الأسر، لا بد من وجود سياسة وطنية واضحة ومتكاملة للإسكان. ويشكل الجوار وسلامة المجتمع أيضاً قضايا مهمة بالنسبة للأسر والمجتمعات، وهي بالغة الحيوية للحفاظ على ثقة الأعمال المحلية والسياح الأجانب على حد سواء. وتكمن إحدى نقاط القوة في الأردن في ميزته النسبية كمجتمع آمن ومتسامح وسط منطقة مضطربة ومتقلبة. ويعتبر المجتمع الدولي الأردن مجتمعاً مستقراً نسبياً، يوفر لمواطنيه شعوراً عاماً بالسلامة في الأماكن العامة، ويجعله موقعاً أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، لا سيما عند مقارنته مع بلدان أخرى في المنطقة.

ووفقاً للتصنيفات التي ينشرها المنتدى الاقتصادي العالمي، فإن الأردن يتميز في مجالات السلامة العامة، كما يحتل أدأوه مرتبة عالية في عدة محاور، مثل تكاليف الأعمال من الجريمة والعنف حيث احتل المرتبة ١٦ من أصل ١٤٨، ووفي مجال الجريمة المنظمة ١٣ من أصل ١٤٨، وفي موثوقية خدمات الشرطة في المرتبة ٤٣ من أصل ١٤٨.

وفيما يخص المجتمع، فإن السلامة على الطرق مدعاة للقلق في البلاد. ويعاني الأردن واحداً من أعلى معدلات وفيات حوادث الطرق في العالم، مما يدل على أن ثمة حاجة إلى بذل عناية عاجلة لإيجاد طرق أكثر أمناً للعائلات الأردنية. كما أن هناك مسائل تتعلق بالسلوكيات على الطرق ودور المواطن ومسؤوليته تجاه هذا التحدي.

الشكل ١١: معدل الوفيات بسبب الحوادث المرورية



٣,١ قطاع الأعمال الأردني

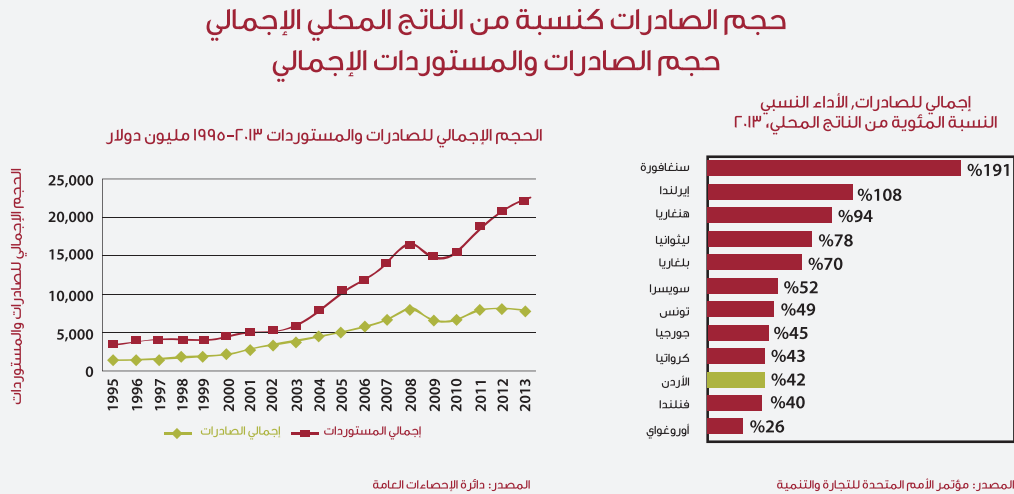
١,٣,١ التجارة والتنافسية

يتمتع الأردن بالعديد من الميزات التنافسية، لا سيما من حيث الموقع الاستراتيجي. فهو يشكل حلقة وصل بين القارات الثلاث (الأوروبية، الأفريقية، والآسيوية) لمنطقة الشرق الأوسط، وبشكل خاص دول مجلس التعاون للخليج العربي والعراق وسوريا، وصولاً إلى الأسواق العالمية. يضاف إلى ذلك المناخ السياسي المستقر في الأردن والعلاقات المتينة مع دول الجوار والعالم، وتوفر الفرص الجاذبة للاستثمار وما يرتبط بها من توفر العنصر البشري المتميز، حيث يعتبر الأردن أحد أهم الدول التي ترفد أسواق العمل في دول الخليج العربي بالكفاءات ذات الجودة العالية.

يسعى الأردن إلى أن يكون اقتصاداً منافساً موجهاً إلى التصدير تسود فيه بيئة أعمال مواتية. وقد أثبت القطاع الخاص ورجال الأعمال الأردنيون قدرتهم على المنافسة الإقليمية والدولية. وهناك قصص نجاح تستحق الاحتفاء بها. إلا أنه لا تزال هنالك تحديات لإطلاق المزيد من الأنشطة والمبادرات لتعزيز المنافسة الإقليمية للأردن بما يخص بيئة الأعمال وانعكاسها على التجارة الخارجية. فقد تمكنت التجارة الخارجية، كما يوضح الشكل البياني أدناه، ومن خلال الاتفاقيات التجارية التفضيلية التي وقعها الأردن، من تحقيق نمو ملحوظ خلال فترة السنوات الخمس الماضية يقدر بـ (٤٩٪).

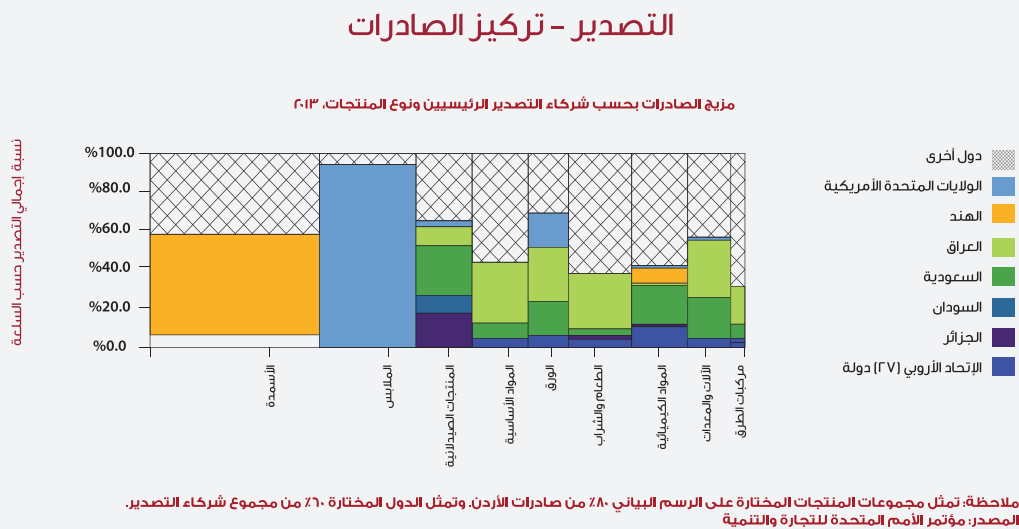
على الرغم من النمو الكبير في الصادرات (السلع والخدمات) من حيث القيمة المطلقة، فإن حصة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي انخفضت من ٤٨٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٤٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤. وتعتبر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي متدنية بمقارنة الأردن بدول أخرى مماثلة.

الشكل ١٢: تطورات التجارة الخارجية



انعكس هذا على اتساع العجز في الميزان التجاري، فبلغ رقما قياسيا في العام ٢٠١٣ بنحو (٩٩٠.٦,٩) مليون دينار بارتفاع نحو ٧٧٢,٧ مليون دينار عن العام ٢٠١٢. ويعتبر ارتفاع العجز التجاري أهم التحديات التي تواجه ميزان المدفوعات، حيث شكل العجز في الميزان التجاري في العام ٢٠١٣ ما نسبته ٤١,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي نظرا لارتفاع مستوردات المملكة من النفط والمشتقات النفطية، إلى جانب انخفاض نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع تنافسية بعض المنتجات المحلية في الأسواق التصديرية الرئيسية وتركزها في سلع ومناطق جغرافية محدودة، متأثرة بحالة عدم الاستقرار السياسي في الإقليم التي تركت أثارا اقتصادية واجتماعية.

الشكل ١٣: نسبة التصدير حسب الدول والسلع



٢,٣,١ بيئة الأعمال

تبنى الأردن العديد من السياسات الهادفة إلى تحسين بيئة الأعمال لتهيئتها لجذب الاستثمارات إلى جانب البناء على ما يتمتع به الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي الكلي والتشريعات الناضجة للعملية الاستثمارية، وتوفير البنية التحتية المتميزة ووفرة الموارد البشرية المؤهلة. وقد بلغ حجم الاستثمارات للعام ٢٠١٣ نحو ٢,٢ مليار دينار أردني. وتركزت في قطاعات الصناعة ومدن الترفيه السياحي وقطاع الفنادق والنقل البحري والبري والمستشفيات والزراعة.

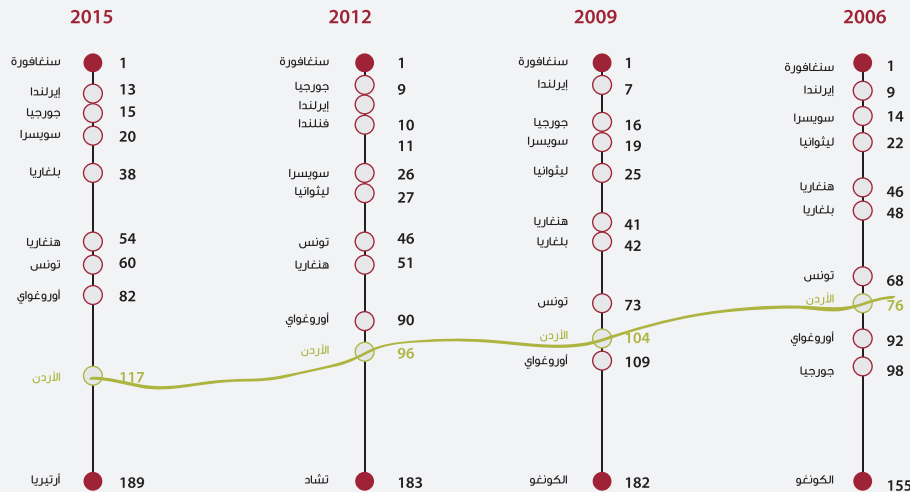
وفي إطار الجهود المستمرة لتطوير بيئة الأعمال والاستثمار، عمدت الحكومة إلى مراجعة وتعديل عدد من التشريعات الاقتصادية والتجارية، أبرزها تلك المتعلقة بالاستثمار وإعادة تنظيم الأعمال والإفلاس والتصفية وتفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بما ينسجم وأفضل الممارسات الدولية المعمول بها في هذا المجال.

وقد جاءت مرتبة الأردن في تقرير البنك الدولي عام ٢٠١٥ لممارسة الأعمال ١١٧ بين ١٨٩ اقتصاداً، مقارنة مع ١١٦ بين ١٨٩ دولة في العام الذي سبقه، كما تقدم الأردن ٤ درجات في مؤشرات التنافسية في التقرير الصادر عام ٢٠١٥ عن المنتدى الاقتصادي العالمي ليحتل المرتبة ٦٤ عالمياً والسابعة عربياً من أصل ١٤٤ دولة. وبحسب هذه التقارير، فإن المجالات الأكثر احتياجاً للإصلاحات تشمل أدوات حماية المستثمر، وتكلفة إنشاء العمل التجاري، والحصول على الائتمان، والنظام الضريبي، وتسوية حالات الإعسار، وإنفاذ العقود والبيروقراطية الحكومية.

الشكل ١٤: أداء الأردن وفقاً لتصنيف سهولة ممارسة الأعمال

القدرة التنافسية - سهولة ممارسة الأعمال

الأداء وفقاً لتصنيفات تقرير سهولة ممارسة الأعمال للبنك الدولي



وقد خطا الأردن خطوات كبيرة في مجال إنتاجية العمل خلال العقد الماضي. فتمت إنتاجية العامل في القطاع الخاص من حيث القيمة في الفترة ما بين العام ٢٠٠٠ والعام ٢٠١٣. وتركزت الزيادات في الإنتاجية خلال العقد الماضي في قطاع التعدين، بزيادة نسبتها ٥٦٪، وفي قطاع التمويل بنسبة ٥٣٪.

ومع ذلك، ما تزال هذه المكاسب في الإنتاجية تضع الأردن إلى حد كبير في مرتبة أدنى مقارنة بمستويات الإنتاجية في الاقتصادات الأكثر تقدماً، كما أنها كانت مقصورة على القطاع الخاص. وبالمقارنة مع دول منظمة التعاون الاقتصادي، جاء الأردن في وضع أدنى من جميع الدول القياسية في إنتاجية العمل، وبمعدل يساوي ١٣ دولاراً أميركياً من القيمة المضافة لعمل الشخص الواحد لساعة واحدة. وهذا أدنى بكثير من ٢٩ دولاراً في تركيا، و٣١ دولاراً في جمهورية التشيك، و٥٥ دولاراً في سويسرا، أو ٧١ دولاراً في إيرلندا.

كما ترتبط الإنتاجية ارتباطاً وثيقاً أيضاً بقدرة الاقتصاد على الابتكار، والقدرة على تصنيع المنتجات والخدمات ونماذج الأعمال الجديدة، التي تلبي حاجة السوق. وعلى الرغم من تصنيف الأردن في المرتبة السابعة عالمياً من حيث توافر العلماء والمهندسين، فإن الأردن لا يسجل الكثير من طلبات براءات الاختراع. ويصنف الأردن تحت المتوسط في مجموعة مقارنة ويحقق المتوسط السائد في المنطقة على مؤشر الابتكار العالمي.

يجب أن تساعد التحسينات في البيئة العامة لممارسة الأعمال أيضاً في تحفيز تحسينات جديدة في الإنتاجية والقدرة على الابتكار، عن طريق تشجيع استيراد التقنيات والأنظمة والعمليات الجديدة. وبالإضافة إلى ذلك، أظهرت دراسة للمعايير الدولية أن إنتاجية القطاع العام ترتبط ارتباطاً وثيقاً بإنتاجية القطاع الخاص وتستجيب لها، مما يعني أن التحسن في الأداء العام للحكومة وتقديم خدمات أكثر كفاءة سيكون لهما تأثير يعتد به على صعيد تحسين مستويات الإنتاجية في القطاع الخاص.

٣,٣,١ رأس المال والتنمية

على الرغم مما يعانيه الإقليم من ظروف عدم الاستقرار، وتفاقم الأوضاع الأمنية، فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي بشقيه المباشر وغير المباشر، طالت العديد من القطاعات الاقتصادية والشركات العاملة في المملكة. وعزز من ذلك نجاح البنك المركزي في إيجاد جهاز مصرفي متطور يعمل وفقاً لأحدث المعايير والممارسات الدولية، فضلاً عن تمتعه بالمتانة والقوة المالية مقارنة بالمؤسسات المصرفية العربية والإقليمية. وذلك ما تظهره مؤشرات المتانة المالية للجهاز المصرفي، وبخاصة ما تعلق منها بنسب السيولة والربحية وملاءة رأس المال، مما كان له الأثر الأكبر في جعل مؤسسات الجهاز المصرفي أبرز القطاعات الجاذبة للاستثمار. فقد بلغت نسبة ملكية غير الأردنيين في رؤوس أموال البنوك المرخصة في المملكة نحو ٥٠٪، وهي تعتبر من الاستثمارات الهامة والاستراتيجية، نظراً لما تتمتع به من استقرار وتنام.

وفي المقابل، انعكست التداعيات السلبية للآزمة الاقتصادية العالمية في السنوات الماضية وتعمق ظروف عدم اليقين في الإقليم على تشدد البنوك في سياساتها الإقراضية، أسوة بما شهدته مثيلاتها في الدول المتقدمة خلال الفترة نفسها. ومما عزز من هذا السلوك الإقراضي للبنوك تنامي الاحتياجات التمويلية للحكومة، والاتجاه نحو السوق المحلي لتلبية جانب كبير من هذه الاحتياجات، مما أوجد نافذة استثمارية آمنة ومنافسة للإقراض المتاح للقطاع الخاص. وبالمثل، شهد إجمالي الودائع لدى البنوك المحلية نمواً نسبته ١٠,٥٪ في نهاية عام ٢٠١٣، في الوقت الذي شهدت فيه ودائع غير المقيمين نمواً مضطرباً بلغت نسبته ١٩,٢٪، كأحد المؤشرات الدالة على تعاضد الثقة بالاقتصاد الأردني وبالجهاز المصرفي.

وفيما يتعلق بقطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، أدرك البنك المركزي أن نسبة التمويل الممنوحة لهذا القطاع ما زالت متواضعة، إذ لم تتجاوز ١٠٪ من إجمالي التسهيلات الممنوحة، مما يؤكد الحاجة إلى تعزيز قدرة هذا القطاع على الوصول إلى التمويل المطلوب ضمن شروط إقراضية ملائمة، لأنه أحد القطاعات الحيوية والمهمة في دفع عجلة النشاط الاقتصادي. وفي ضوء هذا الواقع، ارتأى البنك المركزي تعزيز دوره في دعم القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المحلية المضافة العالية بهدف حفز النمو الاقتصادي، فأولى أهمية خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث وفر برامج تمويل موجهة للصناعة المحلية والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة ولآجال تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء، تبلغ خمس سنوات لقطاعات الصناعة والسياحة والزراعة وعشر سنوات لقطاع الطاقة المتجددة وبسقف يصل إلى ٥٪ من محفظة القروض القائمة لدى كل بنك عامل. كذلك سعى البنك المركزي لتوفير خطوط ائتمان خاصة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال البنوك العاملة في المملكة. فقد تمكن الأردن من الحصول على قرض ميسر من البنك الدولي بقيمة ٧٠ مليون دولار وخط ائتمان بشروط مشابهة بقيمة ٥٠ مليون دولار من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي تبعه لاحقاً خط آخر بقيمة ١٥٠ مليون دولار من الصندوق نفسه في ضوء النجاح الذي سجله الجهاز المصرفي في استغلال هذه المبالغ وتوجيهها للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة، حيث استغل كامل قرض البنك الدولي تقريباً واستفاد منه أكثر من أربعة آلاف مشروع متناهي الصغر وصغير ومتوسط، أقيم ٦٠٪ منها خارج العاصمة. ويجري العمل حالياً على إتمام الشروط المرجعية النهائية لتسهيل خاص من بنك الإعمار الأوروبي بقيمة ١٥٠ مليون دولار للغاية نفسها. وقدم البنك المركزي التسهيلات والدعم اللازم لتيسير استفادة البنوك من هذا القرض بكلفة وآجال مناسبة. وبهذا يصل حجم المبالغ التي تم أو سيتم توفيرها للقطاع (٤٢٠) مليون دولار.

ووفقاً للدراسة التي أجراها البنك الدولي، فإن ٤٩٪ من المؤسسات الكبيرة كانت قادرة على الحصول على الائتمان المطلوب من البنوك، في الوقت الذي تنخفض فيه هذه النسبة إلى ٣٥٪ بالنسبة للمؤسسات متوسطة الحجم، وإلى ٢٦٪ للمؤسسات الصغيرة، و١٥٪ للمؤسسات متناهية الصغر. ومن الجدير بالذكر أن العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية تقوم بتقديم تمويل للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر. ومن المؤمل أن تشهد أنشطة هذه المؤسسات نمواً ملحوظاً في ضوء عزم البنك المركزي تنظيم ومراقبة أعمال هذه المؤسسات. فقد قام البنك بإعداد نظام للرقابة والإشراف على شركات التمويل متناهية الصغر بهدف تعزيز دور هذه الشركات في تمويل المشاريع متناهية الصغر والصغيرة التي لها دور حيوي في محاربة مشكلتي الفقر والبطالة وتعزيز العمق المالي والنمو الاقتصادي. وقد تم مؤخراً إقرار هذا النظام من قبل مجلس الوزراء.

وبالإضافة إلى أهمية رأس المال المحلي، يشكل رأس المال الأجنبي – وبخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر – عاملاً حاسماً للنمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية ونقل التكنولوجيا. وتشير البيانات المتاحة إلى نجاح الأردن في زيادة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر (ويشكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ليكون الأردن الثاني بعد لبنان في المنطقة). وجاءت معظم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من دول مجلس التعاون الخليجي، والعراق، والأردنيين العاملين في الخارج. وقد استحوذ قطاع العقار على الحصة الأكبر منها.

ولدى مقارنة الأردن مع دول المنطقة، نجد أنه استطاع أن يجذب ٣٪ من مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر القادم إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، في الوقت الذي يبلغ فيه الناتج المحلي الإجمالي للمملكة ٨,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة مجتمعة. ويشير ذلك إلى أن الأردن أضحي وجهة مفضلة للعديد من المستثمرين. وعلى الرغم من ذلك، فإنه لا زال بمقدور الأردن أن يكون محطة مهمة على خارطة الاستثمار العالمي، وحاضنة استثمارات إقليمية خاصة في مجال الخدمات المالية، والطاقة المتجددة وتكنولوجيا المعلومات، أسوة بالعديد من الدول التي نجحت في تثبيت نفسها كمركز إقليمي لصادرات الخدمات، مثل إيرلندا وسنغافورة. وتحقيق مستويات أعلى بكثير مما حققه الأردن (١٤٢٪ و ٢٥٢٪ على التوالي، مقارنة بنسبة الأردن البالغة ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

٤,٣,١ الريادة في الأعمال والشركات المتوسطة والصغيرة

يعتبر الأردن بلد الرواد للأعمال الناشئة. ووفقاً للبنك الدولي، فإن ١٠٪ من السكان في عمر العمل هم من أصحاب الأعمال الناشئة. وتشكل المشاريع (الميكروية) متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٨٪ من مجمل المنشآت في الأردن. وتبلغ كثافتها ٢٥,٦ لكل ١,٠٠٠ نسمة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بالمتوسط العالمي لبلد في المستوى الاقتصادي للأردن.

وتكشف التحليلات عن معدلات نمو متواضعة في هذا القطاع. فقد بلغ صافي النمو في عدد المشاريع الاقتصادية غير الزراعية ١,٣٪ فقط كمعدل سنوي على مدى الفترة ٢٠٠٦-٢٠١١، مسجلاً أدنى نمو للفئة التي تشغل أقل من ٥ عاملين، وبمعدل سنوي يزيد قليلاً على ١٪، بينما يرتفع هذا المعدل إلى ٤٪ سنوياً في المشاريع التي تقع ضمن الفئات التي تشغل ١٠-١٩ عاملاً، و ٢٠-٤٩ عاملاً، وأكثر من ١٠٠ عاملاً.

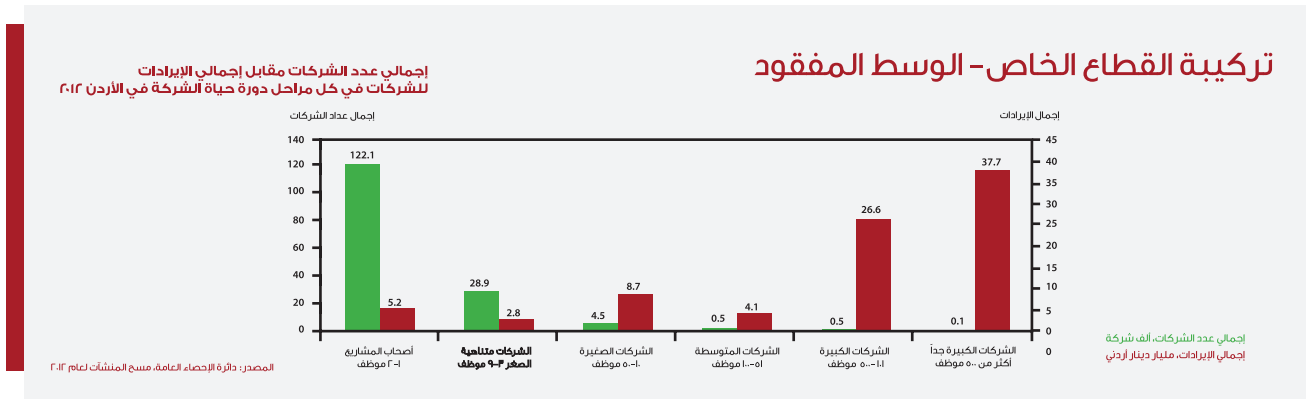
ويمكن أن يعزى ارتفاع مستوى الريادة في الأعمال في الأردن إلى ضعف نمو الوظائف المستحدثة من قبل الشركات الكبيرة، وتراجع فرص العمل في مؤسسات القطاع العام في أعقاب برنامج الخصخصة، إلى جانب السياسات الحكومية الرامية إلى تقليص عجز الموازنة العامة وترشيد القطاع العام خلال السنوات الأخيرة.

ولكن الرواد والمبادرين لإنشاء أعمال خاصة في الأردن يواجهون صعوبات عديدة عند إنشاء أعمالهم، أو حتى توسيع نطاقها وغاياتها. ومن أهم هذه الصعوبات: عدم توافر برامج تمويلية متخصصة، وارتفاع كلف التمويل المتاح، وعدم توافق شروطه مع احتياجات وإمكانات المقترضين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب الصعوبات الإدارية والإجرائية المرتبطة بتسجيل الأعمال، ناهيك عن ارتفاع الضرائب غير المباشرة، والرسوم المختلفة على تسجيل وترخيص الأعمال في الأردن.

تقدم (المؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية) عدة برامج للدعم المالي والفني الموجهة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وأنشأ البنك المركزي في عام ١٩٩٤ (الشركة الأردنية لضمان القروض)، لتوفير الضمانات لقروض المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ولتحسين فرص حصولها على التمويل المناسب. وساهم البنك بتوفير صندوق خاص للتمويل الصناعي تديره الشركة لخصوصية هذا القطاع ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. لكن محدودية كل من رأس مال الشركة وحجم التمويل المتاح للصندوق ما زالا يشكلان العائق الأكبر لتوسيع مظلة الضمانات المقدمة، وبمستوى عمولات منافسة ومقبولة من قبل البنوك التجارية أو مؤسسات التمويل الأخرى المقدمة للتمويل. كما قام البنك المركزي بتقديم عدد من المبادرات وبرامج التمويل لزيادة قدرة القطاعات الاقتصادية، وبخاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل المطلوب من خلال البنوك أبرزها قطاعات الطاقة المتجددة، والصناعة، والسياحة، والزراعة، بما يعادل ٥٪ من إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك، ووفر خطوط ائتمان من مصادر خارجية للغاية نفسها. وعلى الرغم من هذه الجهود، فإن المشاريع الصغيرة والمتوسطة ما زالت تواجه تحديات عدة، لعدم كفاية برامج الدعم الفني والتدريب، والإرشاد، والتمويل.

وكما هو موضح أدناه، فقد أفضى ذلك إلى إيجاد ما يعرف "بالوسط المفقود" في بنية الاقتصاد. ويلاحظ انخفاض كبير في عدد المؤسسات عندما تصل المؤسسة إلى حجم ١٠ مستخدمين فأكثر. وتشكل المؤسسات متناهية الصغر التي تضم أقل من ١٠ مستخدمين، ٩٦٪ من المؤسسات في الأردن، في الوقت الذي لا تتجاوز فيه الإيرادات الضريبية المتأتية من هذه الشركات ٨٪ فقط. وتشكل المؤسسات الكبيرة التي تضم ١٠٠ مستخدم أو أكثر ما نسبته ٠,٤٪ من مجموع المؤسسات، وتساهم بما نسبته ٧٥٪ من إجمالي الإيرادات المتحققة في الموازنة.

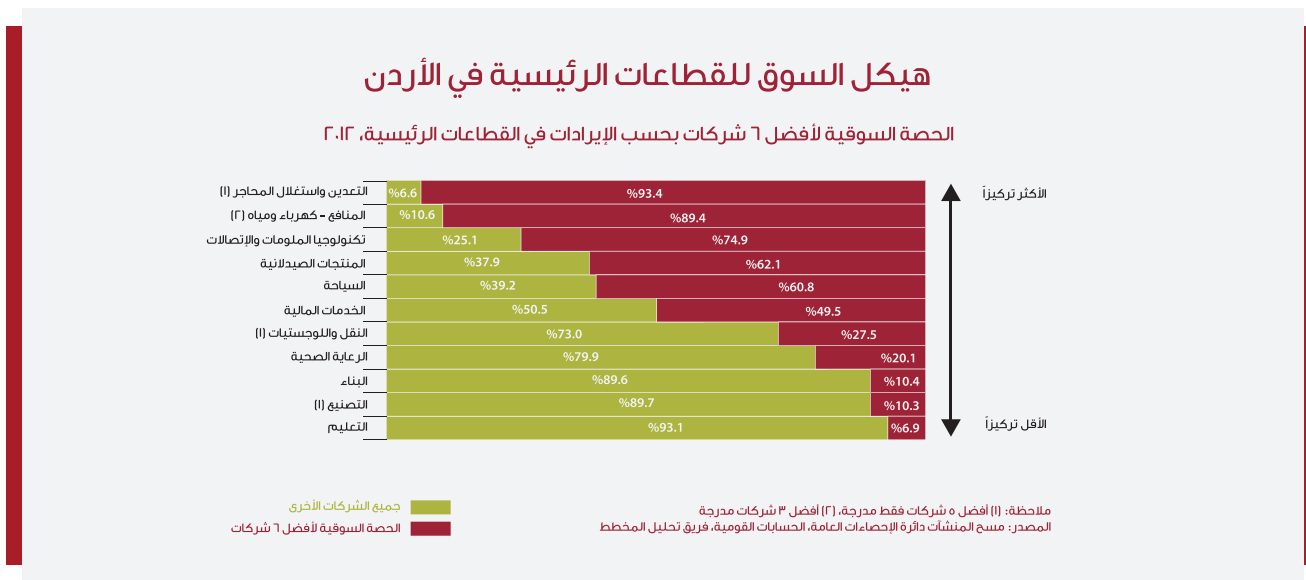
الشكل ١٥: تركيبة القطاع الخاص (الوسط المفقود)



وتمتاز طبيعة المنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها عالية التركيز في ظل غياب استراتيجية وطنية لتوجيهها ورعايتها، إلى جانب انخفاض مساهمتها الاقتصادية بالمقارنة مع المؤسسات الكبيرة العاملة في المملكة. وتخيب المساهمة الاقتصادية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في بعض القطاعات ذات رأس المال المرتفع مثل الاتصالات. ومع ذلك، وكما هو مبين في الرسم التوضيحي، فإن مستويات التركيز تبقى عالية في عدد من القطاعات ذات رأس المال غير المكلف في الأردن، مثل تكنولوجيا المعلومات، والمستحضرات الدوائية (العقاقير)، والخدمات المالية والسياحة. وتعيق هذه الحواجز دخول لاعبين جدد إلى السوق، ويمكن أن يحد ذلك من إمكانية إنتاج منتجات وخدمات أقل سعراً وأفضل نوعية للمستهلكين. وفي بعض الحالات، يتعاظم أثر غياب المنافسة بسبب الافتقار إلى تشريعات تفضيلية وإعفاءات ضريبة تمكن المنتجين القائمين من إدامة موقفهم المهيمن في بعض الأسواق.

ولما للمشاريع الصغيرة والمتوسطة من أهمية في تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص العمل، فقد أعدت (الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٩). كما يجري العمل على إعداد قانون يعنى بالمشاريع الصغيرة والمتوسطة.

الشكل ١٦: هيكل السوق للقطاعات الرئيسية في الأردن



٤,١ نتائج القطاع الحكومي

١,٤,١ النمو الاقتصادي

على مدى العقد الماضي، خصصت مبالغ كبيرة من موارد الحكومة لبناء صناعات وقطاعات باعتبارها محركات للنمو ومولدة للوظائف. وكما هو موضح أدناه، فإن الاقتصاد الأردني متنوع إلى حد كبير، بالمقارنة مع العديد من الدول المجاورة في منطقة الشرق الأوسط.

ولا زالت قطاعات الخدمات تستحوذ على النصيب الأكبر من الناتج المحلي. ومن خلال السياسات والإجراءات المقترحة، فإن هذه الرؤية تتطلع لزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية كالصناعة التحويلية والزراعة في الناتج المحلي الإجمالي لما لهذه القطاعات من أهمية في تنويع مصادر الدخل وإيجاد فرص العمل.

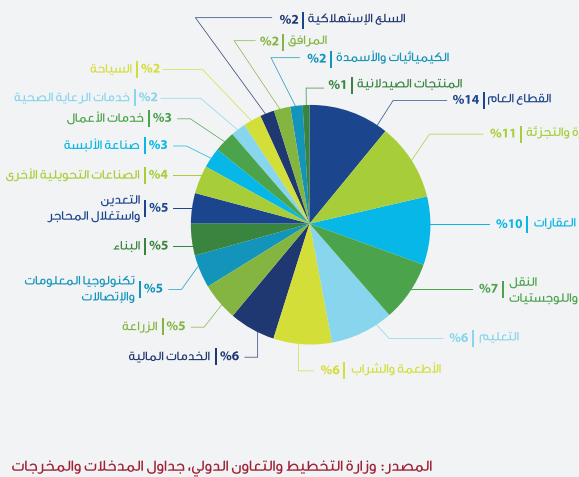
ولتحقيق هذ التنوع، من الضروري تحديث عدد من القطاعات والأنشطة التي تمتلك آفاقاً للتصدير، وتتمتع بعدد من المزايا النسبية على المستويين الإقليمي والعالمي، وتلك الغاية سيتم تحديد عدد من العناقيد التي تمثل مجموعة من الصناعات أو الخدمات المتصلة والداعمة بعضها لبعض بشكل متبادل. وسيتم استعراض هذه العناقيد، وهي تصديرية التوجه على الأغلب، بشيء من التفصيل لاحقاً في هذه الوثيقة.

ولا شك أن النمو الاقتصادي خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٨ قد حقق مستويات عالية، إلا أن ذلك النمو لم ينعكس مباشرة على خفض معدلات الفقر والبطالة أو المساهمة في تجسير الهوة بين المحافظات بالقدر المرغوب، مما يدعو إلى ضرورة التركيز على إنجاح المؤشرات الاجتماعية وعدم الافتراض بأنها تحصيل حاصل للنمو المتحقق، بل يجب قياس هذه المؤشرات بشكل مباشر واعتمادها كدليل على عملية التنمية وتحقيق أهدافها المرغوبة.

الشكل ١٧: التركيب القطاعي للناتج المحلي الإجمالي

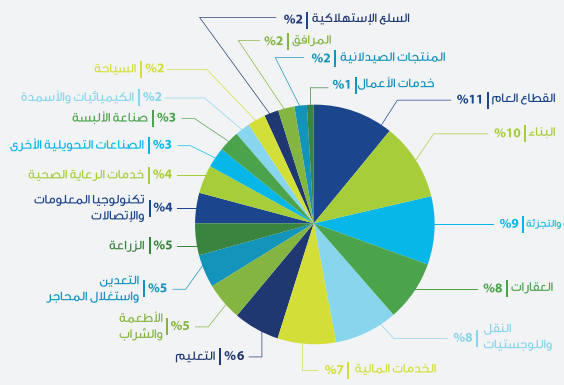
الهيكل الإقتصادي - حصة القطاعات من الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي بحسب الصناعة، ٢٠٠٦



المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، جداول المدخلات والمخرجات

الناتج المحلي بحسب الصناعة، ٢٠١٣

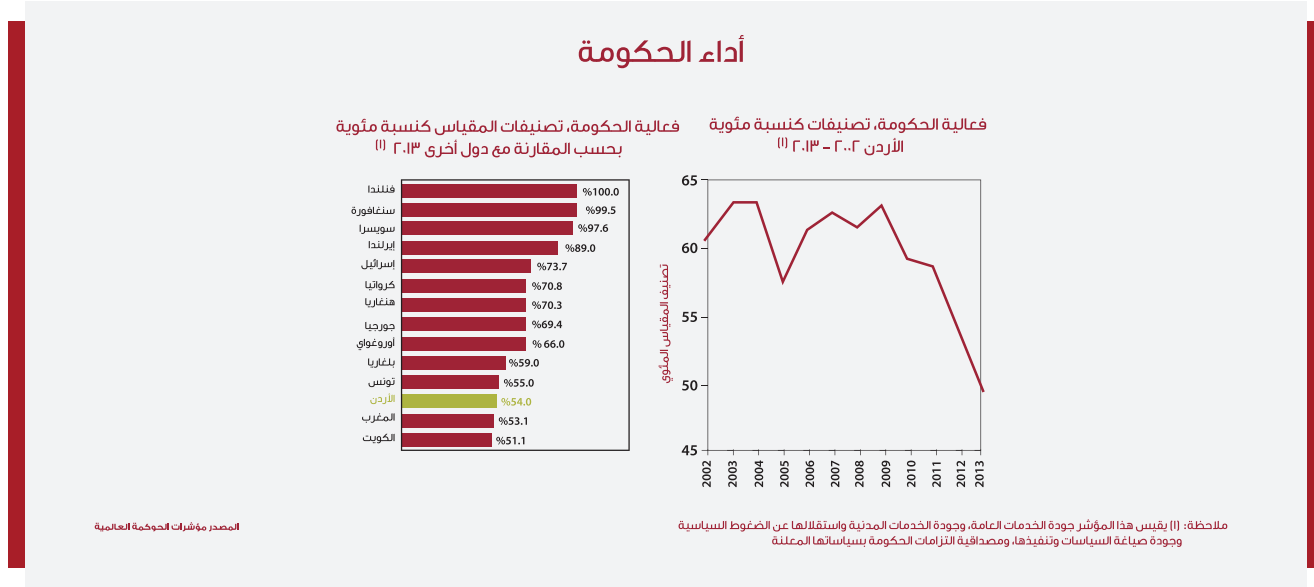


٢,٤,١ أداء القطاع العام

لعبت المؤسسات والسياسات والبرامج الحكومية دوراً بارزاً في تطور الأردن وتنميته كدولة حديثة. وقد تعرض الأردن لموجات من الهجرة ساهمت بزيادة عدد السكان ضمن مناخ إقليمي مضطرب. وترتب على ذلك توسع في مهام مؤسسات القطاع العام، فأصبح من الصعب إدامة النهج التوسعي في الإدارة الحكومية لما لذلك من تبعات مالية كبيرة. وبمقارنة حجم النفقات العامة إلى الناتج المحلي التي بلغت عام ٢٠١٤ نحو ٣١,٣٪، فإن القطاع العام يعتبر كبيراً، وهو ما يستدعي ترشيح القطاع على نحو تدريجي. وفي هذا السياق، يجب البناء على الجهود السابقة التي تمت ضمن عملية إعادة الهيكلة لبعض مؤسسات القطاع العام بموجب قانون إعادة هيكلة المؤسسات والدوائر الحكومية رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤، الذي تم من خلاله إلغاء ودمج بعض المؤسسات، إضافة إلى إصدار نظام استحداث الدوائر الحكومية وتطوير الهياكل التنظيمية، وهو النظام الذي يهدف إلى إيجاد إطار تشريعي يحكم البنية التنظيمية للجهاز الحكومي ويضبط عملية

الاستحداث لبعض المؤسسات الجديدة، أو منع الاستقلالية المالية والإدارية. وبهذا يستطيع القطاع العام تنفيذ وظائفه الأساسية، وقابلاً للمساءلة من قبل المواطنين، وقادراً على تحقيق الاستدامة المالية. ووفقاً لمؤشر فعالية الحكومة، فقد تراجع أداء الأردن خلال الفترة ما بين ٢٠٠٢-٢٠١٣ حيث احتل مرتبة أكثر انخفاضاً من دول المقارنة.

الشكل ١٨: مؤشرات قياس فعالية الحكومة



٣,٤,١ الإدارة والتنسيق

تتمثل إحدى المهام الرئيسية للحكومة في تنفيذ القوانين والأنظمة المعمول بها. ويكمن التحدي الأساسي في التطبيق المتساوي والعاقل والشفاف للقوانين والأنظمة الموجودة أصلاً. ويتطلب الأمر أيضاً التزاماً متبادلاً من المواطنين وأصحاب الأعمال للامتثال للقانون، سواء كان ذلك، على سبيل المثال: الالتزام بدفع الضرائب، أو بإجراءات الجمارك الحكومية، أو تصميم المباني وأنظمة السلامة. ويجب على الحكومة أن تكون المثال، إلا أن إدارة وتطبيق القوانين والأنظمة لا تزال تحتل قدراً كبيراً من الاجتهاد والتفسير، الأمر الذي من شأنه إعاقة اتخاذ بعض القرارات.

أما المشكلة الأوسع نطاقاً في الحكومة، فتتمثل في الضعف الذي شهدته بعض المؤسسات وأسلوب عملها. ونتج عن هذا تراجع ثقة المواطن في المؤسسات. وبينما تتباطأ عملية اتخاذ القرار، ترتفع الكلفة المتمثلة في الوقت الضائع، ورسوم المعاملات الإضافية المترتبة على المواطنين والمؤسسات ورواد الأعمال. وينبغي أن يصبح مجتمعنا ونظامنا في الإدارة أكثر استناداً إلى القوانين والأنظمة الواضحة، لأن ذلك يمهّد لبناء مجتمع ونظام اقتصادي قائمين على العدالة وتكافؤ الفرص.

وسوف يتطلب ذلك أيضاً بناء قدرات إدارية وتفويض المسؤولية من أجل تطبيق القوانين والأنظمة في داخل الحكومة حتى أدنى مستويات الإدارة. وفي الواقع الإداري السائد حالياً، فإن الكثير من القرارات التي تعتبر ثانوية تصل إلى رأس الهرم الإداري في بعض الوزارات أو المؤسسات بدلاً من تفويض السلطة للمديرين من المستوى المتوسط للأمر المتعلقة بالتعليمات والإجراءات الروتينية. وقد نجم عن ذلك أزمة للإدارة الوسطى في القطاع العام. وأصبح المديرين في المستوى المتوسط، الذين ينبغي أن تكون لديهم السلطة لاتباع الإجراءات وفقاً للقوانين والأنظمة، مترددين في اتخاذ القرارات. وأصبح هذا الواقع إشكالياً للغاية فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية الروتينية والاعتيادية، مثل معالجة الرسوم والأجور الخاضعة للتنظيم وتوقيع عقود اللوازم الروتينية. ومن هنا، فإن نظام تفويض الصلاحيات للأمناء العاميين الذي اتخذه مجلس الوزراء خلال العام الماضي لا بد أن يلعب دوراً أساسياً ومهماً في تسريع إنفاذ القوانين والأنظمة في المؤسسات الحكومية.

لقد ساهم تكرار التغييرات في الحكومة، إلى جانب مركزية صنع القرار وضعف المؤسسات، في إيجاد وفرض نهج تكتيكي قصير الأمد بدلاً من اتخاذ نهج إداري استراتيجي في السياسة والإدارة العامة. ونتج عن ذلك تغييرات متواترة في البيئة التشريعية والتنظيمية، مما أثر سلباً على ثقة المستثمر والمواطن في قوة ومضمون سيادة القانون.

ضمن هذا السياق، ينبغي عمل المزيد بالتوافق مع ميثاق النزاهة الوطني، وتقرير لجنة تقييم الخصخصة. ويمكن تغيير عادات الإدارة التي تحكم القطاع العام لو تم القيام بما يلي:

• تفويض الصلاحيات بشكل أصيل ومستند إلى القانون وربط المساءلة بالنتائج.

• التزام أكبر باعتماد الكفاءة والجدارة كأسس للتوظيف والترقية في الخدمة المدنية. وذلك وفقاً لنظام التعيين على الوظائف القيادية رقم (٣) لسنة ٢٠١٣، وكذلك ما تم تعديله على نظام الخدمة المدنية من خلال استحداث أسس التوظيف والتقييم في القطاع العام التي تم تطويرها مؤخراً.

• الاعتماد على خطط مدروسة والابتعاد عن الارتجال في الإدارة على جميع المستويات الإدارية.

٤.٤.١ حجم ونوعية الخدمة

إن القطاع العام في المملكة مؤسسة واسعة النطاق، ولها تأثير كبير على جميع مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. ويعكس القطاع العام في الأردن العقد الاجتماعي بين المواطنين وصناع القرار. وما يهم المواطنين ومجتمع الأعمال هو الأداء والفعالية.

أما فيما يخص الحجم والهيكلية، فمن المفيد النظر في عدة أبعاد من بينها: التوظيف في القطاع العام، والملكية المباشرة للنشاط الاقتصادي من خلال المؤسسات المملوكة للدولة، وقطاعات تقديم الخدمات، مثل توفير التعليم العام والرعاية الصحية والإسكان، والإعانات والإعفاءات الضريبية.

يعاني القطاع العام من زيادة الموظفين وتدني مستويات الفعالية الإنتاجية. ويعتبر القطاع العام في الأردن استناداً إلى عدد من المؤشرات كبيراً نسبياً. ويتكون جهاز الخدمة المدنية من ١١٠ من الوزارات والوحدات والتقسيمات الفرعية، وبحصة تصل إلى ٢٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ونتيجة لذلك، تشكل رواتب القطاع العام والتزامات التقاعد نحو ٢٧٪ من النفقات السنوية للحكومة. وهناك العديد من الجهات الحكومية التي لا تتوفر لها الموارد اللازمة لتمويل كلف الاستثمار والتدريب، وصيانة الأنظمة والمرافق للارتقاء بنوعية الخدمات التي تقدمها أو لتحسين إنتاجيتها. وهو ما يستوجب الانتباه له على المدى المتوسط.

تراجعت ملكية الدولة في المجال الاستثماري، على مدى العقدين الماضيين، مع تنفيذ الأردن لبرنامج الخصخصة الذي تم بموجبه بيع العديد من الأصول لمستثمرين محليين وعالميين. وقدرت لجنة الخصخصة أن الدولة لا تزال تمتلك أصولاً تقدر بنحو ١٥ مليار دولار، وهذا يشير إلى ارتفاع نسبة هذه الملكية وضرورة إدارة هذه الأصول بشكل يضمن تغطية الكلف وتحقيق الفوائد والتخلص من بعض الأصول التي لا ينبغي للدولة إدارتها بسبب عدم تلاؤمها مع الوظائف الأساسية للحكومة. وبسبب المنافسة المحتملة مع القطاع الخاص. وقد حددت دراسة تقييم الخصخصة التي صدرت عام ٢٠١٤ أسس التعامل مع إدارة هذه الأصول بما يخدم الصالح العام.

ويشكل تقديم الخدمات الرئيسية للمجتمع جزءاً رئيساً من عمل الحكومة، ويعتبر شكلاً مهماً من أشكال التواصل بين الحكومة والمواطنين. وقد ارتفع الإنفاق العام على الرعاية الصحية إلى ٦,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٣، على نحو يقارب ما ينفق في سويسرا تقريباً (٧,٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وفنلندا (٦,٩٪). وكان الإنفاق العام على التعليم أقل بقليل من دول المقارنة (٣,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، بينما كان الإنفاق على المعاشات التقاعدية أعلى بكثير (١٢,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

الجدول ٢: الإنفاق العام على الخدمات الاجتماعية

توفير الخدمات الاجتماعية

الإنفاق السنوي على الخدمات الاجتماعية
الحصة من الناتج المحلي الإجمالي، ٢٠١٣

الدولة	الرعاية الصحية	التعليم	المعاشات التقاعدية
جورجيا	1.7%	2.0%	3.1%
الأردن	6.2%	3.9%	12.3%
هنغاريا	5.0%	4.7%	9.9%
ليثوانيا	4.7%	5.2%	6.0%
تونس	4.2%	6.2%	-
إيرلندا	5.2%	6.2%	6.2%

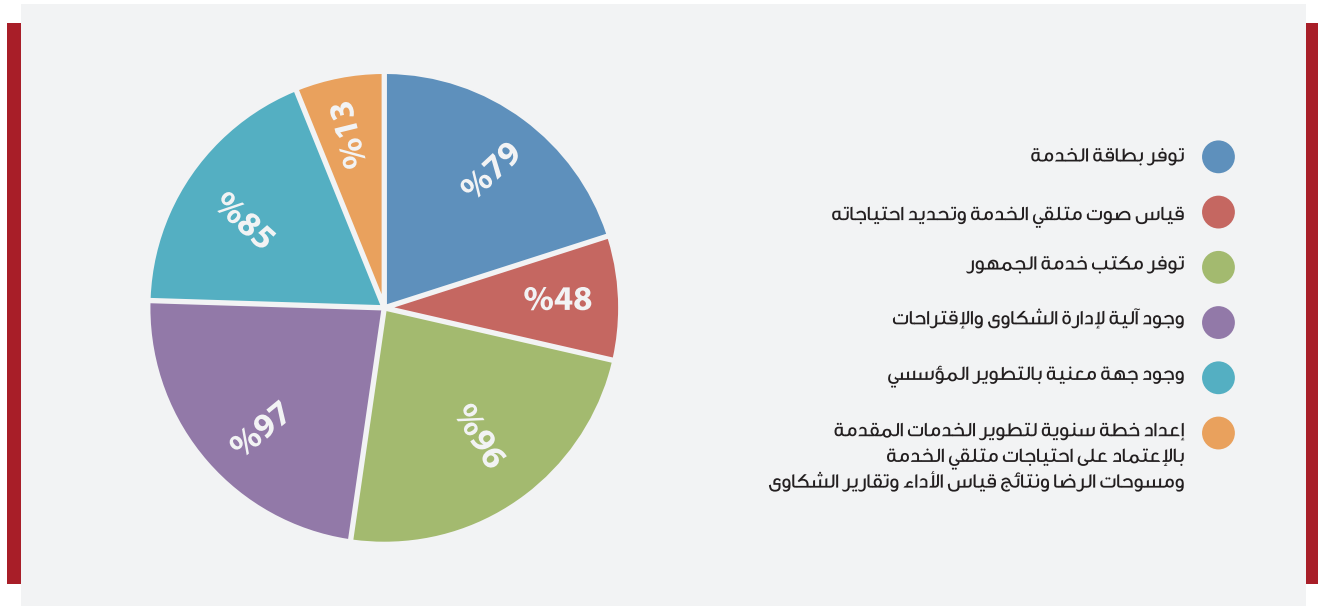
المصدر: البنك الدولي
ملاحظة: وفقاً لمصادر الحكومة الأردنية، فإن الإنفاق على الصحة في عام ٢٠١٣ شكلت ٧.٦٪ من الناتج المحلي

قدمت الحكومة خلال العقود الخمسة الماضية طيفاً واسعاً من أشكال الدعم، والإعفاءات الضريبية، والتحويلات المباشرة الأخرى التي حسّنت معيشة الكثير من العائلات الأردنية. ولعب الدعم دوراً حاسماً في مساعدة الأردنيين وعائلاتهم على التكيف مع كلف المعيشة على مدى العقد الماضي. وتشير المستويات العالية للإعفاءات من ضريبة الدخل أن ٣٪ من الأردنيين فقط هم الذين يدفعون ضريبة دخل حالياً. ويستهدف القانون الجديد توسيع هذه القاعدة الضريبية.

وعلى الرغم من الإصلاحات الأخيرة في دعم المحروقات، ما تزال التكلفة الإجمالية للدعم، كما أسلفنا، عالية بصورة غير قابلة للإدامة. فهي تبلغ نحو ٢ مليار دينار أردني، أو ٨,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وتقتصر هذه الوثيقة سلسلة من التدابير والإجراءات للمساعدة في إدامة الخدمات الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي للأردنيين الذين يحتاجون المساعدة، بينما تضمن في الوقت نفسه إمكانية تغطية التكلفة المالية لهذه الخدمات على المدى الطويل.

ويظهر برنامج تطوير أداء الجهاز الحكومي (٢٠١٣-٢٠١٤) الذي يشمل ستة محاور رئيسية الحاجة إلى الارتقاء ببعض الخدمات الأساسية فيما يخص العلاقة بين المواطن والمؤسسات العامة. ضمن هذا السياق فإن الأردن لم ينجح بتطوير مفهوم الحكومة الإلكترونية، رغم تطور قطاع التكنولوجيا وإملاكه الحلول التي تدعم تطبيق هذا المبدأ، ويجد الأردن نفسه متأخراً عن بقية دول المنطقة رغم الحديث المتواصل منذ عام ٢٠٠١ عن هذا الموضوع.

الشكل ١٩: نسبة الدوائر الحكومية التي تلتزم بتحقيق متطلبات نظام تطوير الخدمات الحكومية



٤.١، ه الشفافية والمساءلة

تعتبر شفافية العمل الحكومي أمراً بالغ الأهمية لمساءلة الحكومة والتحقق من مصداقيتها أمام المواطنين. وعن طريق إلقاء الضوء على قرارات الحكومة وتصرفاتها، تساعد الشفافية في بناء مواطنين أكثر استنارة. وحكومة أكثر استجابة لاحتياجات المواطنين ومطالبهم. ويجب أن يتوافر للمواطنين وصول سهل إلى المعلومات عما تقوم به أجهزة الحكومة، وكيف تقوم مؤسسات القطاع العام بإنفاق أموال دافعي الضرائب، والمنطق الذي يقنع صناع القرار أن هذه الأنشطة ستوفر خدمات خاصة أو عامة واسعة النطاق وستفيد كل المواطنين. وهنا لا بد من تعزيز دور قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عملية توفير المعلومات والوصول إليها.

يتضح من المؤشرات والتصنيفات العالمية أن الأردن أحرز بعض التقدم، لكن لديه هامشاً كبيراً لإجراء تحسينات في الشفافية والمساءلة أمام المواطنين.

يشكل وضع معايير عالية لمتطلبات التميز في أداء الحكومة عموماً، والإفصاح عن المعلومات للمواطنين خصوصاً، أساساً مهماً لدرجة متقدمة من الشفافية. وفي هذا السياق، يلاحظ أن الأردن هو البلد العربي الأول، والوحيد حتى الآن، الذي يشكل جزءاً من مبادرة متعددة الأطراف للشفافية، والتي تسمى "مبادرة الحكومة الشفافة". وباستخدام المعايير العالمية للتمييز وآليات الالتزام، تمثل هذه المبادرة طريقة فعالة لإقرار معايير عالية للتمييز، واستخدام قوة الالتزامات والتعهدات الدولية لتكون حافزاً للعمل المحلي والتطبيق الحقيقي. وتوفر مشاركة الأردن في هذه المبادرة والتزامه بمبادئها طريقة مستقلة لتقييم النواتج الحالية لأبعاد الشفافية والمساءلة في الأداء الحكومي. وهنا لا بد من الإشارة إلى دليل ممارسة حوكمة القطاع العام الذي تم إعداده في العام ٢٠١٤، وسييسهم حال تطبيق إجراءاته في تحسين مرتبة الأردن في معيار الشفافية والنزاهة.

إن أحد المحاور المهمة للشفافية هو الكشف عن معلومات الأداء الحكومي الأساسية للمواطنين. ولا يشكل نشر الكثير من المعلومات الخام، مثل الإحصائيات والتقارير، شفافية فعالة، كما أنه لا يساعد على المساءلة. ومن أجل دعم توفير مساهمة قوية من قبل المواطنين، يجب أن تكون المعلومات التي تقدمها الحكومة دقيقة، وسهلة الفهم، وتصدر في الوقت المناسب. و خلال العقد الماضي، ساعد ظهور أدوات ومنابر جديدة للاتصال، بما فيها الإنترنت، في جعل ولاية الحكومة وأنشطتها أكثر شفافية أمام المواطنين. وعلى سبيل المثال، أصبح من الشائع الآن أن تكون للوزارات والهيئات مواقع على الشبكة الإلكترونية، والذي يعبر عن رؤيتها ومهمتها ورسالتها ومسؤولياتها الأساسية. وهنا لا بد من التركيز على بوابة الحكومة الإلكترونية كمدخل واحد لكافة المؤسسات الحكومية، بحيث يكون للمواطن مرجع واحد لجميع الخدمات الإلكترونية.

وبالإضافة إلى المعلومات الأساسية على مستوى الهيئات، هناك متسع كبير لتحسين الطريقة التي يتم بها التشارك في المعلومات الخاصة بالموازنة العامة والمعلومات المالية، وكذلك الإفصاح عن بيانات الأداء في النواحي ذات الصلة بالمواطنين، مثل معدلات التخرج من المدارس ومعدلات نجاح العلاج التي تحققت في المستشفيات والعيادات الطبية في النظام الصحي الوطني.

ثمة مجال آخر في موضوع الشفافية والمساءلة، هو مؤسسة آليات التشاور العام حول تطوير السياسات الجديدة. وقد تضمنت مراجعات السياسة الرئيسية الأخيرة، مثل مراجعات برنامج الخصخصة والنزاهة الوطنية، آليات للتشاور العام. وكذلك الأمر بالنسبة لتطوير هذه الرؤية (كما هو مبين في المقدمة)، والتي تضمنت إجراء مشاورات بين الحكومة وقطاع الأعمال ومنظمات المجتمع المدني، بالإضافة إلى عملية "دعوة مفتوحة لتقديم الاقتراحات". وتحتاج هذه الأساليب للتشاور العام إلى تأسيسها عبر الحكومة في إطار تطوير الخطط التنفيذية والاستراتيجيات المستقبلية، وهنا لا بد من الإشارة إلى دليل النهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي، الذي قامت الحكومة بنشره وتعميمه والتوعية به.

وتلعب وسائل الإعلام الوطنية كذلك دوراً حاسماً، باعتبارها "السلطة الرابعة"، من خلال استخدام المعلومات المتوافرة المتاحة للجمهور كأساس للتعليقات والتحقيقات الصحفية في خدمة إثارة النقاش والحوار الوطني حول القضايا الكبيرة التي تواجه مستقبلنا، وحول أداء الحكومة في مواجهة تلك التحديات. وقد صدر مؤخراً عن معهد الإعلام الأردني تقرير مبادرة رصد نزاهة الإعلام الجديدة المدعومة من صندوق الملك عبد الله للتنمية ومعهد الإعلام الأردني. وبين أن أكثر من ٦٠٪ من القصص الإخبارية المنشورة في صحف المملكة كان مصدرها وكالة الأنباء الأردنية "بترا" والبيانات الصحفية الأخرى التي تصدرها الهيئات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. ويشير هذا الواقع إلى ضرورة الاستفادة من الصحف في بث المعلومات الحكومية، ويزبرز الحاجة أيضاً إلى تعزيز قدرات الإعلاميين على التحليل والتفسير والتعليق بدقة على المعلومات المتاحة.

٦.٤.١ أمن الموارد وإدارتها

يواجه الأردن تحديات كبيرة، بسبب ندرة المياه والطاقة ومساحات الأراضي الصالحة للزراعة، مصحوبة بالزيادة السريعة في اتجاهات الاستهلاك. وقد تفاقم هذا الواقع بسبب الافتقار إلى تنوع المصادر المتاحة لهذه المدخلات الرئيسية (الطاقة والغذاء بشكل خاص)، وعلى نحو يترك الاقتصاد عرضة للصدمات الخارجية. ونظراً لاتجاهات الاستهلاك وخطط الأردن للتوسع الاقتصادي السريع، فإن من المتوقع أن يفوق الطلب مستويات العرض الحالية بشكل كبير. إلا أن الأعوام الأخيرة شهدت توسعاً في المشاريع المرتبطة بتنوع مصادر الطاقة، والمبادرات المتعلقة بمشاريع استراتيجية في قطاع المياه.

١.٦.٤.١ الأمن المائي

يواجه الأردن اختلالاً واضحاً في معادلة الطلب والتمتع من الموارد المائية. فمن جهة، يتزايد الطلب بشكل كبير وغير مسبوق على مصادر وخدمات المياه والصرف الصحي، مقابل محدودية الموارد المائية المتجددة. ويترافق ذلك مع الاستنزاف والضغط الجائر لمعظم الأحواض المائية، ويتشارك الأردن مع دول الجوار بعدد من الأحواض المائية. وقد تعاضمت الفجوة بين الطلب والتمتع بسبب التغير المناخي من خلال تناقص مستوى التخزين في السدود والتغذية والشحن الجوفي، الأمر الذي أدى إلى تراجع نصيب الفرد إلى ما دون ١٣٥ م^٣ للفرد في السنة.

ومن جهة أخرى، تعاضم العجز المالي في خدمات المياه والصرف الصحي، نتيجة لجمود الإيرادات الذاتية التي مصدرها التعرفة المتدنية للمياه المنزلية والزراعية، وارتفاع الكلف التشغيلية جراء بعد مصادر المياه أفقياً وعمودياً عن مراكز الاستهلاك، كما أن ارتفاع كلفة إيجاد وتوفير مصادر مياه جديدة غير تقليدية كمياه الديسي وناقل البحرين، وارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، وبخاصة أسعار الطاقة الكهربائية، نتيجة لاعتماد الأردن على الاستيراد لما يزيد عن ٩٦٪ من حاجته من مصادر الطاقة إضافة إلى استضافة الأردن لعدد كبير من اللاجئين على أراضيه، أدت إلى عجز إيرادات القطاع عن تغطية نفقاته. وتشير التقارير إلى أن العائد المالي الذاتي يغطي فقط ثلثي كلفة تقديم الخدمة، وأن خسائر القطاع قد زادت على ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن الاستقراء المستقبلي يظهر عجزاً متزايداً خلال السنوات القادمة.

وتصل نسبة الفاقد من المياه (التي لا يدفع ثمنها) إلى ٤١٪ نتيجة للاعتمادات على شبكات ومصادر المياه وتدني كفاءة أنظمة التزويد والتوزيع للأغراض المنزلية والصناعية والزراعية، لعدم القدرة المالية على استدامتها.

شكل هذا الوضع ضغوطاً اقتصادية واجتماعية وسياسية. وحتى لا تصبح المياه أحد معيقات التنمية، قامت الحكومة بتخصيص المزيد من الأموال لتلبية الطلب المتزايد على المياه، وإيجاد مصادر إضافية لها. وبذلت الجهود الحثيثة للاستدامة والاستفادة القصوى للمياه والحد من هدرها، وبالتالي تسخيرها في خدمة الأغراض التنموية كافة، بالإضافة لسن التشريعات والقوانين للمحافظة على الموارد المائية، ووضع الاستراتيجيات الكفيلة لديمومة عنصر المياه، وتوزيعه بعدالة على مناطق المملكة.

يسحب الأردن ما يقارب ٢٥-٣٠٪ أكثر مما يمكن أن توفره موارده الداخلية. وتتفاقم مشكلة الندرة جراء عدم الكفاءة المزمّن. ويقدر أن شبكة المياه الوطنية تفقد نحو ٤١٪ من الإمدادات المتوفرة اليومية من خلال التسريبات والسرقة من الشبكة. ومع الإبقاء على الأسعار الحالية للمستخدمين النهائيين ثابتة، وتحقيق الاستخدام الكامل والفعالية لشبكة التوزيع، تشكل هذه الخسارة ما يعادل ١٢٠ مليون دينار أردني من عوائد الحكومة المفقودة سنوياً، وهو ما يمثل ٦٧٪ من العوائد الحالية التي تُجنّى من رسوم المياه.

وقد تمكن الأردن من تزويد مواطنيه بمستويات عالية من إمدادات المياه وخدمات الصرف الصحي، حيث تصل شبكات المياه إلى ٩٧٪ من سكان المدن و٩١٪ من سكان الريف. ومع ذلك، تبقى إمدادات المياه متقطعة، حيث تتلقى العديد من المنازل المياه مرة واحدة في الأسبوع. كما غطت خدمات الصرف الصحي ما نسبته ٥٨٪ من السكان. ومع أهمية الجهود المبذولة لتعزيز التزويد، مثل مشروع تحويل مياه الديسي، ووقف خسائر النظام عن طريق تقليل الفاقد والاعتمادات على خطوط المياه، فإن الحاجة تدعو لعمل المزيد في جانب الطلب لتغيير سلوكيات الاستهلاك. وقد ساهمت، في تعزيز الأمن المائي مشاركة القطاع الخاص الناجحة في قطاع المياه (مشروع محطة تنقية المياه العادمة ومشروع جر مياه الديسي) والعمل على أسس تجارية، من خلال إنشاء شركات المياه.

وتتضمن الخطط المستقبلية تحسين الكفاءة المالية للقطاع بما يؤمن استدامة تحقيق الأهداف القطاعية المتمثلة في رفع معدل حصة الفرد من المياه المستهلكة للأغراض المنزلية خلال السنوات العشر القادمة، لتصل إلى نحو (١١٥ لتر/يوم/فرد). كما تحافظ على نسبة المخدومين بشبكات المياه لتصل إلى ٩٥٪ من السكان. وستعمل الوزارة على توزيع المياه بعدالة بين مختلف محافظات المملكة والمناطق النائية. كما ستعمل على توفير كميات كافية من المياه بما يلبي احتياجات القطاعات الاقتصادية الزراعية والصناعية والسياحية والتجارية. وتتضمن الخطط أيضاً رفع نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي من ٥٨٪ إلى ٧٥٪ بحلول عام ٢٠٢٥. وفي مجال إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة فإن الوزارة تتطلع إلى زيادة الكمية لاستخدامها في المجالات الزراعية والصناعية، بحيث يتم استخدام ما نسبته ١٠٪ من المياه المعالجة.

٢,٦,٤,١ أمن الطاقة

يستورد الأردن حالياً نحو ٩٧٪ من احتياجاته من خليط الطاقة، الذي يضم بصورة أساسية: النفط الخام والمشتقات النفطية، والغاز الطبيعي. ولا تساهم المصادر المحلية بأكثر من ٣٪ من هذه الاحتياجات، كما لا تساهم الطاقة المتجددة حالياً إلا بنسب ضئيلة في هذا الخليط.

وقد بلغ مجمل الطاقة الأولية المستهلكة في الأردن عام ٢٠١٣ نحو ٨,٢ مليون طن مكافئ نفط. يشكّل النفط الخام والمشتقات النفطية منها ٨٢٪، في حين يمثل الغاز الطبيعي ١١٪، والطاقة المتجددة والكهرباء المستوردة ٣٪ والفحم البترولي والحجري ٤٪.

ومن التحديات الأساسية التي يواجهها قطاع الطاقة معدلات النمو السنوية المرتفعة في الطلب على الطاقة قياساً بالمستويات العالمية، حيث تبلغ ٥,٥٪ بالنسبة للطاقة الأولية و٦,٤٪ بالنسبة للطلب على الكهرباء. وقد تسبّب لجوء اللاجئين السوريين إلى الأردن في ازدياد الضغط في الطلب على الطاقة والكهرباء. وبلغ نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الأولية ١٢٥٠ كغم مكافئ نفط، كما بلغ نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء ٢٢٣٠ ك.و.س. وهي مستويات تزيد عن مثيلاتها في الدول النامية.

وبلغت كثافة استهلاك الطاقة ٢٠٨ كغم مكافئ نفط لإنتاج ألف دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وهي تعتبر قيمة مرتفعة إذا ما قورنت بالاقتصادات المتقدمة التي تبلغ كثافة استهلاك الطاقة فيها نحو ١٥٠ كغم مكافئ نفط لإنتاج ألف دولار بالأسعار الثابتة.

وتبلغ الاستطاعة التوليدية المركبة في القطاع الكهربائي حالياً ٣٩٠٠ ميغاواط. ويتم العمل على تأمين قدرات التوليد المطلوب إضافتها إلى النظام الكهربائي من خلال التوسع في توليد الطاقة الكهربائية على أساس مشاريع توليد خاصة يملكها ويمولها ويديرها القطاع الخاص.

وقد توسعت الشبكة الكهربائية الوطنية للنقل والتوزيع فشملت جميع محافظات المملكة ووصلت إلى غالبية المجتمعات القروية والريفية النائية. وبلغت نسبة السكان المزوّدين بالتيار الكهربائي في عام ٢٠١٣ نحو ٩٩,٩٪، وهي نسبة تشابه تلك النسب الموجودة لدى الدول المتقدمة.

وتعتبر معدلات التعرف الكهربية المباعة للمستهلكين مدعومة بشكل كبير وبنسبة تتحمل أعباءها الخزينة وتقارب ١٠٠٪ من سعر بيعها للمستهلك. ولمعالجة هذا الخلل، تم إقرار خطة وطنية لإزالة الدعم تدريجياً من خلال زيادة التعرف الكهربية بشكل سنوي بحيث يتم استرداد كامل الكلف مع نهاية عام ٢٠١٧ مع عدم تحميل الخزينة أي دعم لقطاع الكهرباء. كما يتم العمل على تخفيض الفاقد الكهربائي الإجمالي في شبكات النقل والتوزيع البالغ ١٧٪ ليواكب أفضل الممارسات العالمية.

ولتخفيف الأعباء التي يفرضها قطاع الطاقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن القطاع يعمل ضمن استراتيجية وطنية شاملة تعتبر خارطة طريق ترمي إلى إيجاد حلول مستدامة من خلال زيادة مساهمة المصادر المحلية في خليط الطاقة الكلي من خلال عدد من المبادرات، أهمها التوسع في مشاريع الطاقة المتجددة وتفعيل برامج كفاءة الطاقة، وإدخال الصخر الزيتي كبديل لتوليد الكهرباء وإنتاج الزيت الصخري، مع إدخال الطاقة النووية كبديل لتوليد الكهرباء وزيادة التوسع في استخدام الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، وتعزيز مشاريع الربط الطاقوي بين دول الإقليم لتحقيق أمن التزود بالطاقة.

٣,٦,٤,١ الأمن الغذائي

يستورد الأردن ٨١٪ من احتياجاته من الغذاء. ويشمل ذلك استيراد ٦٣,٤٪ من حاجات المملكة من الحبوب، وخلافاً لإمدادات الطاقة، فإن هذا الواقع يُبقي الأردن مكشوفاً بشكل كبير أمام تقلبات أسعار السلع العالمية.

استوردت المملكة من السلع الأساسية في العام ٢٠١٤ نحو ٦٠٠ ألف طن سنوياً، بنسبة زيادة ١١٪ عن العام ٢٠١٣؛ حيث سجلت مستوردات المملكة من السكر والأرز والحليب الجاف والزيت النباتية نسباً تتراوح بين ٣٪ و ٢٠٪ مقارنة بالعام ٢٠١٣. ويتوفر مخزون استراتيجي آمن من السلع الأساسية الغذائية في المملكة لمدد تتراوح بين (٣) إلى (١٢) شهراً.

كما تستورد المملكة على مدار العام مادتي القمح والشعير بمعدل سنوي يتراوح بين ١,٥ و ١,٦ مليون طن للمحافظة على المخزون الاستراتيجي المطلوب بشكل يحقق التوازن بين الكميات المستوردة والمستهلكة والسعات المتوفرة في مواقع التخزين المختلفة. وقد ارتفع معدل استهلاك المملكة من مادة القمح في العام ٢٠١٤ بنسبة ٢١٪ بالمقارنة مع العام ٢٠١٠. كما ارتفع معدل استهلاك المملكة من الطحين منذ بداية العام الحالي بمقدار ٥٠٠٠ طن شهرياً جراء الزيادة السكانية وتوافد اللاجئين السوريين.

ولعل أهم التحديات في هذا المجال يتمثل في تذبذب الأسعار العالمية للمواد الأساسية الغذائية وارتفاع كميات الاستهلاك، مما يتطلب العمل على تعزيز الإنتاج المحلي ومستلزمات الأمن الغذائي وزيادة السعات التخزينية في المملكة. كما أن الزيادة في عدد السكان في المملكة جراء توافد اللاجئين السوريين الذين تجاوز عددهم مليوناً وأربعمائة ألف لاجئ ومقيم؛ إضافة إلى سكان المملكة الذي وصل عددهم نحو ستة ملايين وسبعمائة ألف نسمة، قد أدت إلى ازدياد ملحوظ في استهلاك المواد الغذائية. وذلك يحمل الحكومة بدوره أعباء مالية، لا سيما لمادة الخبز، حيث بلغ الدعم المطلوب للحبوب (القمح والأعلاف) في العام ٢٠١٤ نحو ٢٢٢ مليون دينار.

وفيما يخص كل من أسعار الطاقة والمياه، فقد عملت الحكومة بدأب من أجل احتواء تأثير صدمات أسعار السلع على الأسر من خلال الرقابة على الأسعار والإعانات. وبينما يستمر الأردن في مراجعة إصلاح سياسة الدعم في العقد القادم لتوجيه الدعم لمستحقيه وإزالة التشوهات الناتجة عن الدعم، فإنه يجب معالجة هذه الإجراءات بتدرج يأخذ بالاعتبار مصادر الدخل وقدرة المجتمع بفئاته المختلفة على التكيف.

٧,٤,١ البنية التحتية

حسب تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي، يحتل الأردن مرتبة جيدة نسبياً من حيث جودة بنيته التحتية (٣٨ من بين ١٤٨ من الاقتصادات المماثلة). وتشكل البنية التحتية لشبكات الطرق والمواصلات الجوية للمملكة، وإمداد الكهرباء، وشبكات الهواتف النقالة نقاط قوة مهمة للنمو الاقتصادي المستقبلي، والتكامل مع الأسواق الإقليمية والعالمية.

وتمتاز البنية التحتية للنقل على الطرق والنقل الجوي بمستوى جيد، مع وجود خطط لتحسين البنية التحتية البحرية والسكك الحديدية. ويمتلك الأردن شبكة طرق كثيفة بطول (٨) آلاف كيلو متر، تمتد في جميع أنحاء المملكة وتصلها بكل دول الجوار. ويشكل ميناء العقبة ومطار الملكة علياء الدولي الجديد بوابتي المملكة الرئيسيتين على بقية العالم. ويشهد كلاهما تحديثات مستمرة في القدرات ونوعية الخدمات المقدمة.

بالإضافة إلى ذلك، تطرح مشاريع البنية التحتية الضخمة الأخرى طويلة الأجل، مثل قناة البحرين (الأحمر والميت) وشبكة السكك الحديدية الوطنية أيضاً مزيداً من الفرص لتعزيز الأمن والمرونة الاقتصادية في المملكة إلى حد كبير، مع تحسين مكانة الأردن كمركز لشبكة التجارة الإقليمية.

ومن الواضح أن مشاريع البنية التحتية عنصر حيوي لتحسين أمن الطاقة والمياه والغذاء في المملكة، إلى جانب كونه محفزاً لنمو القطاع الخاص ولتوسيع التجارة مع المنطقة والعالم. وبينما تظل المشاريع المنجزة حديثاً وتلك التي ما زالت قيد العمل مشجعة، فإن الدرس المستقنى من العقد الأخير، هو أن التخطيط المسبق مطلوب إلى جانب الخبرة الحكومية فيما يتعلق بإحالة العطاءات، وإدارة مفاوضات الشراكة مع القطاع الخاص على هذا النوع من المشاريع. ويبدى المستثمرون الأجانب اهتماماً بالقدوم إلى الأردن، ودعم متطلبات تطوير البنية التحتية للمملكة، لكنهم يحتاجون إلى إطار قانوني وتعاقدى مستقر. ويعتبر قانون الاستثمار الجديد وقانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الإطار التشريعي الذي من شأنه التسريع في إقرار المشاريع والحفاظ على الالتزامات التعاقدية.

ويبرز قطاع النقل كأحد القطاعات المهمة التي ينبغي التركيز عليها وبلورة استراتيجية واضحة بشأنها، لاسيما النقل العام باعتباره أحد الأولويات الضرورية. في هذا الإطار تأتي استراتيجية قطاع النقل الوطنية طويلة المدى لتكون فرصة لتدعيم النتائج المتحققة مسبقاً ولتعزيز عملية تحديث نظام النقل من أجل تحقيق دعم كامل للتنمية الاقتصادية في الأردن. وهذه الإستراتيجية المقترحة هي مزيج من الإجراءات التنظيمية (التشريعات والأنظمة) ومشاريع البنية التحتية المصممة لمواجهة هذه التحديات. ويشار إلى أن هناك عدد من المشاريع الإستراتيجية الهامة لتعزيز أداء القطاع، سواء في مجال النقل العام مثل الباص السريع بين عمان - الزرقاء أو شبكة السكك الحديدية الوطنية.

٨,٤,١ نتائج الاقتصاد الكلي

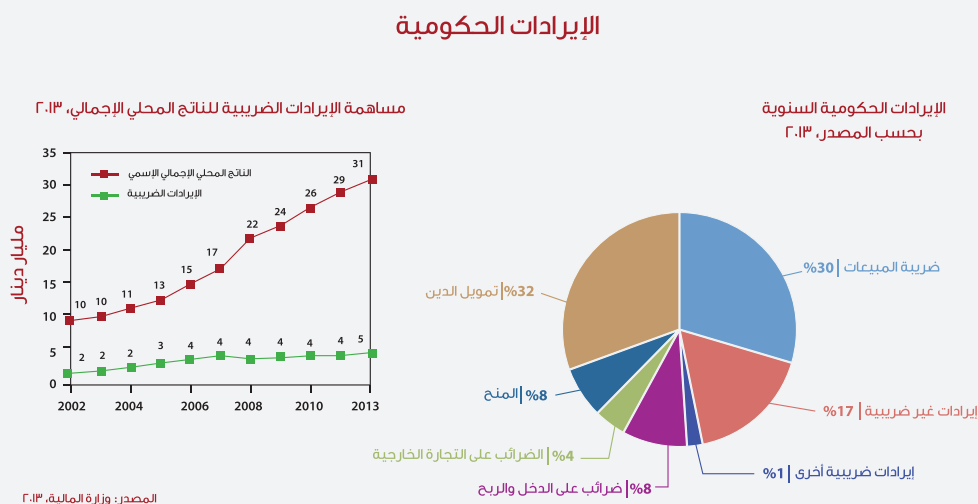
يعتبر توفير التمويل المستدام مطلباً أساسياً لأي اقتصاد. وقد أفضت سلسلة متواصلة من الصدمات الخارجية، ومنها الأزمة المالية العالمية، والربيع العربي، وانقطاع إمدادات المملكة من الغاز الطبيعي من مصر، والضغط الذي شكله توافد اللاجئين السوريين، إلى إحداث ضغط كبير على أسس الاقتصاد الكلي. وتبلغ مديونية الأردن الآن، كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، نحو ٨٣٪. ويستقر عجز النفقات العامة عند مستوى عالٍ بشكل غير قابل للاستدامة، بنحو ٨,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٤.

ويفرض العجز المالي والعجز الحالي في الحساب الجاري ضغطاً كبيراً على مجالات الاقتصاد المختلفة، وعلى نحو يقيد خيارات السياسات المتاحة أمام الحكومة. إلا أن الإجراءات الأخيرة التي اتخذتها الحكومة على مدى العامين الماضيين انعكست على تحسين تقييم مرتبة الأردن الائتمانية وفقاً لما أوردته (مؤسسة ستاندرد آند بور) في تقريرها الأخير حول الأردن. ومن المؤكد أن هناك بعض العوامل الخارجية الخارجة عن نطاق سيطرتنا، والتي تحد من قدرتنا على تسريع النمو. ومع ذلك، يظل إحراز تقدم حقيقي ضرورة ملحة، ويجب المضي قدماً في إجراء المزيد من الإصلاحات من أجل استعادة الاستدامة المالية على المدى الطويل، بغض النظر عن ظروف البيئة الخارجية. وقد اتخذت الحكومة عدداً من القرارات الصعبة، ونفذت عدداً من الإصلاحات الصعبة التي تلقت عليها إشادة من المؤسسات الدولية، بما فيها رفع الدعم عن المحروقات في نهاية العام ٢٠١٢. وسيكون هناك المزيد من الخيارات والإصلاحات الصعبة المطلوبة خلال العقد القادم، على جانبي النفقات والإيرادات من حسابات الحكومة. وسنستعرض لاحقاً الإيرادات والنفقات الجارية وكيفية أدائها.

١,٨,٤,١ الإيرادات الحكومية

تعتمد قاعدة إيرادات الحكومة اليوم بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، وبخاصة ضريبة المبيعات، وليس على ضرائب الدخل المباشرة. وتوضح الرسوم البيانية أدناه هيكل الإيرادات الحكومية في العام ٢٠١٣. ويبين معدل النمو في عوائد الضرائب كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أن إيرادات الحكومة من الضرائب ظلت شبه راکدة طوال عقد من الزمان، على الرغم من النمو في الاقتصاد. ويهدف قانون ضريبة الدخل الجديد إلى تحسين إيرادات الحكومة، وعلى أساس معدلات تحظى بأكثر من القبول الاجتماعي

الشكل ٢٠: الإيرادات الحكومية



وكما تبين في جزء سابق من هذه الوثيقة، فإن الأردن يعاني من مستويات متدنية من مشاركة قوة العمل الرسمية من سكانه في سن العمل. ويقدر أن نصف الأردنيين في سن العمل ممن يبحثون فعلياً عن عمل لكنهم غير مستخدمين، أو يعملون في القطاع غير الرسمي. وهذا يعكس المستوى المنخفض من المشاركة في الاقتصاد الرسمي، مصحوباً بعتبة عالية من الدخل المعفي من الضرائب، حيث أن نسبة قليلة فقط من الأردنيين (٣٪) هم الذين يسهمون بضريبة الدخل في الأردن.

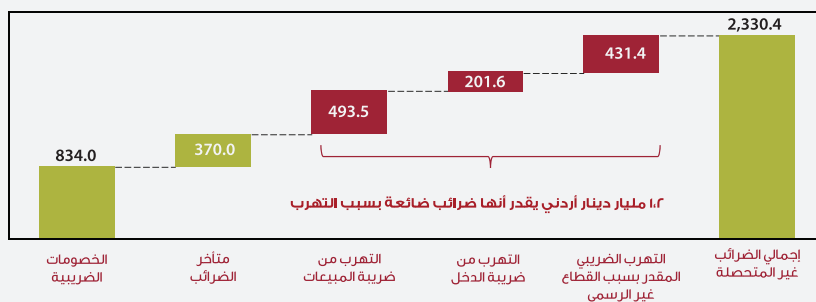
من أجل تخفيف كلف المعيشة على العائلات الأردنية، وتشجيع النمو، وخلق الوظائف من خلال القطاع الخاص، تقدم الحكومة أيضاً قدراً كبيراً من الإعفاءات الضريبية. ويقدر حجم الإعفاءات الممنوحة لكل من الأفراد والشركات بأنه يزيد على ٨٣٤ مليون دينار في شكل إيرادات ضائعة خلال العام ٢٠١٣، أو ما يعادل ٢,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يتطلب مراجعة شاملة ومقاربة جديدة فيما يخص هذه الإعفاءات وكيفية منحها.

بالإضافة إلى المعدلات والإعفاءات الموافق عليها، فإن قدرات وطاقت مؤسسات تحصيل الإيرادات الحكومية تشكل عوامل حاسمة. وكما يبين الرسم التوضيحي أدناه، فإن إنفاذ إدارات الإيرادات لقوانين وأنظمة الضريبة الحالية تثير الكثير من علامات الاستفهام، وتؤدي إلى ضعف الثقة بين المكلفين وتلك الدوائر. وهناك ما يقدر بنحو ٣٧٠ مليون دينار من الضرائب المستحقة غير المدفوعة في العام ٢٠١٢. كما قدرت قيمة التهرب الضريبي بنحو ٧٥٠ ديناراً في العام نفسه. وتسعى خطة الإصلاح المالي التي تبناها مجلس الوزراء مؤخراً وسيتم إعداد برنامجها التنفيذي إلى التعامل مع هذه التحديات من أجل تعزيز قدرة الحكومة على زيادة إيراداتها بفاعلية وكفاءة.

الشكل ٢١: التهرب الضريبي

التهرب الضريبي

إجمالي الضرائب غير المتحصلة من خلال المتأخرات والتهرب، مليون دينار أردني، ٢٠١٢

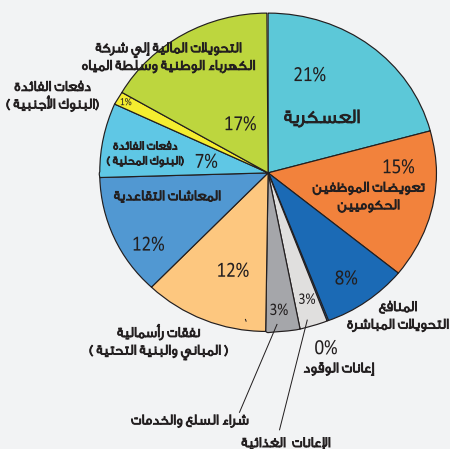


ملاحظة: التهرب الضريبي المقدر بسبب القطاع غير الرسمي يستند إلى منهجية تقدير التهرب الضريبي كنسبة أولية من القطاع غير الرسمي، في حين أن أرقام التهرب من ضريبة المبيعات والدخل قائمة على نهج مختلف من استخدام جدول المدخلات والمخرجات ومسح ونقشات ودخل الأسرة والبيانات عن ضرائب الدخل والمبيعات المصدر: تقرير التهرب الضريبي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي

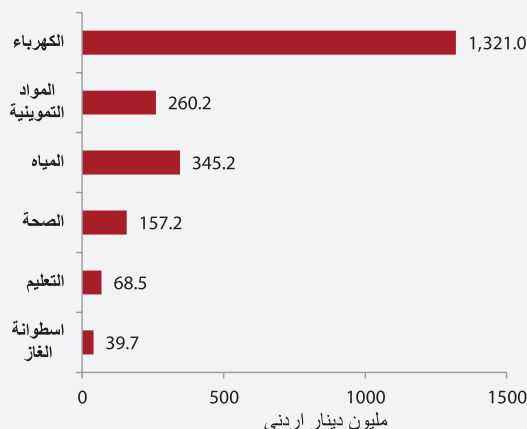
الشكل ٢٢: الإنفاق الحكومي وإجمالي الدعم

الإنفاق الحكومي

الإنفاق الحكومي السنوي بحسب المصدر، الحصة المئوية، ٢٠١٣



إجمالي الدعم بحسب النوع، مليون دينار أردني، ٢٠١٣



المصدر: وزارة المالية، 2013

إن الإصلاحات المالية وتحسين كفاءة القطاع العام تظل أولوية ملحة تتطلب تغييرات وتعديلات وفقاً لبرنامج زمني. ويعتبر تحسين كفاءة الإنفاق العام وزيادة فعاليته، وبناء وتطوير أنظمة استهداف مراعية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية الأردنية مداخل مهمة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي، والاستدامة المالية، وتحسين آليات استهداف الفقراء والمعرضين للفقر من أفراد الطبقة الوسطى لمنع وقوعهم في براثن الفقر. وهنا لا بد من الإشارة إلى مبدأ التدرج في التطبيق، على أن يرافق ذلك تحسين آليات جمع الضرائب، وتطبيق القانون، وزيادة درجة الشفافية والمساءلة، وكذلك استبدال أشكال دعم الاستهلاك بدفعات نقدية موجهة لمستحقي الدعم.



الفصل الثاني



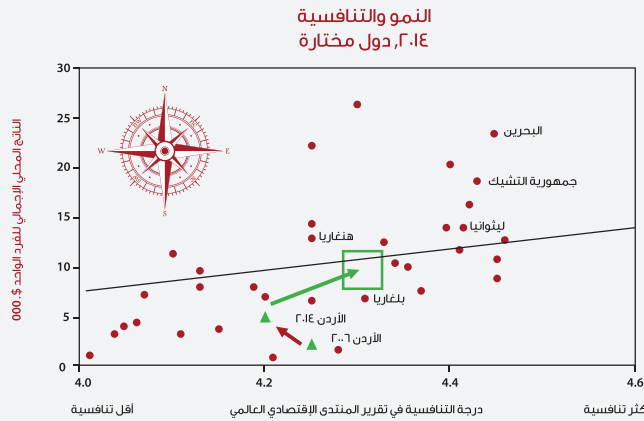
٢ النموذج الاقتصادي التنموي

مر ببعض المراحل الصعبة والمتقلبة على مدى العقود الماضية، ومع ذلك حقق الأردن عدداً من الإنجازات المهمة مع أن الظروف الإقليمية لم تكن مواتية للتخطيط للمستقبل. وبسبب العديد من المتغيرات فإن وضع رؤية للعام ٢٠٢٥ سيكون أمراً بالغ الصعوبة. غير أن ثمة إجماعاً على ضرورة تمكين الوضع الداخلي اجتماعياً واقتصادياً، ووضع السياسات وتحديد المبادرات التي تعزز منعة المجتمع والاقتصاد، والقدرة على التدبير والتعاطي مع المستجدات، وصولاً لتحقيق التنمية. وكما يتضح من تقييم الوضع الحالي، فقد تم إحراز تقدم كبير خلال العقد الماضي في تحسين رفاهية الأسرة الأردنية المتوسطة، والحد من الفقر، والمساواة في المجتمع، لكن لم يواكب هذا التقدم تحسن في تنافسية الاقتصاد الأردني. ونتيجة لذلك، فإن المكاسب التي تحققت تظل عرضة لخطر فقدان، بسبب نقاط الضعف الحالية، والتراجع النسبي في القدرة التنافسية لبيئة الأعمال في الأردن.

وكما يبين الرسم البياني أدناه، فقد تراجعت القدرة التنافسية للاقتصاد الأردني نسبة إلى العديد من الاقتصادات الأخرى. وينبغي أن يكون التحدي الرئيسي الذي نضطلع به على مدى العقد المقبل هو عكس وجهة هذا الانخفاض. ومن خلال بناء اقتصاد أكثر تنافسية، سوف نتمكن من إيجاد الوظائف التي يتطلع إليها الأردنيون. وتحقيق الرخاء والتقدم الحقيقي والمستدام في دخل الأفراد والأسر الأردنية.

الشكل ٢٣: تحقيق النمو على أساس التنافسية

التحدي المائل - تحقيق النمو على أساس التنافسية

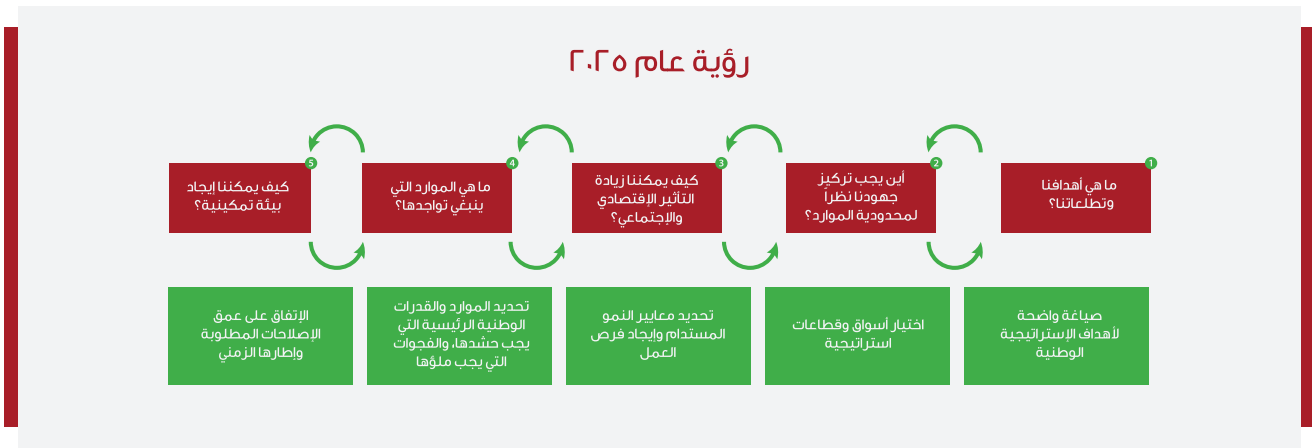


يوضح هذا الرسم البياني أن الأردن يحتاج إلى رسم مسار مختلف لتحقيق طموحات رؤية العام ٢٠٢٥. وكما أشار العديد من الخبراء والمعنيين خلال عملية التشاور التي أجريت لتطوير هذه الرؤية، فإن التحدي المائل لا يتعلق بـ"ما يجب القيام به" بقدر ما يتعلق بالتنفيذ الفعال والمنضبط. فعلى مدى العقد الماضي، أنجزت الحكومة، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمنظمات المانحة واللجان الملكية، ومؤسسات البحث، العديد من الخطط والاستراتيجيات التي توضح "ما يجب القيام به". وتشمل هذه التصورات، على سبيل المثال، الأجندة الوطنية (٢٠٠٥)، والاستراتيجية الوطنية للتعليم (٢٠٠٦)، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل (٢٠١٢)، وتقرير لجنة الخصخصة (٢٠١٣) واستراتيجية التعليم العالي (٢٠١٣)، واستراتيجية تطوير القطاع العام، وبرامجها التنفيذية (٢٠١٤-٢٠١٦)، ومخرجات عمل لجنة النزاهة الوطني (٢٠١٣)، والعديد من الخطط والاستراتيجيات القطاعية الأخرى. وقد شخّصت هذه المبادرات بدقة نقاط القوة والضعف والفرص والمخاطر، وخرجت بالعديد من التوصيات المناسبة. ومع ذلك، فقد كان التحدي الأساسي الذي واجهناه خلال السنوات العشر الماضية هو التنفيذ وكيفية الالتزام بالمسار المقترح في الخطط والاستراتيجيات المتفق عليها، واستكمال جميع المهام والأنشطة المطلوبة بمستوى عالٍ من التميز، وفي الوقت المحدد، وفي حدود الموازنة العامة للدولة.

إن المطلوب في العقد المقبل هو إحداث تحول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة، نحو نموذج جديد يحفز جميع الأردنيين على المشاركة بشكل كامل وبإحساس عالٍ بالمسؤولية في تحقيق المستقبل الذي نريده لأنفسنا كمواطنين، ولأسرنا وأطفالنا.

وتبدأ عملية تحديد نموذجنا الاقتصادي والاجتماعي الجديد من النظر في الأسئلة الخمسة المترابطة التالية الواردة في الرسم البياني أدناه:

الشكل ٢٤: رؤية عام ٢٠٢٥



نظراً إلى أن الاقتصاد الأردني اقتصاد صغير يبرز تحت ضغوط مالية، وفي منطقة تشهد تحديات سياسية وأمنية، فإن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب القيام بخيارات وتسويات صعبة. وقد تم إشراك عدد كبير من أصحاب العمل والمختصين في تحديد التحديات التي تواجه المملكة، حيث ناقشوا العوائق الموجودة والخيارات التي يجب علينا اتخاذها الآن من أجل رسم مسار جديد للعقد المقبل. ونتيجة لهذه المشاورات، ظهرت إجابات لتلك الأسئلة تحدد النموذج الاقتصادي الذي يتعين علينا البدء ببنائه لإطلاق عملية النمو، وإيجاد فرص العمل، وتحقيق الرخاء المستدام، ومكاسب الرفاهية للأردنيين وعائلاتهم، للعقد المقبل وما بعده.

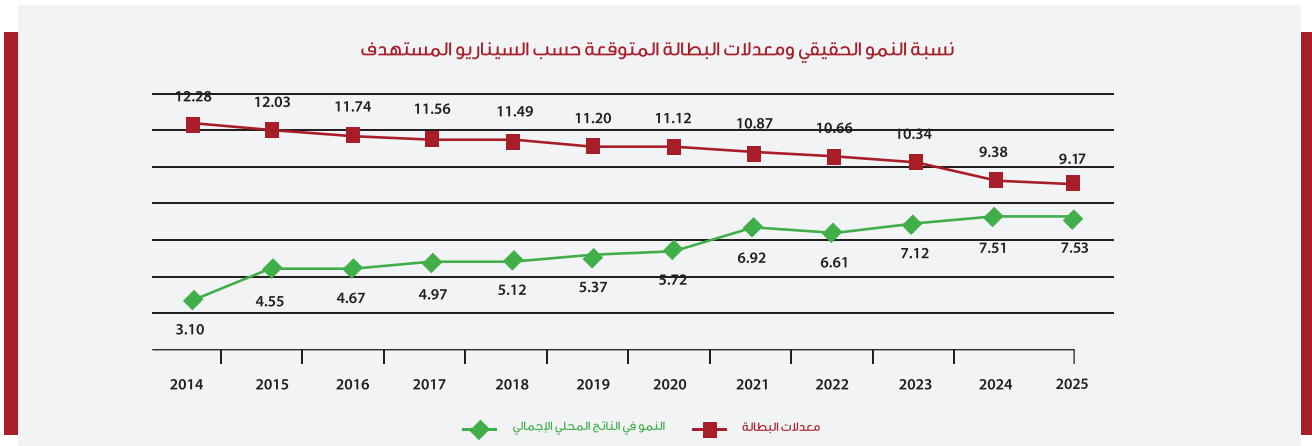
ولتحقيق هذه الرؤية، تضمنت وثيقة الأردن ٢٠٢٥ جملة من المبادرات والإجراءات التي ستحقق في حال تنفيذها الأهداف والغايات المرجوة المتمثلة في تحقيق النمو المستدام والرخاء للأردنيين.

السيناريو المستهدف

يفترض اتخاذ المزيد من الإجراءات على المستويات القطاعية المختلفة لتسريع وتيرة النمو الاقتصادي وبالتالي تحقيق معدلات نمو أعلى من تلك المتوقعة في السيناريو الأول. ويتضمن هذا السيناريو عدداً من الإجراءات والمبادرات على المستوى القطاعي خصوصاً تلك القطاعات والعناوين الواعدة وذات القيمة المضافة العالية، آخذين بالاعتبار جملة الروابط الأمامية والخلفية لهذه القطاعات. ويفترض هذا السيناريو تحقيق معدلات نمو مستدامة تساهم في تخفيض معدلات البطالة والفقر وزيادة معدلات المشاركة الاقتصادية، وبخاصة في أوساط الشباب والمرأة. ويفترض هذا السيناريو كذلك التناغم والتناسق في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص والوضوح في التنفيذ ومأسسة الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

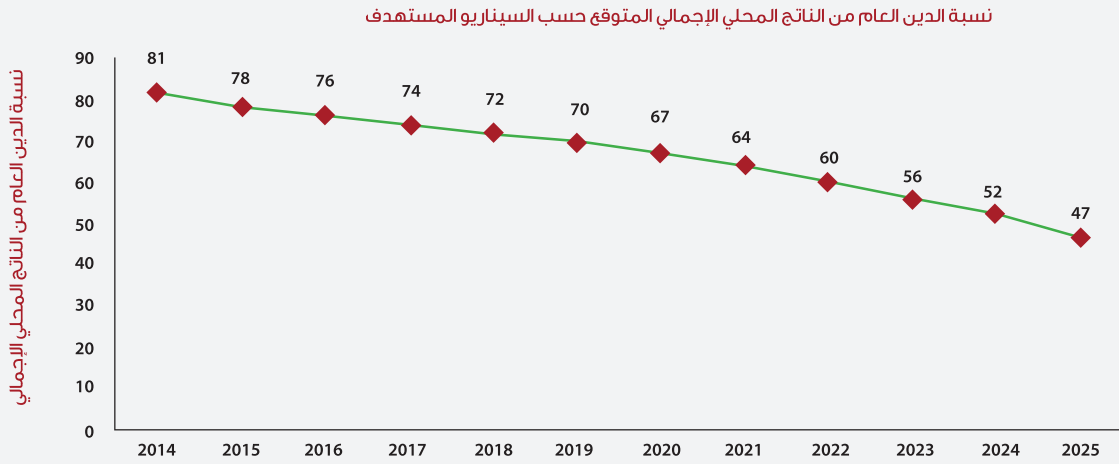
ونتيجة لتطبيق هذا السيناريو فإن المؤشرات الكلية، كما هي موضحة في الرسم البياني أدناه، تشير إلى أن معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي حسب السيناريو المستهدف سوف تصل إلى ما نسبته (٧,٥٪) في العام ٢٠٢٥ مقابل نمو نسبته (٣,١٪) في العام ٢٠١٤، أي بمعدل نمو سنوي متوسط نسبته (٥,٧٧٪) خلال الأعوام العشرة القادمة. وستنعكس بدورها في تخفيض معدلات البطالة لتبلغ ما نسبته (٩,١٧٪) أو أقل في العام ٢٠٢٥ مقارنة بما نسبته (١٢,٦٪) في العام ٢٠١٣. كذلك ستخفض معدلات الفقر لتبلغ ما نسبته (٨٪) بحلول العام ٢٠٢٥ مقابل ما نسبته (١٤,٤٪) في العام ٢٠١٠ حسب الإحصائيات الأخيرة. والقضاء على الفقر المدقع بحلول العام ٢٠١٩.

الشكل ٢٥: معدلات النمو والبطالة المتوقعة حسب السيناريو المستهدف



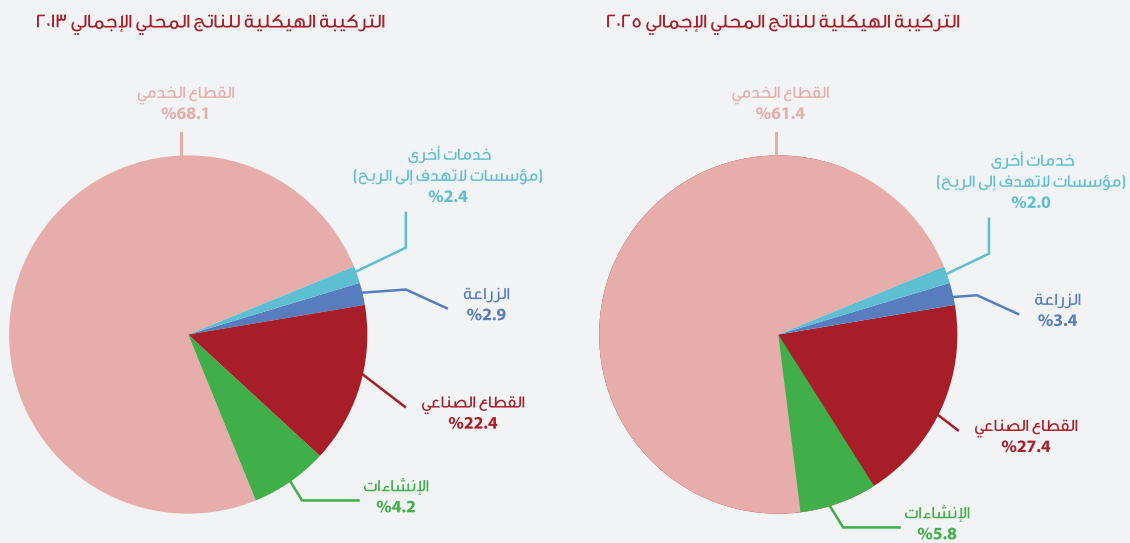
أما فيما يتعلق بنسبة الدين العام للناتج المحلي الإجمالي، وكما هو موضح في الرسم أدناه، فمن المتوقع حسب هذا السيناريو انخفاض نسبة الدين من ما نسبته (٨٣٪) في العام ٢٠١٣ لتصل إلى ما نسبته (٤٧٪) في العام ٢٠٢٥.

الشكل ٢٦: نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي المتوقعة حسب السيناريو المستهدف



وفيما يتعلق بالتركيبة الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي فإن من المتوقع أن تزداد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ما نسبته (٢٧,٤٪) في حين أنها تساهم حالياً بما نسبته (٢٢,٤٪)، وكذلك زيادة مساهمة كل من قطاع الإنشاءات وقطاع الزراعة لتصبح مساهمتهما ما نسبته (٥,٨٪) و(٣,٤٪) على التوالي، في حين أن مساهمتهما حالياً تبلغ ما نسبته (٤,٢٪) و(٢,٩٪) على التوالي. أما قطاع الخدمات فمن المتوقع أن تنخفض مساهمته في الناتج مما نسبته (٦٨,١٪) إلى (٦١,٤٪). ويعود انخفاض هذه المساهمة إلى انخفاض حجم القطاع الحكومي الخدمي في المستقبل فيما ستزداد مساهمة القطاعات الخدمية للقطاع الخاص.

الشكل ٢٧: التركيبة الهيكلية للناتج المحلي الإجمالي الحالي والمتوقع حسب السيناريو المستهدف



الأسواق والقطاعات ذات الأولوية

يعتبر الأردن اقتصاداً صغيراً مفتوحاً معدل النمو السكاني فيه أعلى بكثير من المتوسط العالمي. وبالتالي فإن اقتصادنا المحلي صغير بحيث يصعب معه توليد نمو مستدام عالي الجودة، وإيجاد عدد ونوعية من الوظائف اللازمة لتوظيف الأردنيين على مدى العقد المقبل وما بعده. وبناء على ذلك، يجب أن يكون الأردن اقتصاداً موجهاً نحو التصدير، وهذا يعني أن يكون قادراً على المنافسة والابتكار- بحيث يجتذب الاستثمارات إلى الأردن لخدمة الأسواق في جميع أنحاء منطقتنا وينتج سلعاً وخدمات عالية الجودة وهذا يعتبر متطلب لتحقيق الأهداف الطموحة للاقتصاد الأردني.

ولكون مواردنا الطبيعية والمالية محدودة، فإن موردنا الأساسي هو مهارة وقدرات الشعب الأردني. وبشكل أساسي، يجب أن يكون القطاع الخاص المحرك الرئيسي للنشاط الاقتصادي في الداخل، ولتشجيع الصادرات. وعلى قادة ورجال الأعمال اتخاذ قرارات بشأن المنتجات التي يمكننا تصنيعها لغايات التصدير، وهذا إلى جانب قطاع الخدمات، مثل حلول تكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والرعاية الصحية والتعليم. والاختبار الجوهري لشركتنا- واقتصادنا- هو: لماذا سيشتري العملاء في الخارج من الأردن بدلاً من التوجه في الطلب إلى أماكن أخرى؟ وعلى سبيل المثال:

- لماذا ستشتري المستشفيات في دول الخليج العربي المنتجات الدوائية من الأردن بدلاً من شرائها من الهند؟
- لماذا ستستمر بعض الدول في استيراد الفوسفات من الأردن بدلاً من الحصول عليه من دولة أخرى منتجة للفوسفات؟
- لماذا سيختار السواح الأوروبيون والآسيويون زيارة الأردن بدلاً من الذهاب إلى مكان آخر في المنطقة يتميز بقيمة طبيعية تاريخية مماثلة؟
- لماذا سيختار الطلاب من جميع أنحاء العالم العربي والإسلامي المجيء إلى الأردن للدراسات العليا بدلاً من الدراسة في مكان آخر في المنطقة أو خارجها؟
- يقع على عاتق الحكومة دور حيوي يتعين عليها القيام به لإيجاد بيئة تمكينية لمساعدة القطاع الخاص على النمو والتنافس بنجاح على الساحتين الإقليمية والعالمية. ووضع سياسة مالية ونقدية سليمة كشرط أساسي للاستثمار. ويجب أن تكون القوانين والأنظمة والتعليمات واضحة وفعالة وقابلة للتنبؤ بها ، بحيث لا تضفي الغموض أو تفرض تكاليف لا داعي لها على قرارات الشركات.
- تملك الحكومات "أدوات" فعالة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهي قادرة على وضع أو تغيير القوانين والأنظمة، وفرض الغرامات، وتخصيص الأراضي، ودعم الشركات في الخارج من خلال السفارات والوفود التجارية، واتخاذ العديد من الإجراءات الأخرى. ومع ذلك، ستظل موارد الحكومة المالية محدودة. وبالتالي، فإن عليها اتخاذ خيارات بشأن كيف يمكن تخصيص مواردها من أجل دعم نمو الاقتصاد على أفضل نحو. وحين يؤخذ بالاعتبار بناء اقتصاد أكثر تنافسية موجه نحو التصدير، فإن من الأهمية بمكان أن تكون استراتيجية التنمية الاقتصادية للدولة واضحة بشأن عاملين رئيسيين لنجاح هذه العملية:

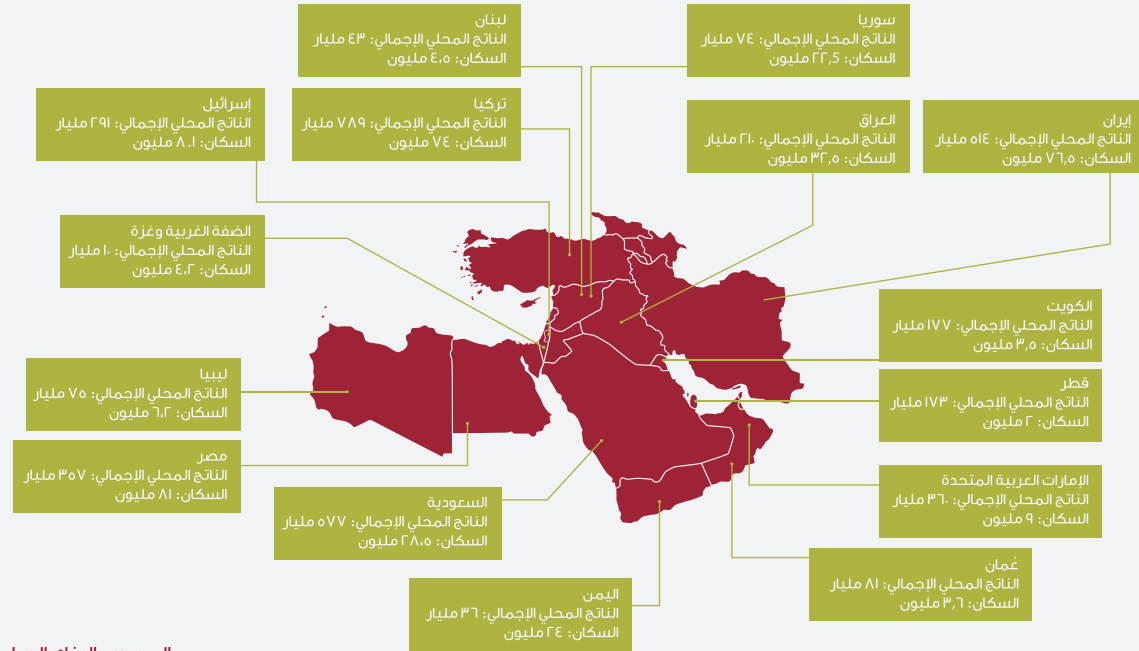
- ما هي الدول التي يجب أن تكون، على المدى الطويل، أكبر وأهم الأسواق ذات الأولوية للصادرات الأردنية؟
- ما هي السلع والخدمات التي نستطيع تطويرها في الأردن، في ضوء قدراتنا ومواردنا الحالية، وتصديرها بنجاح وبشكل مستدام إلى تلك الأسواق ذات الأولوية.

١,٢ أسواق التصدير ذات الأولوية

تكون الاقتصادات الصغيرة المفتوحة الموجهة نحو التصدير أكثر نجاحاً في العادة حين تصبح جزءاً لا يتجزأ من التدفقات التجارية والاستثمارية للمنطقة المحيطة بها.

وفي حين سيستمر تأثير الصراع الحالي في المنطقة في تحديد نمو التجارة والاستثمار بين دول الإقليم، فإن على الأردن أن ينظر إلى ما هو أبعد من الأزمة الإقليمية المباشرة. وتمثل التجارة البينية المنخفضة جداً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فرصة كبيرة للأردن. ويبين الشكل التالي السوق الإقليمية التي تهم الأردن، وتبلغ قيمتها ٣,٨ تريليون دولار أمريكي وتضم ٣٨٠ مليون مستهلك.

السوق الإقليمية للأردن - ٣,٨ تريليون دولار أمريكي و ٣٨٠ مليون مستهلك



وبالنظر إلى موقعه الجغرافي بين بلاد الشام ودول مجلس التعاون الخليجي، يمكن للأردن أن يصبح مركزا للاستثمار في بلاد الشام والخليج العربي، ويوجد في هذه السوق الإقليمية الكلية أربع فرص متميزة للأردن:

• أولاً، اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر استقراراً.

• ثانياً، اقتصادات الأراضي الفلسطينية.

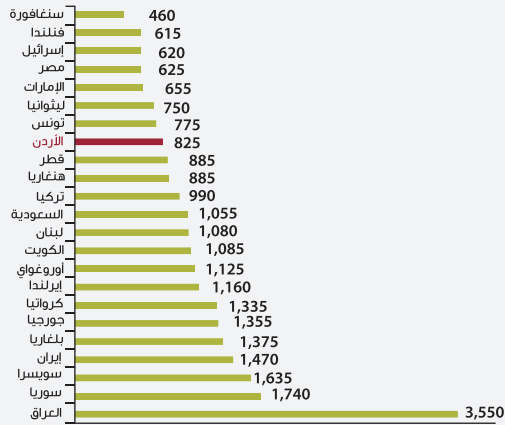
• ثالثاً، أسواق العراق وسوريا ومصر وليبيا الأكبر ولكن الأقل استقراراً.

• رابعاً، أسواق تركيا وإيران الكبيرة "بعيدة المدى".

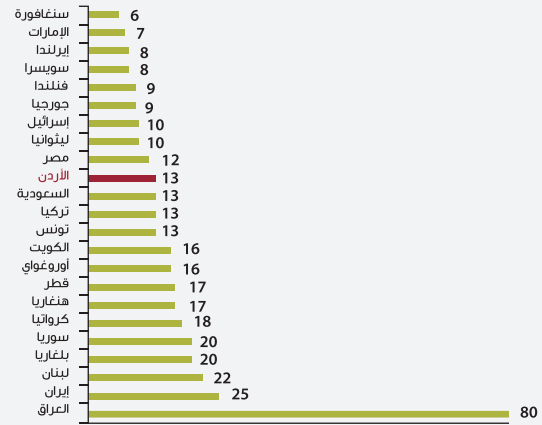
يمكن أن يضطلع الأردن بدور المركز الإقليمي فقط إذا تمكن من إيجاد بيئة أعمال أفضل من بيئة الأعمال في الدول المنافسة، مع الحفاظ على استقراره السياسي الذي يعتبر ميزة قائمة. وكما هو مبين في الشكل أدناه، فقد حقق الأردن بالفعل جانباً من هذه الميزة بكونه مركز تصدير إلى أسواق العراق وسوريا المجاورة الكبيرة على أساس التكلفة والمدة التي يستغرقها لتوفير المنتجات للسوق. ويجب تحسين هذا بشكل أكبر، مع الحفاظ على تعزيز قدرات الأردن في مجال التجارة والنقل واللوجستيات، مثل ميناء العقبة، ومنطقة الأعمال الجديدة في العبدلي، ومطار الملكة علياء الدولي الجديد، وشبكات الطرق في الأردن إلى الأسواق المجاورة.

القدرة التنافسية للصادرات

تكلفة التصدير، ٢٠١٤، دولار أمريكي للحاوية الواحدة
دول إقليمية ونظيرة مختارة



الوقت المطلوب للتصدير، ٢٠١٤، الأيام
دول إقليمية ونظيرة مختارة



المصدر: البنك الدولي، تقرير سهولة ممارسة الأعمال ٢٠١٤

٢,٢ العناقيد ذات الأولوية لدفع عجلة النمو الاقتصادي

على مدى العقود الماضية، تنامت، في الأردن جملة من الصناعات التي تنوعت لتشمل الصناعات الأساسية مثل التعدين، والصناعات الدوائية والكيميائية والتموينية والغذائية والزراعية، والصناعات الجلدية والمحيكات وغيرها.

وعندما يؤخذ بالاعتبار الموقع الجغرافي والموارد المتاحة والأسواق المستهدفة، فإن الأردن يمكن أن يطور هذه الصناعات التي تحظى بميزة تنافسية وتوفر فرص عمل للأردنيين. وبناء على ما وصلت إليه هذه الصناعات، فإن الخصائص التي ينبغي تطويرها يجب أن تشمل:

• وجود طلب محلي وإقليمي على المنتجات.

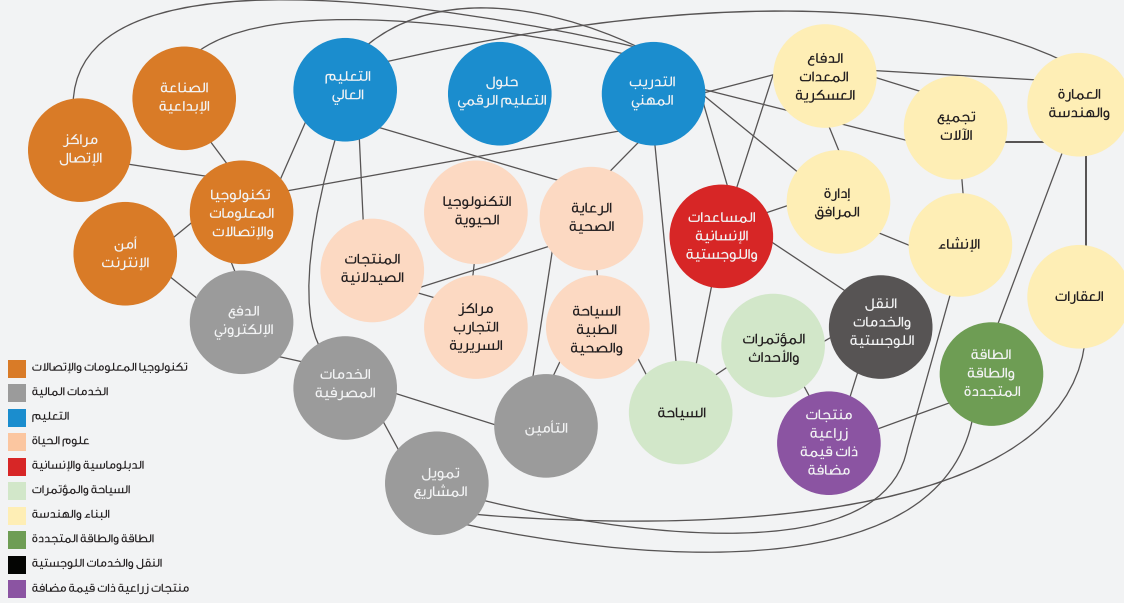
• وجود إمكانيات تصدير عالية.

• وجود ميزة تنافسية مستدامة على المدى المتوسط والبعيد؛ توفير فرص عمل للأردنيين والمساهمة بتجسير الفجوة التنموية بين المحافظات.

وقد أظهرت بعض قطاعات الاقتصاد الأسرع نمواً، وأبرزها الإنشاءات، خصائص طلب قوية، ولكنها فشلت في إيجاد فرص عمل مهمة ومستدامة للأردنيين. وعلى سبيل المثال، تشكل العمالة الوافدة نسبة (٤١٪) من القوى العاملة في قطاع البناء. والكثير منهم عمال غير نظاميين في القطاع غير الرسمي، ولا يساهمون في القاعدة الضريبية ولا يحظون بحماية كافية من الرعاية الصحية وغيرها من شبكات الأمان الاجتماعي الأخرى.

ومع أخذ معايير تحديد الأولويات هذه بالاعتبار، يوضح الرسم التوضيحي أدناه العناقيد التي تم تحديدها من خلال البحوث والتحليل والتشاور باعتبارها ذات أولوية وإمكانات كبيرة للعقد المقبل، مع التأكيد على أن الصناعات المحلية المشار إليها أعلاه تتقاطع مع هذه العناقيد بشكل مباشر أو غير مباشر.

العناقيد القائمة والناشئة وذات الإمكانيات العالية للنمو



٣,٢ تقييم الفرص الحالية

١,٣,٢ عنقود الإنشاءات والهندسة

أدى النمو الاقتصادي السريع والانفتاح الاقتصادي إلى تدفق كبير لرأس المال إلى قطاع الإنشاءات الذي استفاد من القطاع المصرفي الفعال، ومن القدر الكبير من أنشطة البناء والتشييد في السنوات الأخيرة. وهناك فرصة لتنمية وتوسيع هذا العنقود مع تحول الأردن إلى مركز إقليمي للمؤتمرات والخدمات اللوجستية، التي من شأنها تعزيز النشاط التجاري الذي يتطلب أصولا وخدمات عقارية بشكل أكبر.

ويمثل قطاع الإنشاءات الآن ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وهو من أسرع القطاعات نموا في الأردن. وعلى الرغم من التباطؤ الكبير خلال الأعوام ٢٠١١-٢٠١٣، إلا أن عدد تصاريح البناء التي أصدرت في الأردن تضاعف تقريبا عام ٢٠١٤. ويوفر هذا العنقود العديد من فرص العمل حيث يعمل فيه نحو ٨٥ ألف أردني. ويقدر أن هناك ٦٠ ألف وظيفة يشغلها غير الأردنيين. ويمثل هذا المجال فرصة كبيرة لتشغيل المزيد من الأردنيين إذا تم تغيير التصورات المرتبطة بالوظائف في هذا العنقود، وتوفير المزيد من التدريب المهني لإعداد الأردنيين لأداء أعمال تتطلب مهارات أعلى، مع اتباع التوصيات الواردة في الاستراتيجية الوطنية للتشغيل.

ومن أجل تنمية الأردن ليكون مركزا إقليميا للخدمات المعمارية والهندسية، يجب أن ينجح هذا القطاع في الوصول إلى أعمال المقاولات الهندسية لمشاريع البناء في منطقة الخليج وبلاد الشام. ويقدر أن سوق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لديها ما يعادل الآن ٢,٥ تريليون دولار من تصاريح البناء، وهي فرصة لتصدير الخبرات في هذا العنقود مع خبرات وقدرات العناقيد المجاورة مثل النقل والخدمات اللوجستية.

وبالنظر إلى الوضع الأمني الإقليمي والنمو السريع في الإنفاق على الدفاع والإنفاق العسكري في المنطقة، يمكن للأردن أن يسعى لتوسيع تصنيع المعدات الخفيفة في قطاع الدفاع. وتوفر القدرات المتطورة بالفعل في مركز الملك عبدالله الثاني للتصميم والتطوير النواة لعنقود قد يكون عالي القيمة من الشركات ذات الصلة الداعمة التي تخدم سوق معدات الدفاع في الإقليم، وتعتمد على الكوادر الهندسية المؤهلة في الأردن. ويمكن أيضا إيجاد فرص عمل مهنية تتطلب مهارات عالية في مجال تصنيع الآلات والمعدات.

٢,٣,٢ عنقود النقل واللوجستيات

ساعد موقع الأردن المركزي بين بلاد الشام ودول مجلس التعاون الخليجي في زيادة النمو الاستثنائي في قطاع النقل الجوي والخدمات اللوجستية في السنوات الأخيرة. ويعتبر هذا القطاع الآن أحد أكبر القطاعات التي توفر فرص العمل. وتوجد فرصة كبيرة لمواصلة التطور للتحويل إلى مركز إقليمي، بالاستفادة من مطار الملكة علياء الدولي الذي تمت توسعته حديثاً، ومن التوسيع المستمر لميناء العقبة، وشبكات الطرق الواسعة للأردن إلى الأسواق المجاورة.

ينبغي أن يسعى الأردن للاستفادة من مكانته الدولية وقوته لترسيخ المملكة باعتبارها المركز المفضل للخدمات اللوجستية الإنسانية والدبلوماسية للمنطقة. وسوف توفر التوسعات لمطار الملكة علياء الدولي ولميناء العقبة مراكز متطورة جديدة للنقل الجوي والبحري والخدمات اللوجستية للوصول إليها من قبل المجتمع الإنساني العالمي والجهات المانحة ووكالات الأمم المتحدة. وتضمن نوعية شبكة الطرق للأردن سرعة الوصول إلى السوق وإلى المجتمعات المتضررة سواء عبر الحدود إلى سوريا أو إلى العديد من مخيمات وتجمعات اللاجئين داخل الأردن. ومن شأن زيادة الاستثمار في إنشاء المخازن وسلسلة أجهزة التبريد تعزيز قدرات الأردن لدعم الأنشطة الإنسانية.

وتعتبر العاصمة عمان نقطة انطلاق لعدة آلاف من الدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة وعائلاتهم. وهذا يتطلب زيادة الاستثمار في ظروف العيش للوافدين الأجانب - لا سيما المدارس والأنشطة الترفيهية للعائلات - وتطوير العاصمة عمان باعتبارها محطة مفضلة للدبلوماسيين ومسؤولي الأمم المتحدة وعمال الإغاثة الأجانب.

٣,٣,٢ عنقود السياحة

يتمتع قطاع السياحة في الأردن بالعديد من المزايا النسبية والتنافسية. نظرا لما تزخر به المملكة من المواقع السياحية ذات القيمة والأهمية الطبيعية والتاريخية والتراثية العالية. ومن شأن الارتفاع بهذا القطاع زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأردن، وتوفير المزيد من فرص العمل، وزيادة إيرادات الخزينة، وتحسين وضع ميزان المدفوعات الأردني. وعلى الرغم من الإمكانيات الكبيرة التي يتمتع بها القطاع السياحي الأردني، إلا أن مساهمته في الاقتصاد الأردني مازالت محدودة، ولا تعكس ما يتمتع به من إمكانيات، بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي التي تشهدها المنطقة والإقليم من حين إلى آخر، إضافة إلى غياب مفهوم التنمية المتوازنة للقطاع، وعدم استغلال الإمكانيات السياحية في مختلف محافظات المملكة.

وعلى الرغم من أن حالة عدم الاستقرار الإقليمي قد أثرت سلباً على حركة السياحة الأجنبية في الأردن، إلا أن حركة السياحة العربية، وبشكل خاص الخليجية منها، إلى الأردن قد ارتفعت بشكل كبير بسبب ما تعانيه الدول العربية المجاورة من حالة عدم الاستقرار، إضافة إلى وجود خدمات سياحية متخصصة تلبي رغبات هذه الفئة من السياح، مثل السياحة العائلية والسياحة الطبية والعلاجية والاستشفائية، التي عززتها سمعة قطاع الرعاية الصحية في المملكة وتوافر خدمات النقاهاة التي تقدمها المنتجعات السياحية. وتشير التوقعات إلى إمكانية زيادة السياحة الطبية والصحية بمعدل ثلاثة أضعاف بين الأعوام ٢٠١٤ و ٢٠١٧.

يوفر قطاع السياحة في الأردن نحو ٥٠ ألف فرصة عمل مباشرة فقط، تشكل ما نسبته ٦٪ من إجمالي فرص العمل في مختلف القطاعات الاقتصادية. والفرصة موجودة للارتفاع بقدرة القطاع السياحي على زيادة نسبة التشغيل فيه لتصل إلى النسب العالمية والتي تقدر بنحو ١٨٪، نظرا لقدرة القطاع على توليد المزيد من فرص العمل، على أن تشمل هذه الزيادة في معدلات التشغيل جميع محافظات المملكة. علما بأنه خلال السنتين الماضيتين ارتفع التشغيل في القطاع السياحي بنسبة ١٠٪. وفي هذا الجانب، لا بد من اتخاذ إجراءات من شأنها زيادة الاستثمارات السياحية المولدة لفرص العمل، وتطوير النظام التعليمي والتدريبي في مختلف المجالات السياحية، والعمل على إحلال العمالة الأردنية محل العمالة الوافدة قدر الإمكان.

ولتطوير القطاع السياحي الأردني، ينبغي الاستمرار في تفعيل الجهود التي تقوم بها الجهات المعنية، وبخاصة وزارة السياحة والأثار، من خلال تطوير مختلف الأنماط السياحية التي تتميز بها المملكة، مثل السياحة الدينية بشقيها الإسلامي والمسيحي التي يتمتع الأردن بالعديد من المزايا فيها، إضافة إلى الاستمرار في نهج استحداث مسارات سياحية جديدة، وتطوير القائم منها في مختلف محافظات المملكة، وتزويدها بمختلف الخدمات السياحية المطلوبة. وينبغي الاهتمام باستغلال جاذبية الأردن وسمعته كوجهة سياحية آمنة في جعله مقصدا لسياحة المؤتمرات والمعارض. وهناك عدة حوافز تسوغ اختياره ليكون مقرا للعديد من المنظمات الدولية والإقليمية، والنشاط الدبلوماسي المتزايد على أراضيه، إضافة إلى استضافته للعديد من المؤتمرات واللقاءات الدولية ذات الشأن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

٤,٣,٢ عنقود الرعاية الصحية

حقق عنقود الرعاية الصحية في الأردن سمعة مرموقة إقليمياً وعالمياً. وهو يستفيد من وفرة الأطباء والمرضى ذوي المؤهلات العالية ومن ارتفاع معدل الاستثمار في البنية التحتية للرعاية الصحية. ويشكل ما نسبته ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

وهناك عدد من العوامل ستستمر على المدى القصير والمتوسط في دفع عجلة النمو في هذا القطاع. وتشمل المستويات العالية من الإنفاق على الرعاية الصحية (٧,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وارتفاع مستويات تغطية التأمين للسكان الأردنيين، والعدد الكبير من اللاجئين السوريين، وسمعة الأردن المرموقة إقليمياً باعتباره الوجهة المفضلة للعلاج الطبي.

وينتج هذا القطاع عدداً كبيراً من فرص العمل تقدر بنحو ٥٥ ألف فرصة هي أيضاً وظائف تتطلب مهارات عالية عموماً. كان نمو فرص العمل بطيئاً، ولكن من المتوقع أن يزيد مع توسيع قطاع السياحة العلاجية. وتعتبر السياحة العلاجية والصحية فرصة جذابة بشكل خاص للأردن بالنظر إلى المزيج الفريد من المرافق الطبية عالية الجودة والمواقع الصحية الفريدة، مثل البحر الميت.

٥.٣.٢ عنقود علوم الحياة

يعتبر قطاع تصنيع المنتجات الدوائية القادرة على المنافسة على الصعيد العالمي أحد القطاعات الأسرع نمواً في الأردن، حيث نما في السنوات الأخيرة بنسبة ٢٥٪ سنوياً. وهو يشكل ثالث أكبر مجموعة للمنتجات التي يتم تصديرها في الأردن بعد الأسمدة والملابس. وتقدر سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا للمنتجات الصيدلانية بنحو ٨ مليارات دولار أمريكي سنوياً، وتحصل الصناعات الأردنية حالياً على نسبة تقارب ٦٪ فقط من هذه السوق. وهذا يشير إلى وجود مجال كبير لتوسيع الصادرات الأردنية في جميع أنحاء المنطقة. ولا يزال التشغيل في هذا القطاع متواضع، إذ يقدر بنحو ٨ آلاف وظيفة، لأنه يتطلب كثافة رأس المال. إلا أن هذا الرقم يرتفع بنسبة ١٠٪ سنوياً. وتشير العديد من شركات الأدوية أنها تعتزم توسيع عملياتها في الأردن.

ويوفر مزيج قطاع المنتجات الدوائية الجذاب عالمياً والمرافق الطبية الممتازة أساساً قوياً لبناء عنقود أوسع لعلوم الحياة. بما في ذلك خدمات التجارب السريرية، وبحوث التكنولوجيا الحيوية وتطوير المنتجات. ولدى الأردن إحدى أعلى النسب من الأطباء للفرد الواحد في العالم. ووجود مراكز للتجارب السريرية خطوة أساسية للابتكار في مجال المنتجات الدوائية، مما قد يساهم في تنويع قطاع المنتجات الدوائية المحلية إلى أبعد من تصنيع الأدوية.

٦.٣.٢ عنقود الخدمات الرقمية وخدمات الأعمال

إن توافر العمالة الماهرة، والبنية التحتية المتطورة، والموقع الاستراتيجي للأردن جعل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الأعمال قطاعاً أساسياً في المملكة. كما أن سوق الاتصالات في الأردن سوق متطورة، حيث تبلغ نسبة انتشار الهواتف المحمولة التي تقيس عدد الخطوط مقارنة بعدد السكان (١٤٧٪)، وهناك الكثير من مطوري البرامج المبتكرة، ومقدمي الخدمات، والشركات الناشئة في القطاع.

ويحتاج قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى التوجه بشكل كثيف نحو التصدير، لأن الطلب المحلي سيظل متواضعاً بسبب هيمنة الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لا تستطيع في أغلب الأحيان استيعاب منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات القيمة المضافة العالية، أو خدمات الأعمال المرتبطة بها. والتحدي الرئيسي الذي يواجه القطاع هو مساعدة شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية في الحصول على فرص التصدير الإقليمية. ومن المتوقع أن يصل حجم الطلب على خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ١٢٠ مليار دولار أمريكي خلال العامين القادمين.

ويوفر هذا العنقود للأردنيين، بشكل مباشر أو غير مباشر، عدداً كبيراً من فرص العمل التي تقدر بنحو ٨٠ ألفاً. وقد بلغت فرص العمل المباشرة نحو ١٦ ألف وظيفة في العام ٢٠١٣. إلا أن التوظيف في هذا القطاع تراجع مؤخراً، وانخفض بنسبة تقارب (٢٠،٥٪) سنوياً بين الأعوام ٢٠٠٧ و ٢٠١٣. وهو انخفاض يعزى إلى تصدير الكفاءات والخبرات، خصوصاً إلى دول الخليج العربي، إضافة إلى اضطراب بعض الشركات إلى تخفيض بعض العاملين لديها بسبب التطورات التكنولوجية الحاصلة في هذا القطاع.

مع زيادة حجم الطبقة الوسطى في دول مجلس التعاون الخليجي، ارتفع الإنفاق على السلع الاستهلاكية والسياحة بشكل كبير، مما رفع الطلب المرتبط بها لمعالجة الدفعات النقدية الإلكترونية، ودعم خدمة العملاء، ودعم عمليات المكاتب الخلفية. وقد يكون الأردن في وضع فريد في المنطقة يؤهله لتوفير هذه الخدمات، نظراً لميزته النسبية اليوم المتمثلة في الشباب الحاصلين على تعليم جيد، والذين يجيدون لغتين (العربية والإنجليزية) والمؤهلين لتقديم الخدمات لدول الإقليم. وفي مجال التعاقد الخارجي لعمليات الشركات قد تكون هذه الأنشطة أيضاً مناسبة للشابات الأردنيات الماهرات، وتساهم بالتالي في مشاركة القوى العاملة النسائية في الأردن.

٧.٣.٢ عنقود الخدمات التعليمية

طالما حظي الأردن بقطاع تعليم عالٍ يتسم بأداء ممتاز، وتمتّع بسمعة قوية في معظم أنحاء العالم العربي. بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستقرار السياسي والمناخ في الأردن زاد من جاذبيته كمكان للعيش والدراسة بالنسبة للشباب العربي. إلا أن السنوات الأخيرة، كما أوضحنا سابقاً، قد شهدت انخفاضاً في جودة مخرجات التعليم العالي. وليس في الأردن الآن جامعة مصنفة ضمن أفضل ٥٠٠ جامعة في العالم، في حين أن دول مجلس التعاون الخليجي تستثمر بكثافة في بناء قطاع تعليم متطور لما بعد مرحلة الثانوية من خلال شراكات مع مؤسسات تعليم ذات سمعة عالمية.

ولهذا القطاع إمكانات كبيرة ليصبح محركاً للنمو الاقتصادي، وإيجاد فرص عمل. ولكن على الأردن التركيز على رفع جودة المؤسسات من خلال وضع معايير للتمييز والاستثمارات الجديدة، وبحث شراكات بين القطاعين العام والخاص مع مؤسسات عالمية رائدة.

وعلى الرغم من انخفاض معدل التحاق الأردنيين بالتدريب المهني، إلا أن من المتوقع أن يشهد هذا القطاع نمواً كبيراً بالنظر إلى نسبة البطالة، ومشاكل بطالة الشباب في جميع أنحاء المنطقة. وليس هناك ما يمنع الأردن، بالنظر إلى بنيته التحتية في مجال التعليم العالي وروابط النقل، من أن يصبح مركزاً للتدريب المهني ومركزاً متميزاً لتطوير المحتوى التدريبي والمعرفي للعالم العربي.

٨,٣,٢ عنقود الخدمات المالية

يتمتع قطاع الخدمات المالية في الأردن بالاستقرار والكفاءة بفعل ما تتميز به مؤسساته العاملة من تحسن مستمر في أدائها وفي نوعية وشمولية وجودة الخدمات التي تقدمها، والتي تشير إلى العمق المالي الذي وصل إليه هذا القطاع بالمقارنة مع دول المنطقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن نطاق الاستفادة من هذه الخدمات ما زال متواضعاً وبحاجة إلى التعزيز بما يحقق الاشتغال المالي. كذلك تحتاج المنتجات المالية والمصرفية لمزيد من التنوع بما يلبي حاجات المؤسسات والأفراد، ولمواكبة المستجديات المتعلقة بهذا القطاع في الدول المتقدمة اقتصادياً. وتبلغ مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين في الناتج المحلي نحو ١١,٥٪، كما تبلغ نسبة موجودات البنوك المرخصة إلى الناتج المحلي نحو ١٨٠٪ في نهاية عام ٢٠١٣. ويعتبر ذلك مؤشراً على شمولية الخدمات المصرفية ودور البنوك المهم في تنمية القطاعات الاقتصادية الأخرى.

كان قطاع الخدمات المالية على الدوام أحد القطاعات الحيوية في الاقتصاد الوطني، وهناك حاجة إلى تكثيف الجهود الهادفة إلى مزيد من التوسع في أنشطته من خلال إيجاد البنية التحتية اللازمة لتسهيل الوصول إلى الخدمات المالية، لا سيما في المناطق البعيدة، فضلاً عن تحسين فرص الحصول على التمويل خصوصاً في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر التي سيكون لها دور فاعل وحيوي في النمو الاقتصادي الشامل والمستدام في المملكة. وفي هذا المجال، ستلعب البرامج الجديدة (للشركة الأردنية لضمان القروض) وتأسيس شركة المعلومات الائتمانية دوراً مهماً في تسريع قرارات منح الائتمان وتحسين فرص الحصول على القروض للقطاعات الإنتاجية، وبالأخص المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتقليل مخاطر الائتمان. كما أن نشر التوعية المالية والمصرفية وتطوير أنظمة المدفوعات والتسوية ستساعد على توسيع الخدمات المالية، وتعزز من حماية العملاء. وبالإضافة إلى ذلك، سيكون لتوسيع نطاق عمل (مؤسسة ضمان الودائع)، لتشمل البنوك الإسلامية، وتفعيل دورها في شبكة الحماية المصرفية، دوراً فاعلاً في تعميق الثقة بالجهاز المصرفي وتنشيط الخدمات المالية في السوق.

سيساعد وجود سوق مالية متطورة على تحفيز وتشجيع الاستثمار المحلي وتطوير الخدمات المالية ورفع كفاءة عملية الاستثمار وزيادة فعالية أداء صناديق الادخار واستثمار الأموال. وسيكون لتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية وتوسيع مظلتها ورفع الوعي التأميني للضمان الاجتماعي أثر إيجابي على تعزيز النشاط الاستثماري في قطاع الخدمات المالية وتوفير خدمات تأمينية لصالح فئات متعددة من المجتمع. كما سيساهم تحسين كفاءة قطاع التأمين وتنوع منتجاته والتعريف بمزايا الاستثمار في هذا القطاع على توسيع أنشطته لتتجاوز السوق المحلي إلى الأسواق الإقليمية وتأهيل الأردن كمركز تأمين إقليمي، خصوصاً في ظل الاضطرابات المتزايدة في الإقليم.

٤,٢ الانفتاح على الفرص والاتجاهات الجديدة

نظراً لوتيرة التغير التكنولوجي، وسرعة التغير في الأسواق المالية العالمية، وضبابية التوقعات الأمنية الإقليمية، ستظهر مخاطر وفرص جديدة تساعد على معرفة ما إذا كانت هذه العناقيد ستظل مناسبة لتركيز اهتمام الحكومة عليها، وتقديم حوافز لها، أو ما إذا كانت هناك حاجة لإجراء تعديلات. ولا شك في أن شركات ورجال الأعمال في الأردن في وضع يؤهلهم لرؤية المخاطر والفرص في السوق العالمية. وسوف يضمن الحوار المنتظم بين القطاعين العام والخاص تحديث السياسة الوطنية بشأن تطوير القطاعات والعناقيد تماشياً مع تغير ديناميكيات الأسواق.

١,٤,٢ كيفية تحقيق النمو وتعميق الإصلاحات

على الرغم من التقدم الذي تحقق على مدى العقد الماضي، إلا أن هناك تحديات كبيرة تنتظرنا في سعيها لتحقيق رضاء أكبر وأفضل نوعية لجميع الأردنيين. وما هو واضح من مسار التنمية على مدى العقد الماضي هو أن مكاسب التنمية الأخيرة لم تكن قائمة على تحسينات في القدرة التنافسية. وهذا ليس أساساً سليماً للسعي لتحقيق النمو الشامل والمستدام. وينبغي أن يتضمن جوهر نموذج التنمية الجديد اعتراف صريح بأن الاستمرار على النهج ذاته لن يحقق الطموحات المنشودة.

وهذا يعني إيجاد ديناميكية تؤسس لانطلاقة جديدة. تقوم على تحديد مبادئ للعمل الجماعي وتشكل الأساس الذي يوافق معظم الأردنيين على المضي قدماً فيه، لتحقيق الأهداف والتطلعات التي نطمح إليها. وهناك سبعة مبادئ أساسية متضمنة في هذه الرؤية. وينبغي لهذه المبادئ معاً أن ترشدنا في رحلتنا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على مدى العقد المقبل وما بعده.

مبادئ العمل الجماعي للأردن لعام ٢٠٢٥



١,٤,٢ الامتثال للقانون

تم سابقا في هذه الوثيقة إبراز أهمية سيادة القانون لجميع المواطنين الأردنيين، فسيادة القانون بطريقة مؤسسية ومتسقة بالغ الأهمية، لكي يكون لدى المواطنين والمستثمرين ثقة بأنه سيتم حل الخلافات من خلال عملية عادلة وفعالة، وأنه سيتم إنفاذ العقود على النحو المتفق عليه.

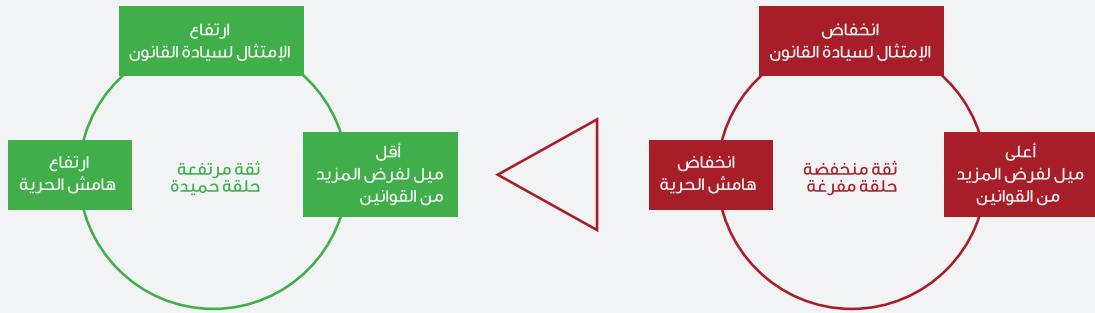
عند غياب الثقة بسيادة وعدالة القوانين والأنظمة التي من المفترض أن تساعد على تنظيم العلاقة بين أطراف المجتمع، ينتهي بنا الأمر في حلقة مفرغة من انخفاض الثقة كما هو موضح أدناه، فحين تكون الثقة بالقانون منخفضة والامتثال ضعيفاً، يكون رد الحكومة في العادة إدخال أنظمة جديدة أكثر صرامة، في محاولة لفرض امتثال أفضل، ولكن غالباً ما ينتهي الأمر بالمزيد من التقييد للمواطنين والشركات.

وجوهر تحدي التنمية هو الانتقال من مجتمع منخفض الثقة نسبياً بسيادة القانون إلى مجتمع يتسم عموماً بمستوى عالٍ من الثقة والطمأنينة بين المواطنين الذين سيضمنون تطبيق القانون بالتساوي محابة. وتحدد هذه الرؤية عدداً من المبادرات والإجراءات المحددة التي تهدف إلى بناء مجتمع يتميز بثقة أكبر، كأساس لتحسين الثقة والإيمان بسيادة القانون.

واستناداً إلى توصيات ميثاق النزاهة الوطنية، تشمل هذه المبادرات:

- **تحسين الشفافية وإمكانية الحصول على المعلومات الحكومية** - بحيث يمكن للمواطنين أن يكونوا أكثر اطلاعاً على ما تقوم به الحكومة والكيفية التي يتم بها إنفاق أموال دافعي الضرائب لمصلحتهم.
 - **إضفاء الطابع المؤسسي على آليات التشاور العامة** - لمنح المواطنين الفرصة لسماع آرائهم بشأن قضايا السياسات العامة المهمة.
 - **الاستثمار في رفع القدرات للهيئات التنظيمية لتعزيز مبدأ الالتزام** لضمان أن يكون لدى الحكومة الأدوات التي تحتاجها لإنفاذ القانون بشكل صحيح، وليس بشكل متقطع أو بشكل عشوائي.
 - **تحسين طرق الإعلان والإبلاغ عن القرارات الحكومية وتعديلات الأنظمة** لتمكين المواطنين والشركات من فهم المتغيرات وإعداد أنفسهم للتكيف مع المستجدات.
- وتعتبر مخرجات لجنة النزاهة والتوصيات والبرامج التنفيذية خارطة طريق ملائمة لتعزيز الثقة بسيادة القانون، والسير باتجاه تحقيق العدالة الاجتماعية المنشودة.

الثقة الاجتماعية وسيادة القانون كأساس للحكم



٢,١,٤,٢ تكافؤ الفرص

لا يزال الأردنيون يعتبرون الوساطة عامل نجاح حاسم في كل من القطاعين العام والخاص، سواء من حيث الحصول على عمل أو تأمين معاملة تفضيلية من قبل الجهات الحكومية. وجوابا على سؤال **“ما هي العوامل الحاسمة بشأن الحصول على عمل في القطاعين العام أو الخاص؟”** أجاب ٢١٪ من الشباب الأردني أن “الواسطة” هي العامل الأكثر أهمية، في حين كان جواب ٥٠٪ من المجيبين هو أن “الثروة” أو “العلاقات الاجتماعية هي العوامل الأهم. في حين قال ٢٦٪ فقط إن “الجدارة الشخصية” هي العامل الأكثر أهمية في الحصول على وظيفة.

إن النظام الذي لا يكافئ الجدارة الشخصية لن يحفز الشباب لبذل الجهد والعزيمة اللازمين للتفوق في دراستهم. باعتبارهم الجيل القادم من رواد الأعمال والموظفين في القوى العاملة. ولا بد من المساواة بين المواطنين في فرص الحصول على وظائف والارتقاء في السلم الوظيفي، من أجل تغيير هيكل الحوافز.

سيتطلب تغيير هيكل الحوافز تعديلا في المواقف والمعتقدات الراسخة، وسيستغرق ذلك وقتا طويلا. ولكن العديد من الأنظمة وهيكل الإدارة العامة قد أنشأت وضعا لا تكون فيه فرص الجميع متكافئة. وعلى سبيل المثال، فإن نظام التعليم لمرحلة ما بعد الثانوي لم يعد يوفر تكافؤ الفرص بالكامل، لأن نسبة لا يستهان بها من المقاعد الجامعية تذهب إلى أبناء وبنات بعض فئات الموظفين في بعض مؤسسات القطاع العام. ونتيجة لذلك، يتم حرمان الطلاب الذين عملوا بجد أكبر وحصلوا على درجات أعلى من مقعد في تخصصهم المفضل. وينسحب الأمر على سوق العمل في القطاعين العام والخاص.

تشمل هذه الرؤية عددا من المبادرات التي تهدف إلى المساعدة في التصدي لأولويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المهمة، وبطريقة تؤمن أيضا “تكافؤ الفرص”. وتشمل هذه المبادرات:

- **إنشاء نظام تأمين صحي وطني شامل وموحد** لا يرتبط بالتوظيف بل يكون متاحا لجميع الأردنيين. وهذا لن يعزز فقط تغطية الرعاية الصحية المقدمة لجميع الأردنيين، بل إن من شأنه أيضا تحييد إحدى مجالات الاختلاف بين مزايا التوظيف في القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص.
- **إصلاح عملية القبول في الجامعات والتدريب المهني**، بحيث يكون الدخول للجامعة قائما بشكل أساسي على الجدارة، ويتم تقديم الدعم للطلاب الشباب الذين هم بحاجة للمساعدة المالية ولكن من خلال آليات بديلة ترتبط بتخرجهم بنجاح من التعليم العالي، بدلا من دخولهم التمييزي إلى جامعة أو كلية مهنية.
- **ربط علاوات الأجور والترقيات في القطاع العام** بتقييمات الأداء الجيد والاستكمال الناجح للحد الأدنى من متطلبات التدريب الإجمالي والمُعتمد، بحيث يكون موظفو الخدمة المدنية المتفوقون الذين يعملون بجد واثقين من أنه سيتم مكافأه جهودهم وتفانيهم.
- **التخلص التدريجي من الإعفاءات والامتيازات الضريبية**، لضمان أن تكون الشركات قادرة على المنافسة على أسس عادلة ومتساوية في الصناعات التي تعمل فيها وقادرة على احتساب التكلفة الحقيقية.

٣,٤,٢ تمكين المواطنين

اضطلعت الحكومة في الأردن، تاريخياً، بدور واسع للغاية في رعاية المواطنين، وبشكل أساسي من خلال محاولة التخفيف من الآثار الخارجية على تكاليف المعيشة للأسر. ويتخذ ذلك في العادة شكل إدارة المعروض من السلع الضرورية، والدعم المالي الحكومي لتخفيف تأثير زيادات الأسعار غير المتوقعة.

ولكن في ظل الوضع المالي الصعب لم يعد بوسع الموارد المالية دعم سياسة الحكومة التي تركز على السيطرة على جانب "التكلفة" للوضع المالي للأسر. وبدلاً من ذلك، يجب تعديل النهج للتركيز على تمكين جميع الأردنيين لزيادة جانب الدخل، من خلال التوظيف وزيادة الأعمال. وبعبارة أخرى، يجب أن يصبح محور اهتمام الحكومة هو التركيز بشكل متزايد على السياسات- وبخاصة في مجال التعليم وأسواق العمل- التي تكفل إكساب جميع الأردنيين مهارات عالية، وتنمية عقلية النجاح لمساعدتهم على الدخول إلى قوة العمل؛ وتمكينهم من النجاح عند دخولهم إلى مجال التوظيف عن طريق ضمان التنافسية والشفافية قدر الإمكان في بيئة الأعمال وأسواق العمل.

هذا التغيير في النهج، من محاولة السيطرة واحتواء تكاليف المعيشة إلى تفعيل الحقوق الاقتصادية للمواطنين بما في ذلك تفكيك الاحتكارات القائمة، وتحسين قدراتهم على كسب الدخل من خلال الاستثمار في التعليم والتدريب، هو تغيير أساسي بالغ الأهمية لنجاح هذه الرؤية. ويظهر النموذج الاقتصادي على المستوى الكلي الذي أجري كجزء من تطوير هذه الرؤية بوضوح أن أكبر محرك لإجراء تحسينات في الثروة الوطنية ورفاه الأسر هو تعزيز المشاركة في الاقتصاد الرسمي من قبل كل من الرجال والنساء الأردنيين.

وتماشياً مع مبدأ المشاركة، وبما يتفق مع مبدأ الاختيار حسب الجدارة، تتبنى هذه الرؤية الدعوة للتنفيذ المستمر والكامل للاستراتيجية الوطنية للتشغيل، وغيرها من التدابير التي تهدف إلى تسريع عملية إيجاد فرص العمل، والمشاركة في القوى العاملة. ويعتبر هذا تحدياً كبيراً لأن معدلات المشاركة في القوى العاملة في الأردن هي من بين أدنى المعدلات في العالم، ولأن سياق الأمن الإقليمي يحد من قدرة الاقتصاد على النمو من خلال الصادرات والاستثمار خلال المرحلة الحالية. وتشمل المبادرات المحددة التي تهدف إلى تعزيز المشاركة:

• **التوسع الكبير في التدريب المهني** ووضع تدابير فعالة لتوجيه المزيد من الشباب الأردنيين إلى التعليم المهني بدلاً من الأكاديمي والتعليم العالي. ومن المقترح تحقيق هذا التوسع لقطاع التدريب المهني من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بحيث يتم ربط أفضل المزودين الدوليين للتدريب المهني بالعناقيد ذات الأولوية التي تم تحديدها. واتباع نهج يتبنى الشراكات بين القطاعين العام والخاص يعني أن الأردن لن يستفيد فقط من الاستثمار في مرافق جديدة ومحسنة، بل أيضاً في توفير محتوى متطور، من خلال أساليب تدريب المعلمين والمناهج، فضلاً عن توفير فرصة لمنح خريجي التدريب المهني الأردنيين مؤهلات معترفاً بها دولياً.

• **جعل سوق الوظائف الشاغرة أكثر شفافية** - بحيث يمكن للشباب والشابات الأردنيين الوصول بسهولة وشفافية إلى الوظائف الشاغرة، بدلاً من الاعتماد على الشبكات غير الرسمية والعائلية لإيجاد فرص العمل.

• **توسيع خدمات الإرشاد المهني في الجامعات والمدارس ومديريات العمل** - للمساعدة على رفع مستوى الوعي للأردنيين في سن المدرسة والجامعة بشأن المسارات الوظيفية المختلفة وفرص العمل في القوى العاملة.

• **مواصلة إقامة المعارض وأيام التوظيف** - بحيث تكون منظمة، ومرتبطة بشكل وثيق بالعناقيد ذات الأولوية للتنمية المحددة في هذه الرؤية.

• **مأسسة الشراكة مع المؤسسات الممثلة للقطاعات لتبشّر مسؤولياتها في المساهمة في الحد من البطالة من خلال إنشاء وحدات تتولى هذه المهام.**

٤,٤,٢ اتباع معايير عالمية لأفضل الممارسات

يعتبر وضع معايير عالية وصارمة للتمييز من أفضل الوسائل لتعزيز دور المؤسسات وضمان عملها بفعالية. ومعايير التمييز هي بالفعل جزء من الممارسة اليومية.

وهناك العديد من الجوانب في نظامنا الاقتصادي وحياتنا الاجتماعية اليومية لا تتوفر فيها معايير التمييز، أو غير صارمة بما فيه الكفاية، أو موجودة ولكنها غير مطبقة. وينبغي تبني معايير تمييز أعلى والسعي لتلبية أو تجاوز معايير التمييز هذه من خلال التدريب.

من الممكن تحديد وتبني أفضل الممارسات الدولية في معظم جوانب الحياة اليومية والنظام الاقتصادي. وتبني المعايير الدولية لا يوفر الوقت والتكلفة فحسب، بل يلبي أيضاً طموحاتنا وتطلعاتنا. ولا شك في أن السعي لتحقيق هذه المعايير سيكون صعباً، ويستغرق في بعض الحالات سنوات عديدة، إلا أن الاقتصاد والمجتمع سيصبحان أقوى وأكثر مرونة وقدرة على الصمود.



إن الكثير من الشركات والمؤسسات الحكومية في دول العالم تعلن عن حصولها على شهادة التميز تعبيراً عن جودة خدماتها وتميزها عن منافسيها. وفي الأردن ٣٩ شركة مسجلة فقط حصلت على شهادة ISO في عام ٢٠١٣، مقابل ١١١٩ في الإمارات العربية المتحدة و ٧١٨٦ في هنغاريا. وتمثل هذه الشركات التسع والثلاثين نسبة ٠,٣٪ فقط من جميع الشركات في الأردن. بالإضافة إلى ذلك، خلصت استراتيجية التصدير الوطنية إلى أن معظم الشركات الصغيرة والمتوسطة غير قادرة على الاستفادة من اتفاقيات التجارة الثنائية، لأن معاييرها ليست كافية لدخول الأسواق الأوروبية الكبيرة وأسواق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، على الرغم من عدم وجود حواجز تجارية. وتشمل المبادرات المحددة في هذه الرؤية:

- **منح حوافز ضريبية للشركات التي تنجح في الحصول على شهادة دولية لمنتجاتها أو خدماتها.** وسيساعد ذلك في تعويض تكلفة التدريب والامثال التي تتحملها الشركات في التقدم بطلب للحصول على الشهادة، ولكن سيتم منحها فقط كحسومات ضريبية مقابل الحصول على أدلة موثقة بالنجاح في الحصول على الشهادة ولفترة محددة.
- **استخدام الشركات بين القطاعين العام والخاص على نطاق واسع** عبر البنية التحتية والتدريب المهني ومجالات مختارة من توفير الخدمات الاجتماعية من أجل توفير التمويل لدعم التنمية. وكذلك - وهذا هو الأهم - من أجل استقطاب أفضل الممارسات، بما في ذلك ما يخص شكل مناهج التدريب وإجراءات إصدار الشهادات، لزيادة مهارات العمال الأردنيين في المستقبل.
- **فرض حصول عدد من الجهات الحكومية على شهادة معتمدة دولياً للمساعدة** على تقوية المؤسسات العامة. وسيطلب ذلك برنامجاً مخصصاً، يرتبط بمبادرات أخرى في هذه الرؤية، لرفع مستوى المرافق والأنظمة والعمليات وتدريب الموظفين.
- **تعزيز قدرات وزارة تطوير القطاع العام / معهد الادارة العامة لمساعدة المؤسسات الحكومية المختلفة لتحقيق المعايير العالمية**
- **تعزيز قدرات مركز الملك عبدالله الثاني للتميز.**

تعتبر الشفافية عنصراً بالغ الأهمية، بل إنها في الواقع شرط ضروري للتميز. وهي أيضاً أفضل آلية لتعزيز المساءلة، كما إنها تولد الثقة على كل المستويات، وتساعد على تقديم التزامات طموحة تستوجب نشاطاً وعملاً دؤوباً لتحقيقها. وتتضمن رؤية ٢٠٢٥ عدداً من مبادرات الشفافية المهمة، بما في ذلك:

- **إنشاء أنظمة إفصاح للكشف عن النتائج التي تم تحقيقها في بعض المرافق، وبالتالي تمكين المواطنين من الاطلاع عليها، لا سيما في مجالي التعليم والصحة.**
- **نشر التقارير السنوية للمؤسسات العامة** في توقيت مناسب لمساعدة وسائل الإعلام والمواطنين على تقييم النتائج التي تم تحقيقها والأهداف المنشودة بما يتيح تقييم الأداء على مستوى المؤسسات الحكومية.
- **نشر تقارير سير العمل بشأن تنفيذ هذه الرؤية** - من خلال موقع www.plan.gov.jo على مدى السنوات العشر المقبلة.

٥.١.٤.٢ تعزيز المنافسة، التنافسية وزيادة الإنتاجية

الأردن دولة صغيرة محدودة الموارد، والمجتمع السكاني الأردني مجتمع فتّي سريع النمو. وهذه المحددات تعني أن الأردن مضطر أن يصبح مركزاً إقليمياً للتجارة والاستثمار. وكما هو موضح أعلاه، فإن الأردن يقع في القلب الجغرافي لاقتصاد إقليمي تتجاوز قيمته ٣ تريليون دولار أمريكي ويضم ٣٨٠ مليون مستهلك.

ولتحقيق هذا الطموح، في المدى القصير والمتوسط، تشمل رؤية الأردن ٢٠٢٥ التوصيات التالية:

- **تنمية وتطوير الصناعة الوطنية من خلال تحديث السياسة الصناعية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨.** ولتمكين الصناعة المحلية من زيادة تنافسيتها في الأسواق التصديرية، يجب العمل على تطوير المنتجات الأردنية من خلال تعزيز المكون التكنولوجي في الصناعة المحلية وزيادة الترابطات الصناعية والقيمة المضافة فيها وتوفير العمالة الماهرة لها. ولأن الطاقة من أهم التحديات التي تواجه هذا القطاع، فلا بد من إيلاء اهتمام خاص بترشيد استخدام الصناعة المحلية للطاقة وتحفيزها لاستخدام مصادر الطاقة البديلة.
- **تنمية قطاع الخدمات** من خلال إقرار وتنفيذ الخطة الشمولية لتنمية قطاع الخدمات، التي تهدف إلى تعزيز تنافسيته، وإنشاء قاعدة بيانات وطنية لتجارة الخدمات.

• إطلاق فرق تنسيق العناقيد تحت المجلس الوطني للتنافسية والابتكار، لتسريع عملية تشكيل العناقيد بين الصناعات الداعمة وذات الصلة. وستتألف من غرف الصناعة والتجارة وجمعيات الأعمال القطاعية وممثلي الحكومة، وتعمل على وضع الآليات اللازمة لتحقيق الربط التشابكي للعناقيد وتوجيه مؤسسات التعليم والتدريب المهني لدعم احتياجات تنمية القوى العاملة في العناقيد.

• **تكثيف المبادرات الرامية إلى تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتنميتها**، وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والإبداع من خلال إقرار الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة ٢٠١٥-٢٠١٩، وتسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية كإقرار قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة. وينبغي كذلك تعزيز فرص حصول المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التمويل ورفع مستوى المهارات الريادية والإدارية فيها. ولا بد أن يترافق ذلك مع تضيق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل وبشكل متكامل مع كل من استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية، والاستراتيجية الوطنية للعلوم والابتكار.

• **تنمية التجارة الخارجية وجعل الأردن مركزا إقليميا للتجارة والخدمات اللوجستية** من خلال تحديث السياسة التجارية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، والعمل على فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية من سلع وخدمات، ورفع جودتها وتعظيم استفادتها من اتفاقيات التجارة الحرة للمملكة. ولتمكين الأردن من استثمار موقعه الجغرافي وميزاته التنافسية ليكون مركزا إقليميا للتجارة، يجب العمل على تطوير وتحسين إجراءات تيسير التجارة، بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية والمناطق الحرة، وتسهيل إجراءات الاستيراد وتوحيد مرجعيات الفحص، وزيادة السعات التخزينية.

• **مضاعفة الجهود الرامية لتحسين بيئة الأعمال للشركات الأردنية**، واستحداث الفرص الاستثمارية وتوزيعها على محافظات المملكة من خلال وضع خطة استراتيجية للاستثمار للأعوام العشرة القادمة، والاستمرار في تحسين المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات الناضجة لبيئة الأعمال والاستثمار بما يعزز ثقة المستثمرين، وتوفير البنية التحتية اللازمة بما في ذلك زيادة انتشار المدن الصناعية لتشمل جميع محافظات المملكة.

• **تعزيز سياسة المنافسة الوطنية وآليات حماية المستهلك** من خلال وضع سياسة للتمويل وحماية المستهلك للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨، والعمل على تفعيل لجنة شؤون المنافسة وتطوير آليات حماية المستهلك بهدف تعزيز دور الحكومة في الاقتصاد التنظيمي ومعالجة الممارسات المخلة بالمنافسة التي تسهم في رفع الأسعار بشكل غير مبرر، أو خفض جودة المنتجات والخدمات المقدمة للمستهلكين، وتحدد من قدرة الشركات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتوسيع نطاق أعمالها.

٦.١.٤.٢ تحقيق نمو مستدام وشامل

تشكل الاستدامة كما أوضحنا سابقا في هذه الرؤية، تحديا حاسما في عدد من المجالات. ولا بد أولا من تحقيق الاستدامة المالية طويلة الأجل، مما يعني استعادة توازن سليم بين الإيرادات والنفقات الحكومية، من خلال مجموعة من التدابير الضريبية وإجراءات الإنفاق. وهذا ما يعالجه ويتناوله برنامج الإصلاح المالي.

وعلى صعيد آخر يواجه الأردن تحديات كبيرة في مجال الحفاظ والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية المحدودة خاصة الماء والطاقة. وهناك موضوع الأمن الغذائي والاعتماد الكبير على المستوردات التي تجعل الأردن عرضة لصدمات العرض وتقلبات الأسعار العالمية.

للتصدي لتحديات الاستدامة هذه، توصي رؤية الأردن ٢٠٢٥ بعدد من المبادرات:

• **اتخاذ تدابير عاجلة لتحسين إدارة وتحصيل الإيرادات الحكومية**— بما في ذلك الاستثمارات في توسيع قدرات التحصيل والإنفاذ.

• **اتخاذ مجموعة من التدابير متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى تحقيق المزيد من الإصلاحات الهيكلية، لتقليل التكاليف، وتحسين الفعالية في القطاع العام**، بما في ذلك إعادة هيكلة الموارد البشرية في الخدمة المدنية، والاستعانة بالقطاع الخاص لتنفيذ بعض الأنشطة الحكومية غير الأساسية، وإعادة الاستثمار في مهارات وقدرات الموظفين في القطاع العام. وسيتمكن هؤلاء بفضل ذلك من استخدام الأنظمة والأدوات الحديثة للإدارة العامة على نحو أفضل، لتحقيق مكاسب الإنتاج والكفاءة على المدى الطويل.

• **استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لتأمين تمويل الخبرات الفنية اللازمة للاستثمار في توسعات البنية التحتية**— من أجل تعزيز إمدادات الطاقة وإدخال تكنولوجيات جديدة فعالة لتحسين الإنتاج والاستهلاك، مثلا من خلال تكنولوجيات الشبكات الذكية.

• **الاستثمار المستمر في مشاريع تنمية المحافظات**— من خلال صندوق تنمية المحافظات وغيرها من الأدوات لضمان أن يكون لدى المجتمعات المحلية في جميع أنحاء المملكة اقتصاد محلي مستدام، وقابل للاستمرار، وقادر على توفير فرص عمل للمجتمعات المحلية.

٢,٤,١,٧ تعزيز دور المؤسسات

ان النقص في المهارات الإدارية يعد أحد أهم المحددات الرئيسة في إدارة المؤسسات العامة، حيث تنصب جهود تعزيز الاداء من خلال التركيز على الجوانب الفنية وليس الإدارية. وينبغي التصدي لمشكلة النقص في مهارات الإدارة العامة ببذل مجهود على نطاق واسع خلال السنوات المقبلة، يشمل القطاعين العام والخاص. ويركز على تعزيز المهارات في الجوانب الإدارية كما الفنية. ولا بد كذلك من فحص قدرات المديرين في المستوى العالي والمتوسط و «إعادة تأهيلهم» بممارسات إدارية جديدة وعصرية، من مهارات إدارة الوقت إلى إدارة الأفراد. وهنا لا بد من الإشارة إلى ضرورة البناء على منظومة تقييم أداء شاغلي الوظائف العليا ومراجعتها وتطويرها. وقد جرى مؤخرا تطوير التعليمات المتعلقة بتقييم الأداء وما ينبثق عنها من نماذج خاصة.

مع وضع هذا التحدي في الاعتبار، تقترح رؤية الأردن عددا من المبادرات، وتشمل:

- **تحديث معهد الإدارة العامة-** لتمكينه من أن يكون مزوداً متخصصاً وعالي الجودة للتدريب الإداري للقطاع العام. وينبغي أن يتم هذا من خلال ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع مدرسة أو كلية دولية رائدة في مجال الخدمة المدنية، بحيث يتم اتباع منهجيات أفضل الممارسات الدولية. وحين يبدأ العمل، يمكن للمعهد توسيع عروض خدماته على أساس تجاري إلى القطاع الخاص، وتطوير عمله كمركز إقليمي للتميز، عن طريق تقديم برامج لأجهزة الخدمة المدنية في الدول المجاورة التي تحتاج إلى هذا النوع من الخدمات.
- **إنشاء المعهد الأردني لمديري الشركات-** ليكون بمثابة جمعية لمديري الشركات الأردنية المدربين والمعتمدين دولياً. ويجب أن تكون هذه مبادرة بقيادة وتنفيذ القطاع الخاص، ربما من خلال شراكة مع شريك دولي ذي مصداقية. ويمكن استخدامها بالاشتراك مع معهد الإدارة العامة لتدريب كبار المسؤولين الحكوميين في إطار التحضير لتعيينهم في مجالس المؤسسات والشركات الحكومية ومؤسسات الأعمال المرتبطة بالحكومة.

• إجراء ما يلزم من تعديلات لإضفاء الطابع المؤسسي على عملية صنع القرار في مركز الحكومة.

وتعتبر خطة إصلاح القطاع العام ٢٠١٣ وتفصيلها التنفيذية هي الإطار العام الذي تستند إليه رؤية ٢٠٢٥.

وباختصار، فإن المبادئ السبعة المذكورة هنا هي جزء لا يتجزأ من التوصيات في هذه الرؤية. ومن خلال تنفيذ المبادرات، سيبدأ المجتمع والاقتصاد بالبدء بالتحويلات المبينة أدناه والتي ستدعم بلورة نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

الشكل ٣٣: معايير تغيير نموذج التنمية

معايير تغيير نموذج التنمية

الأردن عام ٢٠٢٥		الانتقال من
المساءلة القانونية والأخلاقية	الإمتثال للقانون	تجنب سيادة القانون
تكافؤ الفرص	الإختيار بالجدارة	الواسطة والمحسوبية
ثقافة المواطنة الفاعلة	التشاركية	ثقافة الإستحقاق
محاكاة أفضل الممارسات العالمية	التميز	الإكتفاء بالمعايير المحلية
مركز إقليمي ديناميكي	التنافسية	اقتصاد محلي صغير
نمو مستدام وشامل	الإستدامة	العيش خارج قدراتنا المالية
عملية صنع قرارات مؤسسية	إضفاء الطابع المؤسسي	عملية صنع قرارات شخصية

٢,٥ الموارد المطلوبة

من أجل تحقيق الأهداف المرجوة المتعلقة بتحقيق الاستقرار والازدهار ، يجب العمل معا بأكبر قدر ممكن من الحكمة والاستدامة استنادا إلى المبادئ المبينة أعلاه لاستخدام الموارد المتاحة والقدرات. ويجب فعل هذا في الوقت الذي نتعرض فيه لقيود ومحددات بالنظر إلى الضغوط التي تواجه المالية العامة وتأثير عدم الاستقرار الإقليمي على الاقتصاد.

٢,٥,١ المياه والأراضي والموارد الطبيعية

اعتمد الاقتصاد الأردني لفترة ليست بالقصيرة على الموارد الطبيعية المحدودة. وبالنظر إلى المعطيات الجديدة، بات من الضروري إدارة المتاح من الأراضي الصالحة للزراعة من خلال ضمان التخصيص والتخطيط المدروس لاستخدام الأراضي. ونظرا لتدني حصة الفرد من مصادر المياه المتاحة حاليا، فلا بد من إيجاد مصادر جديدة من خلال التحلية (مشروع ناقل البحرين)، وتطوير مصادر غير تقليدية أخرى، واستدامة المياه الجوفية، وتعظيم الاستفادة من المياه السطحية من خلال بناء السدود (الحصاد المائي). ويتضمن محور رفع الكفاءة المالية للقطاع خفض الكلفة، من خلال تحسين كفاءة استخدام الطاقة والطاقة المتجددة، وتقليل سرقة وتسرب المياه. كما لا بد من البدء ببرنامج إصلاح هيكلي للقطاع يتضمن إعادة هيكلة في تعرفه المياه لتعكس القيمة الحقيقية للخدمة لما لذلك من آثار مهمة على قطاع الزراعة والصناعة. كما يجب أن تستمر الجهود لضبط وتنظيم الطلب على المياه من خلال مجموعة من الآليات والحوافز السعرية وغير السعرية. كما يجب التوسع في خدمات الصرف الصحي وتنقية المياه العادمة المنزلية والصناعية، وكذلك خدمات البنية التحتية اللازمة للري. ومن الأولويات أيضا إعادة هيكلة شبكات توزيع ونقل المياه لضمان وصول الخدمة بعدالة لكافة محافظات المملكة. وسيبدأ تطوير وادي عربة من منظور شمولي.

٢,٥,٢ المواطنون

كما هو موضح سابقا، فإن المواطن هو الثروة الحقيقية. وبالتالي فإن رؤية ٢٠٢٥ تركز بشكل كبير على السبل والوسائل لتعزيز إمكانية الحصول على وظائف، وزيادة مشاركة جميع المواطنين، وضمان أن تكون أسواق العمل مرنة وفعالة، حتى يحصل جميع القادرين والباحثين عن فرص العمل على وظيفة أو إدخالهم إلى سوق العمل عبر مبادرات التشغيل الممكنة. وفي هذا السياق، يجب الاهتمام بموضوع البطالة على مستوى المحافظات وتباينها بين المحافظات، مع الانتباه إلى الفروق في مستويات البطالة بين مراكز المحافظات والألوية التابعة لها. إن تحقيق تقدم للحد من التباين يجب أن يكون أحد الأهداف التي ستسعى هذه الرؤية لتحقيقها.

إن معالجة مشكلة الاحتياجات التدريبية للشباب الأردنيين لن تكون كافية بحد ذاتها. فالاقتصاد بحاجة أيضا للنمو لتسهيل إيجاد فرص عمل جديدة في الاقتصاد. وبالتالي، فإن تسخير الإمكانيات الكاملة للشعب الأردني على نحو أفضل يتطلب مجموعة متكاملة من الإصلاحات:

- هناك حاجة إلى النمو الاقتصادي المدفوع بالقطاع الخاص لإيجاد فرص عمل جديدة.
- يجب أن يكون إصلاح نظام التعليم أولوية وطنية، من أجل إعداد الشباب الأردنيين لدخول سوق العمل على نحو أفضل، لا سيما في مجال الفرص المهنية، وتلك المتاحة بالفعل وتتطلب مهارات متوسطة.
- يجب أن تتغير المواقف والاعتقادات – في أوساط الشباب والأهالي – فيما يتعلق بالآراء السائدة حول وظيفة «لائقة» للأردني. إذ لا يمكن بناء الأردن اعتمادا فقط على المهندسين والأطباء. ويجب أن يرى الأردنيون فرصا مهنية أخرى باعتبارها وظائف قيمة أيضا في اقتصادنا ومجتمعنا.
- يجب أن تتغير الكلفة النسبية للعمالة الأردنية والأجنبية، بحيث يكون هناك حافز أقوى للشركات لتوظيف الأردنيين وتفضيلهم على غير الأردنيين.
- يجب أن يتم تحفيز الذين يعملون في القطاع غير الرسمي للتحويل إلى الاقتصاد الرسمي، حيث سيحظون بتغطية جيدة من قبل الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، ويسهمون في تطوير الأردن من خلال دفع الضرائب. وهذا يتطلب توفير حوافز مناسبة لتشجيع الانتقال.

٢,٥,٣ البنية التحتية

حقق الأردن على مدى العقدين الماضيين تحسنا كبيرا في رفع مستوى شبكات البنية التحتية الوطنية من حيث النطاق والجودة، بما في ذلك شبكة الطرق الوطنية، وشبكات الكهرباء، والمياه وشبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الوطنية. وتتمتع المملكة الآن ببنية تحتية متطورة، ويعتبر مطار الملكة علياء الدولي الجديد واحدا من أحدث المطارات في العالم، كما يجري الآن توسيع الطاقة الاستيعابية لميناء العقبة. وقد تم تعزيز شبكات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكات النقل في المملكة من خلال استثمارات حديثة، مثل

توسيع طريق مطار عمان، و توسعت شبكات الطاقة والمياه الوطنية مع استكمال المشاريع الرئيسية، مثل خط أنابيب مياه الديسي، ومحطة توليد الكهرباء في منطقة المناخر التي تم افتتاحها في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٤ بقدرة ٢٥٠ ميغاواط.

هذه الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية بالغة الأهمية لتعزيز قدرة الاقتصاد على تحقيق نمو مستقبلي. وتتطلب الاحتياجات التمويلية التفكير بوسائل تمويلية مبتكرة تستفيد من القوانين السائدة والجديدة التي تم إقرارها، مثل قانوني الاستثمار والشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٤,٥,٢ الموارد المالية

من بين جميع الموارد اللازمة لتنفيذ هذه الرؤية والمضي قدما نحو تحقيق النتائج المرجوة بحلول عام ٢٠٢٥، تعتبر الموارد المالية هي الأكثر تقييدا. لا يملك الأردن مخزونا كبيرا من السلع الاستراتيجية مثل النفط، ولا يوجد ثروة وطنية متراكمة كذلك التي تعتمد عليها الكثير من الدول في منطقتنا لتحقيق تطلعاتها في مجال التنمية الوطنية. بدلا من ذلك، يتم الاعتماد بشكل كبير على مساعدات التنمية الخارجية التي تمثل ٤-٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي السنوي.

وفي حين أن الأردن تلقى مساعدة مالية من بعض الجهات المانحة والأصدقاء الإقليميين في دول مجلس التعاون الخليجي، إلا أن استعادة التوازن المالي يتطلب تركيزا ثابتا على تحقيق الاستدامة المالية على المدى الطويل، ولتقليل الديون وحالات العجز، على الحكومة مواصلة المضي قدما بتنفيذ عدد من تدابير الإصلاح التي تهدف إلى خفض النفقات وزيادة الإيرادات الحكومية.

ولا شك في أن برنامج الإصلاح المالي الذي وضعته وزارة المالية، والذي ستلحق به برنامجا تنفيذيا، يشكل المدخل الصحيح لتحقيق الاستقرار المالي المنشود.

٥,٥,٢ التمويل غير الحكومي للتنمية الوطنية

هناك عدد من الأدوات غير الحكومية التي يمكن الوصول إليها خلال العقد المقبل، للمساعدة في تمويل أولويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويجب استخدام تلك الأدوات لتمويل كل من «البنية التحتية الصلبة» للاقتصاد، كمحطات توليد الطاقة والطرق، و «البنية التحتية الناعمة»، مثل برامج التدريب لزيادة المهارات، والبرامج الهادفة للتعامل مع القضايا الاجتماعية التي يصعب حلها، مثل بطالة الشباب وحوادث الطرق والإصابات.

هناك عدد من قنوات التمويل غير الحكومي المهمة والناشئة، التي علينا تجربتها خلال العقد المقبل، من شأنها تخفيف الضغوط عن الموازنة العامة:

١. الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر.

٢. الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٣. أدوات التمويل الإسلامي بما فيها الصكوك.

٤. النماذج الجديدة من التمويل الاجتماعي، بما في ذلك سندات الأثر الاجتماعي.

٥. المسؤولية الاجتماعية للشركات.

٦,٥,٢ الاستثمار المحلي والأجنبي

من خلال النظام البنكي والمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، يمكن استخدام مدخرات الأردنيين للمساعدة في تمويل مشاريع وبرامج ذات أهمية وطنية، حال ثبوت جدواها المالية، مع وجود الضمانات الكافية لتلك الأطراف المساهمة.

كذلك يلعب الاستثمار الأجنبي دورا حيويا في دعم تنمية جميع الاقتصادات في جميع أنحاء العالم. فهناك موجودات رأسمالية بقيمة ٢٥ مليار دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، بحسب بيانات عام ٢٠١٢، تمثل أكثر من نحو ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي. وغني عن البيان أن المستثمرين الأجانب كانوا على الدوام شركاء استراتيجيين للأردن.

ويجب إدراك أن الأردن ينافس اقتصادات أخرى لكسب اهتمام والتزام المستثمرين الأجانب. وللنجاح في ذلك، يجب توفير بيئة تنظيمية أكثر جاذبية واستقرارا من خيارات الاستثمار البديلة المتاحة لهم، بحيث تضمن هذه البيئة تكاليف معاملات منخفضة وعمال مهرة يعملون بجد. وقد ذهب قانون الاستثمار الجديد الذي وُجد المرجعيات الاستثمارية بهذا الاتجاه. ويبقى التطبيق العملي هو الترجمة الحقيقية لهذا التوجه.

يفضل المستثمرون - بطبيعة الحال - الوجهات الاستثمارية التي توفر سوقاً محلية كبيرة وفرصاً للتصدير. وبالنظر إلى أنه لا يمكن للأردن توفير سوق محلية كبيرة، فيجب التفوق في الأداء على المنافسين بهامش كبير في الجوانب التي يقرر بموجبها المستثمرون الأجانب اتخاذ قرارات الاستثمار لصالح الأردن. وعلاوة على ذلك، إذا كان الأردن مركزاً إقليمياً لعدد من الأسواق الكبيرة - مثل العراق وسوريا والسعودية ومصر - فيجب أن تكون صلات النقل إلى تلك الأسواق والبنية التحتية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات متميزة ومتطورة مقارنة بدول العالم.

٧,٥,٢ الشراكات بين القطاعين العام والخاص

يجري استخدام الشراكات بين القطاعين العام والخاص في جميع أنحاء العالم لأكثر من ثلاثة عقود. وقد توسعت من التركيز الأولي على «البنية التحتية الصلبة» مثل الطرق ومحطات توليد الطاقة لتشمل «البنية التحتية الناعمة» مثل المدارس والمستشفيات. وهناك الآن نماذج متطورة لتنظيم ترتيبات التمويل التعاونية وتسليم المشاريع هذه بين الحكومة والقطاع الخاص، من أجل تقاسم المخاطر والمنافع المالية على نحو متناسب.

إن هيكلة الإشراف على مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مهمة معقدة تتطلب مزيجاً من الخبرات القانونية والمالية والهندسية، وخبرة إدارة المشاريع. وللنجاح في التفاوض بشأن ترتيبات مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص مع مستثمرين أجانب، على الحكومة الاستثمار في الكفاءات متعددة التخصصات وأن تكون على استعداد لتوظيف متخصصين خارجيين لتقديم المشورة للحكومة بشأن آليات تقاسم المخاطر والمكافآت بشكل مناسب. ويجري حالياً تطوير هذه القدرات في وزارة المالية، في وحدة الشراكة التي أسست بموجب قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

٨,٥,٢ التمويل الإسلامي

إن التمويل الإسلامي قطاع سريع النمو ومقبول على نطاق واسع في ميدان الخدمات المالية العالمية. ويجري الآن إنشاء مراكز عالمية للتميز للتمويل الإسلامي. وهناك مراكز ناشئة أيضاً من هذا النوع في كوالالمبور والبحرين ودبي ولندن. وسوف يشهد العام ٢٠١٥ أول عملية لإصدار صكوك لتمويل بعض الاحتياجات التمويلية للحكومة.

٩,٥,٢ التمويل الاجتماعي

يجري الآن في المملكة المتحدة والولايات المتحدة تبني آليات تمويل جديدة مبتكرة، تعرف باسم سندات الأثر الاجتماعي، لتمويل برامج تهدف إلى التصدي للمشاكل الاجتماعية التي يصعب حلها، مثل الأمراض المعدية، وتحديات السلامة على الطرق. وتعني هذه الترتيبات، التي تعرف أيضاً باسم عقود الدفع مقابل الأداء، أن الحكومة تدفع كلفة برنامج ما إذا ثبت أنه يحقق النتائج المرجوة. ولا تتحمل الحكومة خطر الفشل، كما هو الحال في تمويل الموازنة للبرامج الاجتماعية من خلال الوزارات، ولكن يتحمله مستثمرون من طرف ثالث، يوفرون رأس المال الأولي وغيره من وسائل التمويل اللازمة لإطلاق البرنامج وتوفر الحكومة البيئة الملائمة، والالتزام بالسداد حال النجاح.

بهذه الطريقة، تساعد سندات الأثر الاجتماعي الحكومات على حل العديد من المشاكل في الوقت نفسه. ذلك أن الحكومة تدفع فقط حين يتم تحقيق نتائج محددة تظهر في العادة بعد عدة سنوات. ويتم توفير إدارة وتقديم الخدمات المقدمة إلى فئة مستهدفة من قبل منظمة من منظمات المجتمع المدني، وليس من قبل الحكومة. وإذا نجحت، تكون الحكومة قد حققت تقدماً في حل بعض المشاكل. وإذا لم ينجح النهج الجديد، فلن تكون الحكومة قد أنفقت مبالغ كبيرة من المال. ومع تنامي استخدام وتطور سندات الأثر الاجتماعي على الصعيد الدولي، يجب أن يملك الأردن القدرة على استكشاف إمكانيات تطبيقها على بعض تحديات التنمية في المملكة.

١٠,٥,٢ المسؤولية المجتمعية للشركات

على مدى العقد الماضي، توسعت برامج المسؤولية المجتمعية للشركات في الأردن، ولدى العديد من كبريات الشركات في الأردن برامج للمسؤولية الاجتماعية للشركات توفر مصدراً حيوياً لتمويل أنشطة في مجالات مختلفة. وهناك أيضاً العديد من المؤسسات الخيرية في المملكة، بما في ذلك عدة مؤسسات ومبادرات تدعم برامج ومبادرات تنمية المجتمع المدني، والتعليم، والخدمات الاجتماعية، وبرامج ومبادرات ريادة الأعمال الاجتماعية للفقراء.

يجب أن يكون جميع المشاركين في سبل التمويل المختلفة هذه مشاركين نشطين في المساعدة على تنفيذ هذه الرؤية. وعلى الحكومة وضع آليات مناسبة للتشاور والتعاون من أجل التقييم والتحقق من استدامة نماذج للتمويل المختلفة للمبادرات الواردة في هذه الرؤية.

٦,٢ تطوير البيئة التمكينية

من العوامل الأساسية لنجاح الأردن في تنفيذ نموذج جديد للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (على النحو المقترح هنا) المواءمة الواضحة بين أصحاب المصلحة الرئيسيين بشأن اتجاه وحجم ومدى الحاجة للتغيير المطلوب.

ولكي تنجح هذه الرؤية، يجب وضع عدد من الشروط المهمة على المدى القصير من أجل التمكن من التنفيذ الكامل والفعال للمبادرات ذات الأولوية المحددة في هذه الرؤية على المدى الطويل حتى عام ٢٠٢٥.

هذه الشروط التمكينية المهمة هي:

١. إجماع بين أصحاب المصلحة الرئيسيين- السلطة التنفيذية، والسلطة التشريعية، والمجتمع المدني، ومجتمع الأعمال- بشأن المتطلبات والمبادئ الأساسية لنموذج التنمية الاقتصادية والاجتماعية الجديد.

٢. اتفاق بشأن مدى الحاجة للإسراع في تنفيذ الإصلاحات.

٣. فعالية وكفاءة عملية صنع القرار في الحكومة والبرلمان على أساس تحليلات عالية الجودة تستند إلى البراهين والبيانات.

٤. مواصلة تطوير القيادة والإدارة في القطاع الحكومي.

٥. مواطنة ومشاركة فاعلة من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المشاركة في النقاش والحوار حول القضايا والتحديات الوطنية الرئيسية، وتحليل متوازن من قبل وسائل الإعلام لصالح تمكين النقاش العام المطلع المدروس.

٦. شراكات فعالة وموجهة مع الجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية من أجل توجيه المساعدات المالية والفنية المتاحة إلى المبادرات ذات الأولوية الواردة في هذه الرؤية.

٧. شراكة استراتيجية مع القطاع الخاص، بما في ذلك المستثمرين الأجانب من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص، التي تشجع الالتزام على المدى الطويل، وتطوير معايير الجودة، وتقاسم المخاطر بشكل متناسب بين الحكومة والمستثمرين.

٨. توفير الاستقرار التشريعي وزيادة المصداقية والقدرة على التنبؤ بالتعديلات التشريعية.

استناداً إلى «خارطة الطريق» المبينة في هذا الفصل، فإن القسم التالي من هذه الرؤية يعرض المبادرات ذات الأولوية التي يجب متابعتها من قبل الحكومات المتعاقبة، مع الدعم والمشاركة النشطين من قبل المواطنين والقطاع الخاص وقطاع المجتمع المدني.



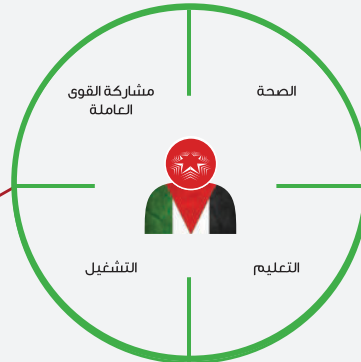
القسم الثاني



المجتمع



المواطن



الأعمال



الحكومة



إطار إدارة الأداء للتنفيذ

تستهدف «رؤية الأردن ٢٠٢٥» تحقيق نتائج تشمل جميع المواطنين الأردنيين. وكما هو مبين في الجزء الأول من هذه الوثيقة، يمكن للحكومة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص تنفيذ العديد من الأنشطة التدريبية وبناء القدرات ووضع أنظمة جديدة لتكنولوجيا المعلومات، وتمويل الجمعيات المحلية والأنشطة التطوعية، إلا أن هذا يختلف عن تحقيق نتائج تنعكس على مستوى حياة المواطن.

إن «تخريج شباب أردنيين مزودين بالمهارات اللازمة للنجاح في الحياة والالتحاق بسوق العمل» هو مثال على نتيجة (تعليم) مرغوبة من قبل جميع الأردنيين. وعلى النحو الموضح أدناه، هناك العديد من المدخلات والأنشطة المطلوبة لتحقيق هذه النتيجة المرجوة التي منها على سبيل المثال:

- معلمون على سوية عالية من التأهيل.
- بيئة مدرسية ملائمة تتوفر فيها المتطلبات الرئيسة من مكتبات ومختبرات ووسائل الاتصال.
- مشاركة نشطة من أولياء الأمور لإبداء الرأي في المناهج الدراسية وفي المسائل الحياتية.
- مناهج مدرسية تطور المهارات والقدرات المطلوبة من الشباب لتهيئتهم للانخراط في المجتمع.
- دعم ومشاركة المجتمع المحلي لغرس القيم الوطنية في الشباب.
- مشاركة القطاع الخاص من خلال التدريب العملي والتوجيه المهني وغيرها من الأنشطة الضرورية، لبناء قدرات الشباب وتمكينهم من الدخول إلى سوق العمل.
- وفيما يلي بيانات بالنتائج المنشودة لجميع أولويات التنمية في هذه الرؤية.

الشكل ٣٤: رؤية الأردن ٢٠٢٥ – النتائج المرجوة

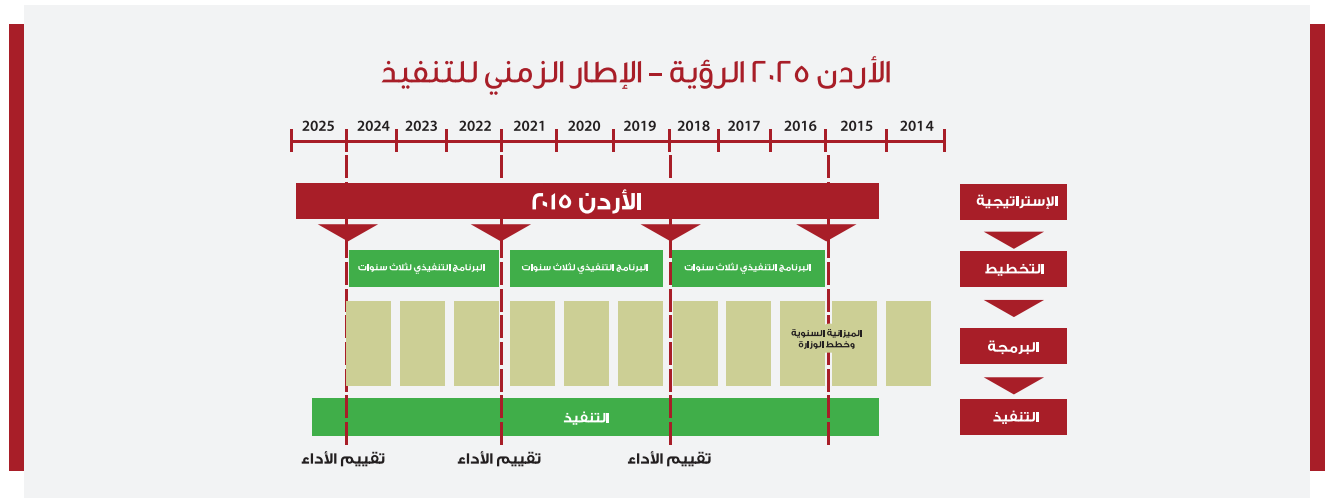
المواطن	المجتمع	الأعمال	الحكومة
مواطنون متممون ومشاركون	مجتمع آمن ومستقر	قطاع خاص ديناميكي ومنافس عالمياً	حكومة ذات كفاءة وفعالية
الصحة	سيادة القانون	التجارة والتنافسية	إستقرار الإقتصاد الكلي
مستوى صحي مرتفع	الثقة بالقانون والالتزام بأحكامه	مركز إقليمي قادر على المنافسة	خدمات مالية تحافظ على ثقة المستثمرين والأسواق
التعليم	المواطنة الفاعلة	بيئة الأعمال	حجم وجودة خدمات القطاع العام
أردنيون يمتلكون المهارات للنجاح	مجتمع فعال مبني على مواطنة فاعلة	بيئة تشريعية فعالة ومستقرة	خدمات حكومية فاعلة وقائمة على العدالة، وتركز على المواطن
مشاركة القوى العاملة	الأسر والمجتمعات المحلية	رأس المال من أجل النمو	الإدارة/التنسيق
أردنيون يشاركون بفعالية في الإقتصاد	أسر ومجتمعات محلية متماسكة	تأمين رأس مال لدعم الأعمال والمشاريع التنموية	التميز في صنع السياسات وتطبيقها على الصعيد الحكومي
التشغيل	الفقر والحماية الإجتماعية	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشفافية/المساءلة
فرص عمل لائقة ومجزية للأردنيين	حماية وتمكين المحتاجين في المجتمع وتوفير الحياة الكريمة	بيئة داعمة ومحفزة لتأسيس الأعمال	المؤسسات الحكومية ومسؤولة أمام البرلمان والمواطنين وتعمل بشفافية
	السلامة والأمن	مساهمة العنقيد في النمو	أمن الموارد
	مجتمع آمن	عناقيد منافسة إقليمياً، تشجع التصدير وتوفر فرص عمل للأردنيين	إدارة مستدامة طويلة الأمد لإحتياجات الغذاء والطاقة والمياه
			البنية التحتية
			بنية تحتية بمواصفات عالمية تدعم التنمية

تتبع وقياس تنفيذ النتائج

يقدم هذا الفصل المبادرات والأولويات استناداً إلى تقييم التحديات، وسيتم تحديد المبادرات ذات الأولوية لكي تتمكن وحدة التنفيذ التابعة لرئيس الوزراء من متابعة السير فيها. وتم اختيار عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية والتي سيتم قياس التقدم في التنفيذ بناءً عليها لقياس مدى وسرعة الإنجاز فيما يخص تحسين النتائج.

تم اختيار عدد من مؤشرات الأداء الرئيسية في كل قسم لقياس التقدم. وحيثما كان ذلك ممكناً، تم اختيار مؤشرات أداء رئيسية موضوعية ومستخدمة من قبل جهات دولية. ويهدف هذا إلى ضمان الشفافية في قياس التقدم. وسوف تعكس البرامج التنفيذية التي سيتم إعدادها استناداً إلى هذه الرؤية قياس التقدم في المدى القصير والمتوسط. وتم تقسيم الفترة الزمنية التي تغطيها الرؤية إلى ثلاث مراحل بحيث يتم تقييم كل مرحلة والوقوف على أبرز ما تحقق أو لم يتحقق فيها لضمان الاستمرارية بالسياسات والمبادرات الواردة فيها.

الشكل ٣٥: إطار التنفيذ الزمني





الاستقرار الاقتصادي الكلي

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز إدارة الإيرادات الضريبية وتحسين عملية التحصيل	مراجعة التشريعات الحكومية المتعلقة بالإيرادات، ومنها التشريعات الضريبية، بما يحقق مزيداً من العدالة في توزيع الأعباء الضريبية وتعزيز الإيرادات الحكومية.
	تعزيز قدرات الدوائر الضريبية، بما فيها دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، وبخاصة فيما يتعلق بالتفتيش الضريبي والضرائب على الشركات والمبيعات.
	تفعيل آليات تحصيل المتأخرات المتراكمة المستحقة للحكومة على مختلف الجهات.
	إجراء تقييم دوري لبيان أثر القرارات المالية المتعلقة بتعزيز الإيرادات وأثر تعديل القوانين الضريبية في تحقيق الأهداف الاقتصادية.
توسيع استخدام الأنظمة الإلكترونية لتحصيل الإيرادات	تحسين بيانات ضريبة الدخل على مستوى الأسرة عن طريق إلزام جميع الأسر الأردنية بإيداع إقرار ضريبي سنوي حتى لو كان دخل الأسرة قد أعفي من ضريبة الدخل.
	توسيع استخدام التقنيات وتكنولوجيا المعلومات في تحصيل الإيرادات العامة بهدف تسهيل إجراءات التحصيل مثل نظام المدفوعات الوطني والتسديد من خلال البطاقات الإلكترونية.
	توسيع تطبيق نظام الأبنية والأراضي الإلكتروني على جميع البلديات بما فيها أمانة عمان الكبرى وشمول الإيرادات ورخص المهن والرسوم الأخرى في النظام.
	تطبيق نظام الماسح الدولي (باركود) في تحصيل القسائم المالية.
الحد من الإعفاءات وتشديد أحكام الإعفاء	الحد من الإعفاءات الضريبية ووضع شروط واضحة لها.
	إعلان قرارات الإعفاء الصادرة عن مجلس الوزراء والأسباب وراء المنح.
الإنفاق الرأسمالي	المتابعة الدورية لإنفاق المخصصات الرأسمالية بحيث تستخدم في الجوانب ذات الأثر الإيجابي على النمو الاقتصادي.
	التركيز على إقامة المشاريع الرأسمالية من خلال المنح أو مشاريع الشراكة، أو الصكوك الإسلامية في الموازنة العامة وموازنة الوحدات الحكومية المستقلة.
	مراجعة التشريعات المالية بما يحقق مزيداً من الانضباط المالي.
	إعداد آلية تضمن عدم تراكم الالتزامات المالية والمتأخرات على الوزارات والدوائر الحكومية وذلك بالتقيد بالإنفاق حسب المخصصات المرصودة لها في الموازنة العامة إلا في الحالات الاستثنائية وحسب الأصول.
مراجعة آليات وإجراءات ترشيد وضبط النفقات العامة	إعداد آليات فاعلة لترشيد النفقات التشغيلية، وبخاصة في كميات استهلاك نفقات الكهرباء والمياه والمحروقات وضبط نموها في الوزارات والدوائر والوحدات الحكومية والجامعات الرسمية والبلديات.
	مراجعة شاملة لتخفيض كلفة الأبنية المستأجرة من قبل الحكومة، سواء داخل المملكة أو خارجها كالسفارات وغيرها وإعداد خطة تدريجية للاستخدام الأمثل للأبنية المستأجرة والتحول التدريجي لملكية الأبنية الحكومية في ضوء الأولويات والموارد المالية المتاحة.
	اتخاذ التدابير اللازمة والخطط الزمنية لتخفيض الفاقد في الكهرباء والمياه والمحروقات.
	مراجعة سياسة الدعم الحكومي وضبط آلية توجيهه إلى مستحقيه.
توسع استخدام الأنظمة الإلكترونية في ترشيد النفقات	متابعة تنفيذ الأبعاد المالية لقرارات الحكومة في إعادة هيكلة ودمج وإلغاء بعض الهيئات والمؤسسات الحكومية.
	مراجعة شاملة للكلف المالية السنوية لمساهمات الحكومة في المؤسسات والمنظمات الدولية وتقييم المنافع المباشرة وغير المباشرة المتحققة منها.
	تطبيق نظام إلكتروني للمشتريات الحكومية.
	تطبيق نظام إلكتروني لإدارة المخزون والمستودعات الحكومية بهدف الاستخدام الأمثل للموارد الوطنية وعدم شراء اللوازم الحكومية في حال وجود فائض منها في الدوائر الأخرى.
تخفيض عجز الموازنة العامة	تطبيق نظام إلكتروني للمركبات والمعدات والآليات الحكومية بما يتماشى مع نظام تتبع وإدارة المركبات الذي تقوم الحكومة بالعمل على التحضير لاستخدامه.
	إجراء مراجعة دورية لخطة إطفاء الخسائر السنوية لشركة الكهرباء الوطنية.
	المعالجة التدريجية لعجز سلطة المياه ضمن خطة زمنية محددة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
إدارة الدين العام والتمويل	مراجعة قانون الدين العام وإدارته بما يتماشى مع الممارسات الدولية ووضع ضوابط لسقوف الدين سواء للحكومة المركزية أو كفالة الوحدات المستقلة كالكهرباء والمياه.
	استكمال التعديلات التشريعية اللازمة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في اتفاقات شراكة مع القطاع العام لتنفيذ المشاريع التنموية الكبرى في القطاعات الرئيسية.
	مراجعة دورية لأدوات التمويل الخارجية والداخلية بما يحقق تخفيض دوري على كلف التمويل.
	الاستغلال الأمثل للمنح المالية المقدمة للأردن و التنسيق مع الجهات المانحة للحصول على منح خارجية للحد من تفاقم العجز
تعزيز الرقابة المالية	تحديث التشريعات المتعلقة بالتدقيق والرقابة المالية لتتماشى مع الممارسات الدولية.
	استكمال تنفيذ نظام معلومات الإدارة المالية التابع للحكومة (GFMIS) ليشمل جميع الوزارات والدوائر الحكومية، وإعداد نظام إلكتروني جديد لإدارة المعلومات المالية للوحدات المستقلة
	مواصلة جهود الحكومة لتعزيز عمليات إدارة المالية العامة.
	تفعيل آليات الرقابة على المال العام وتوسيع نطاقها.
	تعزيز وتأهيل العاملين في المجال المالي والرقابي الحكومي.
	متابعة الإجراءات اللازمة لاشتراط اجتياز الموظف لبرنامج المحاسب الحكومي، قبل مباشرة الأعمال المالية.
تعزيز الشفافية والإفصاح المالي	إعداد الخطة التنفيذية لتطبيق معايير الرقابة الدولية في القطاع العام.
	إقرار برنامج جديد خاص بالمدقق الداخلي للقطاع العام.
	إعداد تعليمات وأسس جديدة تحكم آلية تسمية ومتابعة وتقييم ممثلي الحكومة في الشركات التي تساهم فيها الحكومة.
	إصدار الحساب الختامي للحكومة المركزية والحساب الختامي للوحدات المستقلة بشكل مبكر وقبل إنقضاء المدة الدستورية المحددة، وتضمينه مقارنة بالإنجازات مع الأهداف ومؤشرات الأداء الرئيسية والمعايير المحددة.
	الالتزام بنشر البيانات المالية وفق معايير نشر البيانات المالية الدولية، والالتزام بنشر بيانات المالية العامة شهرياً في موعدها دون تأخير.
إعداد الموازنة العامة	إضافة البيانات المالية للوحدات الحكومية المستقلة ضمن بيانات المالية العامة التي تنشر شهرياً للحكومة المركزية.
	زيادة مستوى الشفافية في نشر البيانات المالية لتشمل البلديات والجامعات وسلطة منطقة العقبة والشركات المملوكة للحكومة.
	الاستمرار في بناء الإصلاحات نحو التنفيذ الكامل لعملية إعداد الموازنة القائمة على النتائج.
	رصد احتياطي تخطيط في إطار الإنفاق متوسط المدى للسنوات التأشيرية بحيث يسمح بتخصيص موارد مالية لمشاريع ومبادرات جديدة في الموازنة اللاحقة.

مؤشرات الأداء الرئيسية - الاستقرار المالي والكلي

السيناريو المستهدف

يعكس هذا السيناريو وجهة نظر وزارة المالية في تطبيق المبادرات الواردة أعلاه وأثر هذه المبادرات على النمو الاقتصادي، وتطورات عجز الموازنة العامة والمديونية. ويفترض هذا النموذج المالي حصول قفزات في الأداء الاقتصادي اعتماداً على استجابة الاقتصاد الوطني للتحسينات المزمع اتخاذها خلال السنوات القليلة القادمة بالتعاون مع القطاعات الاقتصادية الأخرى:

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	٣,١٪	٤,٩٪	٦,٩٪	٧,٥٪
(%) معدل الإيرادات المحلية للنفقات الجارية	٨٦,٤	١٠٠,١	١١٤,٠	١٣٠,٠
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) بعد المنح	(٣,٥)	(١,٢)	(٠,٨)	٠,٠
عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%) قبل المنح	(٨,١)	(٤,٠)	(١,٠)	٠,٠
(%) عجز الوحدات الحكومية	(٥,٠)	(٢,٠)	٠,٠	٠,٠
عجز الموازنة المجموع (%) بعد المنح	(٨,٥)	(٣,٢)	(٠,٨)	٠,٠
نسبة إجمالي الدين العام (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) (%)	٨٢,٣	٧٦,٠	٥٧,٠	٤٧,٤

مبادرات حجم وعمل الحكومة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير هيكلية الجهاز الحكومي وإصلاح البيئة التنظيمية	الاستمرار في تنفيذ برنامج تطوير أداء الجهاز الحكومي ٢٠١٤-٢٠١٦ بمحاوره ومضامينه الرئيسية والبناء عليها وتطويرها.
	البناء على ما تم إنجازه في تنفيذ برامج إعادة هيكلة الجهاز الحكومي للوصول إلى جهاز حكومي يتسم بالرشاقة ويحقق الكفاءة والفاعلية في تنفيذ المهام من خلال عمليات الدمج والإلغاء وتغيير الارتباط ونقل المهام وتوحيد الهيئات التنظيمية والرقابية في القطاعات.
	العمل على زيادة نسبة شاغلي الوظائف الفنية المتخصصة مقابل الوظائف المساندة (فني، إداري).
	الاستمرار في بناء القدرات المؤسسية في مجال إدارة وتخطيط الموارد البشرية ورفع قدرات وحدات الموارد البشرية في الجهاز الحكومي.
	مراجعة وتطوير الأطر التشريعية الناعمة لعمليات إعادة الهيكلة وتطوير الهياكل التنظيمية لمؤسسات الجهاز الحكومي (قانون إعادة هيكلة مؤسسات ودوائر حكومية، نظام استحداث الدوائر الحكومية وتطوير الهياكل التنظيمية).
تطوير الحكومة الإلكترونية	الإسراع في تنفيذ الخدمات الذاتية للمواطن من خلال استخدام واجهات الحكومة الإلكترونية كما هو موضح في استراتيجية الحكومة الإلكترونية ٢٠١٤-٢٠١٦
	تعميم استخدام الأنظمة المحوسبة في الوزارات والمؤسسات والدوائر الحكومية، التي تتيح الربط الإلكتروني مع باقي الأنظمة المحوسبة المعمول بها في المؤسسات والدوائر الحكومية الأخرى
	جمع المواقع الإلكترونية الحكومية في بوابة موحدة للحكومة مع مظهر وهيكلي متنسق لمواقع الوزارات والدوائر الفردية وإعداد استراتيجية الحكومة الإلكترونية للأعوام ٢٠١٥-٢٠١٨.
	إصدار وتطوير التشريعات اللازمة لتقديم الخدمات إلكترونياً دون الحاجة لمراجعة المواطنين شخصياً (قانون المعاملات الإلكترونية)
	زيادة التوعية بالحكومة الإلكترونية على المستوى الوطني لتشمل المواطنين، الأعمال، والمؤسسات الحكومية.

مؤشرات الأداء الرئيسية- حجم وعمل الحكومة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
فعالية الحكومة	٤٩,٨٪	٥٥٪	٦٠٪	٦٥٪
ترتيب الحكومة الإلكترونية في تقرير الأمم المتحدة	٣٠	٢٥	٢٢	٢٠ Top
المؤسسات التي تنفذ وتستخدم نظام معلومات إدارة الموارد البشرية	غير متوافرة	٧٠٪	٩٠٪	١٠٠٪
درجة: هل القانون الذي يوجه الإدارة والخدمة المدنية فعال؟	٥٦	٥٦	٧٠	٧٥
نسبة شاغلي الوظائف المساندة من إجمالي شاغلي الوظائف	-	٣٥٪	٣٠٪	٢٥٪

مبادرات أداء القطاع العام/ الشفافية والمساءلة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
دعم آلية صنع القرار في مجلس الوزراء	عقد خلوة مرتين في السنة لمجلس الوزراء، والأمناء العاميين وغيرهم من رؤساء المؤسسات للتركيز على الأولويات الاستراتيجية الحكومية ومبادرات الإصلاح الرئيسية. مأسسة دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتباره مجلساً استشارياً من الخبراء ليكون "تحت الطلب" حسب تقدير مجلس الوزراء.
	تعزيز قدرات رئاسة الوزراء للإشراف والمتابعة، وذلك ضمن المحاور التالية: • إعادة هيكلة وحدة التنفيذ (الإنجاز) التابعة لرئيس الوزراء في رئاسة الوزراء، لدعم الوزارات في تحقيق المبادرات المعلنة ذات الأولوية لرئيس الوزراء • استحداث دائرة السياسات الاستراتيجية لمساعدة مجلس الوزراء والوزارات والمؤسسات الحكومية، مع التركيز على القضايا الأكثر أهمية ومنحها الوقت الكافي في البحث والنقاش • تعزيز قدرات الأمانة العامة لمجلس الوزراء وإعداد دليل عمل ضمن أفضل الممارسات فيما يخص المداولات واجتماعات مجلس الوزراء.
تعزيز ممارسات الشفافية والمساءلة في مؤسسات القطاع العام	إعادة إطلاق www.plan.gov.jo ليكون البوابة المركزية لمتابعة الخطط والتقدم المحرز في التنفيذ من قبل المواطن، وأعضاء البرلمان والجهات المانحة والمستثمرين. نشر وثيقة الأردن ٢٠٢٥ والبرامج التنفيذية المنبثقة عنها، وبيانات الموازنة السنوية لكل مؤسسة حكومية. متابعة تقدم سير العمل بالخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية والعمل على نشر تقارير تقدم سير العمل.
	نشر ممارسات الحوكمة والشفافية وعقد ورش عمل توعوية بمضامين الحوكمة والشفافية ومتابعة النتائج من خلال رفع تقارير دورية تقييمية عن ممارسات الحوكمة في القطاع العام وفق دليل ممارسات الحوكمة المعمم والمعتمد. وضع وتبني سياسات وبرامج للحوكمة الرشيدة وتضمينها في التشريعات ذات العلاقة تمهيداً لتطبيقها في القطاعين العام والخاص ومنظمات المجتمع المدني بحيث تصبح ثقافة مجتمعية ومؤسسية. بناء القدرات المؤسسية في مجال التخطيط الاستراتيجي وفق دليل النهج التشاركي في التخطيط الاستراتيجي المعمم والمعتمد. إيجاد أطر تشريعية تضمن التنسيق بين المؤسسات الرقابية الثلاث (ديوان المحاسبة، هيئة مكافحة الفساد، ديوان المظالم) ومختلف المؤسسات المعنية الأخرى.
تطوير الخدمات الحكومية بما يلبي طموحات المواطن الأردني	مأسسة عملية الزيارات الميدانية التقييمية التي تجريها وزارة تطوير القطاع العام، ونشر هذه التقارير، ومتابعة تنفيذ توصياتها. الاستمرار في إعادة هندسة إجراءات تقديم الخدمات الحكومية وتبسيطها وتطوير معايير تقديمها ونشرها في أدلة. الاستمرار بتطوير النظام المركزي لإدارة الشكاوى الحكومية واستقبال شكاوى المواطنين حول الخدمات الحكومية ومتابعة معالجتها.
	تحديد الخدمات الحكومية القابلة للتحويل الإلكتروني وإعادة هندستها وتبسيط إجراءاتها لتصبح جاهزة للتحويل الإلكتروني وفق أولويات وآليات عمل برنامج الحكومة الإلكترونية ومتابعة تنفيذها. تطوير مرصد تفاعلي لتقييم الخدمات الحكومية: قياس مدى تلقي الخدمة وتوفر نافذة لمتلقي الخدمة لتقييم الخدمات الحكومية وإبداء الرأي حولها وتقديم المقترحات لتطويرها. تطوير أساليب وعمليات مبتكرة (مثل تطبيقات الهاتف المحمول) لاستخدامها لجمع وتحليل التغذية الراجعة من المواطن على الخدمات الحكومية والبنية التحتية العامة، وتقديم الشكاوى، والتواصل حول الأولويات على المستويين الوطني أو المحافظات. إعداد ميثاق يتضمن حقوق وواجبات مقدم الخدمة ومتلقيها والنتائج المترتبة على عدم الالتزام بالحقوق والواجبات من كلا الطرفين وتعميمها.

المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
إعادة هيكلة ادوار موظفي الخدمة المدنية في «مسارات» مهنية تعتمد على أنواع الوظائف والمؤهلات المطلوبة من حيث إعتداد التطبيق الكمي والموضوعي في التصنيف العام لوظائف الخدمة المدنية. تطوير أسس الاختيار والتعيين وأنظمة الحوافز والمكافآت بما يعزز قدرة الحكومة من اجتذاب الكوادر المؤهلة المطلوبة والمحافظة عليها. تعزيز وتطوير قدرة ديوان الخدمة المدنية المؤسسية والبشرية بما يمكنه من الوصول الى مفهوم مركز تقييم (Assessment Center) معتمد ومجاز لعقد الاختبارات الوظيفية وغيرها من الاختبارات الشخصية المرتبطة بالوظائف والتي تهدف الى الكشف عن القدرات الحالية والاستعدادات المتوقعة لدى الأفراد سواء كان ذلك في مرحلة التوظيف أو مراحل الترفيع والترقية وتخطيط التعاقب الوظيفي وتوفير جميع المتطلبات اللازمة. تفعيل استخدام تكنولوجيا المعلومات وتطبيق نظام الموارد البشرية الموحد (HRMIS) ونشره على مراحل في مؤسسات ودوائر الخدمة المدنية. تطوير منظومة تقييم الأداء الفردي وتعزيز قدرات شاغلي الوظائف القيادية والإشرافية على إدارة وتنفيذ عملية التقييم بكفاءة وفاعلية وتوفير أنظمة محوسبة لتقييم الأداء الفردي للموظفين وربط أنظمة التقييم بالأنظمة الإلكترونية الأخرى التي تتعلق بالمسار الوظيفي للموظف. أن يكون لكل مسار إطار كفاءة على أساس أفضل الممارسات الدولية، ومتطلبات التعليم المستمر. تعزيز قدرة ديوان الخدمة المدنية في المهمة الرقابية بحيث يكون جهاز رقابي ومنظم لإدارة وتنمية الموارد البشرية ويقدم خدمات الإسناد والدعم الفني لدوائر الخدمة المدنية. الإلغاء التدريجي لقوائم التنافس في ديوان الخدمة المدنية من خلال الإعلان المفتوح عن الشواغر المتاحة حسب القطاعات وذلك على المدى البعيد بعد تأهيل أقسام الموارد البشرية والالتزام بمركزية الإجراءات لديوان الخدمة المدنية واللامركزية بقرار التعيين والاستقطاب للدوائر الحكومية. تطوير "مسار سريع" لبرنامج الخدمة المدنية لتوظيف أوائل الكليات في المؤسسات الحكومية . تطوير برنامج للمنح الدراسية لدعم الطلاب الجامعيين ذوي الأداء العالي وموظفي الخدمة المدنية الحاليين لتمويل مشاركتهم في برامج الخدمة المدنية أو الدراسات العليا مقابل عدد معين من سنوات الخدمة العامة. الانتقال إلى نظام بوابة واحدة تدار من قبل ديوان الخدمة المدنية. يمكن للوزارات أن تعلن فيها عن فرص العمل التي تستحدثها، ويمكن للمواطنين علنا البحث والتسجيل لاستلام الإخطارات من أنواع معينة أو الفرص في الوزارة، ورؤية متطلباتها. يقدم المواطنون طلباتهم مباشرة من خلال البوابة، وتقوم الوزارات بمراجعة وإدارة الطلبات الخاصة بهم. ويمكن تحويل طالبي العمل الذين يتم تعيينهم عبر نظام إدارة المعلومات. بناء قدرات معهد الإدارة العامة في مجال الدراسات والاستشارات. إعداد خطة وطنية موجهة للتدريب والتأهيل للسنوات القادمة مبنية على الاحتياجات الفعلية والأولويات التطويرية للموارد البشرية وفق أفضل الممارسات في الخدمة المدنية، والعمل على تنفيذ دراسات لتقييم اثر التدريب على الأداء الفردي والمؤسسي. دعم بناء للقدرات ضمن الوزارات وتمكينهم من تصميم الوصف الوظيفي الخاص بهم والذي يوضح المسار التدريبي للموظف ويتناسب مع احتياجات الدائرة ويتمشى مع تعليمات وصف وتصنيف الوظائف في الخدمة المدنية. المواءمة بين الموارد البشرية والأدوار والمهام المؤسسية: تحليل الأدوار والمهام التي تقوم بها الدوائر وتحديد الاحتياجات الحقيقية من الكوادر البشرية للقيام بها، ومقارنتها بالواقع الفعلي القائم للموارد البشرية في الدوائر وتحديد مواطن النقص والفائض ومعالجتها من خلال إعادة التوزيع وجدول تشكيلات الوظائف الحكومية. استكمال خطط تطوير وتعزيز القدرات المؤسسية لمعهد الإدارة العامة بما يضمن رفع كفاءة تصميم وتنفيذ البرامج التدريبية . بناء القدرات القيادية بهدف تمكين القيادات التنفيذية في الجهاز الحكومي ضمن مستوى مساعي الأمناء العاميين ومديري الإدارات والمديريات ليكونوا أكثر قدرة على تولي المهام القيادية في المستقبل. مأسسة البرامج المعنية باللقاءات الدورية ومنتدى القيادات الحكومية والاستمرار في تنفيذها بهدف تبادل المعرفة والخبرة فيما بينهم والاطلاع على آخر المستجدات في مختلف المواضيع والتحاور حول أهم القضايا العامة .	رفع كفاءة الخدمة المدنية
تبنى الأفكار والمبادرات الإبداعية المقدمة من موظفي الجهاز الحكومي وتحويلها للجهات المعنية بالتنفيذ من خلال الحاضنة الإبداعية الموجودة في وزارة تطوير القطاع العام. عقد مؤتمر وطني للتجارب المتميزة وبناء استراتيجية واضحة لتعزيز مفهوم دعم الإبداع والتميز. توظيف نتائج تقارير تقييم جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز للخروج بمبادرات إصلاحية وتطويرية ومتابعة تنفيذها.	دعم الإبداع والتميز

مؤشرات أداء القطاع العام/الشفافية والمساءلة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
ترتيب الحكومة في مؤشر التنافسية العالمية	٢٤	١٨	١٦	١٢
عدد القطاعات الحكومية التي يتم تطوير بنيتها التنظيمية	–	٣	٣	٣
درجة التزام الدوائر الحكومية بنظام تطوير الخدمات (العلامة من ٣)	–	٢,٧٠	٢,٨٠	٢,٩٠
درجة مؤشر مدركات الفساد	٥٠	٥٥	٦٠	٦٥
درجة مؤشر الموازنة المفتوحة	٥٧	على الأقل ٦٥	على الأقل ٧٠	على الأقل ٧٥

أمن وإدارة الموارد

الجزء ١: الأغذية والزراعة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تشجيع مشاركة القطاع الخاص في شراء الأغذية	عمل ترتيبات استراتيجية طويلة الأمد للإمدادات الغذائية على المدى الطويل في الأسواق العالمية مع الدول والشركات العالمية الكبرى المنتجة للأغذية.
تحسين مهارات التفاوض والمشتريات الأردنية في الأسواق العالمية	دراسة إمكانية الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات الغذائية الرئيسية (مثل الشعير والقمح والأرز) بحلول عام ٢٠٢٠.
الحد من مخاطر صدمات العرض والسعر	تطوير مستوى عالمي من الخبرة في المفاوضات التجارية الزراعية (مهارات "دبلوماسية الأمن الغذائي").
	دراسة جدوى استخدام العقود الآجلة وعقود الخيارات مع الموردين الدوليين.
	رصد توجهات الأسعار العالمية فيما يخص السلع الأساسية وإتاحة المعلومات أمام صناع القرار.
ضمان أعلى درجة من المنافسة في السوق المحلية	التنفيذ الصارم لقانون المنافسة لمكافحة الاحتكار والتلاعب في الأسعار من قبل المستوردين والموزعين.
	سن تشريع لحق الدعاية المقارنة لتحسين توافر التسعير ونوعية المعلومات من أجل زيادة المنافسة بين تجار التجزئة.
	إطلاق موقع إلكتروني لتوعية المستهلكين حول سلامة المنتج وقضايا الجودة.
	التطبيق الصارم للتشريعات الخاصة لتدريج الخضار والفواكه والبيع بالوزن في أسواق الجملة المركزية.
الانتقال نحو إنتاج زراعي محلي مستدام وأكثر كفاءة وإنتاجية	تحفيز المنتجين الذين يستثمرون في التكنولوجيا الزراعية والزراعة العضوية، وفي كفاءة المياه من أجل زيادة الإنتاج.
	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي.
	تشجيع «أسواق المزارعين» المحلية في المدن في جميع أنحاء الأردن، وإنشاء سوق محلي للمشاريع الصغيرة والأعمال من المنزل.
	تقديم الحوافز المناسبة لتعزيز كفاءة استخدام المياه في الري وتحقيق عوائد اقتصادية عالية للمنتجات الزراعية المروية.
	تشجيع تحول ٣٠٪ من مساحة الزراعة المروية المكشوفة في الأغوار والمرتفعات إلى الزراعة المحمية.
	تشجيع الزراعة العضوية لغايات التصدير والحصول على شهادات الجودة ، واستهداف ٥٪ من المزارع الأردنية القائمة.
	دعم جهود مكافحة الآفات للحد من المخاطر للمزارعين، ونشر المعلومات عن أفضل الممارسات.
المحافظة على استدامة الموارد الزراعية والتنوع الحيوي	المحافظة على مناطق الثروة الحرجية، والتنوع الحيوي، وحماية الغطاء النباتي.
	تحريم ٢٥٪ من أراضي الحراج الجرداء في مناطق الحزام المطري التي تزيد نسبة الهطول فيها عن ٣٠٠ ملم.
ضمان تداول إنتاج زراعي صحي وأمن	التطبيق الصارم للتشريعات المتعلقة بسلامة المنتجات الزراعية المحلية والمستوردة، من أجل غذاء آمن للمواطنين.
	إقرار قانون حماية المستهلك بما يعزز آليات حماية المستهلك لدى الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
	توحيد معايير وأسس التفتيش لدى جميع مفتشي الغذاء في المراكز الجمركية وتطوير دليل التفتيش الوطني.
	اعتماد برامج تفتيش إلكتروني على الغذاء المتداول.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
توسيع برامج الدعم للمزارعين القائمين لتحقيق أقصى قدر من الإنتاجية وكفاءة المياه للمزارع الحالية	دعم البحوث الزراعية التطبيقية المتخصصة، ونقل تقنيات نتائج البحوث إلى العاملين في القطاع الزراعي.
	إنشاء صندوق ابتكار للزراعة والغذاء والطاقة، والمياه لتحفيز التنمية، وتبني واستخدام تكنولوجيات كفاءة المياه في الأردن.
	تقديم الحوافز لتطوير وتحديث مرافق التعبئة والتغليف والتبريد الصغيرة والمتوسطة.
	تشجيع ودعم الاستثمار في قطاع أزهار القطف لغايات التصدير.
	تشجيع المزارعين على تجميع الحيازات الصغيرة من خلال تأسيس الشركات بمختلف أنواعها وبما يتيح استخدام التكنولوجيا في الزراعة.
	تشجيع الإقراض الصغير للأفراد والجمعيات الزراعية من خلال مؤسسة الإقراض الزراعي.

مؤشرات الأداء الرئيسية- الأغذية والزراعة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي	٢,٩٪	٣٪	٣,٢٪	٣,٤٪
نسبة نمو الناتج المحلي الزراعي	١٨٪	٢٠٪	٢٢,٣٪	٢٤٪
زيادة نسبة الصادرات الزراعية	١٨٪	٢١٪	٢٣٪	٢٤٪
قيمة التسهيلات الائتمانية المقدمة للقطاع الزراعي (مليون دينار)	٢٦٦	٢٩٠	٣١٠	٣٢٥
نسبة العمالة الزراعية الأردنية إلى مجموع العمالة الأردنية	١,٥٣٪	١,٦٢٪	١,٦٥٪	١,٧٢٪
زيادة مساحة الأراضي الزراعية المستخدمة فيها شبكات ري بالتنقيط (ألف دونم) بنسبة ١٪ سنوياً	٩٠٠	٩٢٥	٩٥٤	٩٦٢
المساحة الحرجية (ألف دونم)	٩٠٥,٥	٩١٧,٣	٩٢٧,١	٩٣٩,٣

أمن وإدارة الموارد

الجزء ٢: المياه

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تقليل النفقات والكلف	تحسين كفاءة استخدام الطاقة في مرافق المياه، وتنفيذ عدد من المشاريع التي تقوم على مصادر الطاقة المتجددة (الهيدروليكية، والشمسية، وطاقة الرياح) إضافة إلى الغازات الحيوية وإنتاج الطاقة من الحمأة.
	إدخال الطاقة المتجددة كمصدر لتزويد أنظمة المياه.
زيادة الإيرادات التشغيلية	التوسع في مشاركة القطاع الخاص والعمل على أسس تجارية.
	زيادة نسبة الفوترة، والتحصيل ورفع كفاءتها من خلال العقود المبنية على الأداء.
استدامة المصادر الحالية والعمل الحثيث للحد من الضخ الجائر للمياه الجوفية	زيادة وتحسين الإيرادات من خلال إعادة هيكلة تعرفه المياه ورسوم الاستخراج ورسوم الاشتراك لكافة الاستخدامات.
	خفض الاستهلاك غير المشروع.
تعزيز الاستفادة من مصادر المياه المشتركة	تأهيل الآبار الحكومية المخصصة للشرب.
	الحد من الضخ الجائر من الآبار المرخصة، وبخاصة لأغراض الزراعة في المناطق المرتفعة والتوسع في جمعيات مستخدمي المياه في المناطق المرتفعة.
زيادة قدرة ونوعية إمدادات المياه	إجراء تعديلات على التشريعات ونظام المياه الجوفية، وتفعيل تطبيق القوانين والأنظمة الخاصة بمراقبة المياه الجوفية.
	تركيب العدادات على جميع الآبار وتفعيل دور وحدات الأمن والحماية.
تحسين وتطوير شبكات وأنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية	حماية الموارد الجوفية من التلوث.
	إعادة هيكلة وتطوير الأجزاء التالفة من شبكة التوزيع الحالية للحد من هدر المياه.
استكمال تنفيذ مشروع ناقل المياه الوطني	زيادة القياس لمياه التوزيع لمراقبة مستوى استهلاك المياه وكفاءة التوزيع.
	متابعة وتطوير الاتفاقيات الثنائية والعمل على إيجاد إطار إقليمي للتعاون المشترك.
تحسين وتطوير شبكات وأنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية	تنفيذ مشروع ناقل البحرين الأردني (البحر الأحمر - البحر الميت).
	زيادة السعة التخزينية للسدود من خلال إنشاء المزيد من السدود الجديدة، أو توسعة الحالية، وإنشاء السدود الصراوية والبرك والحفائر.
تحديث معايير مياه الشرب على المستوى الوطني، والاستثمار في المبادرات التي من شأنها ضمان التدفق المستمر للمياه الصالحة للشرب إلى عمان، واربد، والزرقاء، والعقبة بحلول عام ٢٠٢٥.	توزيع المياه بعدالة بين مختلف محافظات المملكة والمناطق النائية.
	التوسع في إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة في الإنتاج الزراعي، وتوفير المياه اللازمة للأغراض الصناعية والاقتصادية الأخرى.
تحديث معايير مياه الشرب على المستوى الوطني، والاستثمار في المبادرات التي من شأنها ضمان التدفق المستمر للمياه الصالحة للشرب إلى عمان، واربد، والزرقاء، والعقبة بحلول عام ٢٠٢٥.	تحسين شبكات الصرف الصحي في المناطق الحضرية لجمع مياه الأمطار، والجريان السطحي وتنقيتها لاستخدامها في المجالات الاقتصادية المختلفة وتشجيع إعادة استخدام المياه الرمادية.
	التحول من نظام الضخ لتزويد المياه إلى نظام التزويد بالانسياب في محافظات المملكة .
تحسين وتطوير شبكات وأنظمة تزويد وتوزيع المياه للأغراض المنزلية	استخدام الأتمتة في إدارة مصادر ومرافق المياه.
	إعادة توزيع المياه بما يرفع متوسط الاستهلاك للمشارك وبالتالي زيادة الإيرادات.
تحديث معايير مياه الشرب على المستوى الوطني، والاستثمار في المبادرات التي من شأنها ضمان التدفق المستمر للمياه الصالحة للشرب إلى عمان، واربد، والزرقاء، والعقبة بحلول عام ٢٠٢٥.	تحديث معايير مياه الشرب على المستوى الوطني، والاستثمار في المبادرات التي من شأنها ضمان التدفق المستمر للمياه الصالحة للشرب إلى عمان، واربد، والزرقاء، والعقبة بحلول عام ٢٠٢٥.
	استكمال تنفيذ مشروع ناقل المياه الوطني.
تحديث معايير مياه الشرب على المستوى الوطني، والاستثمار في المبادرات التي من شأنها ضمان التدفق المستمر للمياه الصالحة للشرب إلى عمان، واربد، والزرقاء، والعقبة بحلول عام ٢٠٢٥.	تحديث وإنشاء محطات الضخ.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
رفع كفاءة أنظمة مياه الري	زيادة كميات المياه المتاحة للري في وادي الأردن.
	تطوير مشاريع الري وتأهيلها والتوسع بها.
	تطبيق برنامج رقابي صارم لضمان نوعية المياه للزراعة والتأكد من مطابقتها للمواصفات العالمية.
التوسع بخدمات الصرف الصحي وإعادة الاستخدام	تشجيع المزارعين لوقف الممارسات الخاطئة، والحض على زيادة الاستثمار في البنية التحتية.
	صيانة وتأهيل شبكات الصرف الصحي ومحطات التنقية.
	التوسع في خدمات الصرف الصحي وإنشاء المزيد من شبكات الصرف الصحي لخدمة مناطق جديدة.
خلق الوعي لدى الجمهور الأردني وصانعي القرار حول الوضع المائي الحالي ووضع الأسس لتغيير السياسات	التركيز على معالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها لأغراض الزراعة.
	المساهمة في تطوير محطات معالجة المياه الصناعية.
البحث والتطوير	تصميم وإطلاق حملات توعية بوضع المياه تستهدف المستخدمين في الصناعة، والزراعة والمواطنين، وبخاصة أطفال المدارس.
	اعتماد سياسة مفتوحة للاتصال بالجهات الفاعلة مثل مجلس النواب، ومجلس الأعيان، ووسائل الإعلام (المكتوبة والمسموعة والمرئية) بهدف حشد الدعم الحكومي والشعبي للمحافظة على مصادر المياه الجوفية للوقوف في وجه المعتدين على مصادر المياه.
	تطوير وتنفيذ استراتيجية الاتصال وتعزيز دور المرأة.
تطوير إطار مؤسسي متكامل ومتناسك لتنظيم قطاع المياه في الأردن	التعاون مع مؤسسات البحث العلمي وتوجيهه لخدمة متطلبات القطاع لتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين.
	تطوير قاعدة بيانات مائية وطنية شاملة .
دمج صلاحيات المؤسسات الثلاثة الحالية لتنظيم المياه في الأردن: سلطة المياه، وسلطة وادي الأردن، ووزارة المياه والري لتجنب تداخل المسؤوليات.	
	تطوير التشريعات النازمة لقطاع المياه.

مؤشرات الأداء الرئيسية- الأمن المائي

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة تغطية الكلفة التشغيلية والصيانة (الجارية)	١٠٣٪	١١٦٪	١٢٢٪	١٢٧٪
الإيرادات الذاتية (مليون دينار سنويا)	٢٣٥	٤١٧	٤٨١	٥٤٧
نفقات التشغيل والصيانة (مليون دينار سنويا)	٢٨٨	٣٥٨,١٥	٣٩٥,٢	٤٢٩,٤
نسبة المخدومين بشبكات الصرف الصحي	٥٨٪	٦٦٪	٧٣٪	٨٠٪
كمية الطاقة المستخدمة للمتر المكعب الواحد المفوتر (كيلو واط/٣ مفوتر)	٧,٢	٥,٨	٥,١	٤,٦

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحسين أداء قطاع المشتقات النفطية وفتح السوق للمنافسة	استكمال هيكله القطاع النفطي وفتح سوق المشتقات النفطية للمنافسة.
	تحسين مواصفات المشتقات النفطية لتتماشى مع المعايير والمواصفات العالمية.
تنويع مصادر واردات الغاز الطبيعي	تأسيس الشركة اللوجستية لتوفير السعات التخزينية للنفط الخام والمشتقات النفطية.
	توفير مخزون استراتيجي للمشتقات النفطية يكفي لمدة (٦٠) يوماً.
تعزيز سلامة النظام الكهربائي ورفع التوافرية والاعتمادية للنظام	تطوير وسائل المناولة للنفط الخام والمشتقات النفطية.
	ضمان صفقات الغاز الآمنة والمرنة، قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد.
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	إيجاد مصادر إضافية للغاز الطبيعي لتزويد الصناعات ومشاريع التوزيع في المدن.
	الاستمرار بتنفيذ مشاريع التوليد الكهربائي من خلال القطاع الخاص.
تعزيز القدرة الاستيعابية للشبكة الكهربائية	تعظيم الاستفادة من شبكة الربط الكهربائي لتبادل الطاقة الكهربائية.
	المحافظة على احتياطي توليدي للطاقة الكهربائية لا يقل عن ١٠٪ من الحمل الأقصى.
التشجيع على استخدام الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه	تطوير التعرفة الكهربائية لتمكين القطاع الكهربائي من العمل على أسس تجارية.
	تخفيض الفاقد من النظام الكهربائي لياكب أفضل الممارسات العالمية.
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	زيادة الاستثمار لتحسين شبكات النقل والتوزيع لتخفيض الفاقد الكهربائي.
	الإسراع في تنفيذ مشروع الممر الأخضر لزيادة قدرة الشبكة الكهربائية على استيعاب مشاريع الطاقة المتجددة
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	رفع مستوى الوعي حول الحوافز التي يقدمها قانون الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
	تحسين جاذبية تعرفه الكهرباء المتجددة، من خلال الاستناد في أسعار الشراء على تكلفة الإنتاج (اعتماداً على مصدر الطاقة وحجم المشروع).
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	تشجيع ودعم الصناعات المحلية لصناعة مكونات الطاقة المتجددة.
	تنفيذ اتفاقيات شراء الطاقة على المدى الطويل من منتجي الطاقة المتجددة.
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	تفعيل عمل صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة.
	الاستمرار في توسيع قدرة شبكة الكهرباء من خلال الشراكات بين القطاعين العام والخاص لاستيعاب الطاقة المولدة من مصادر الطاقة البديلة.
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	التشجيع على استخدام لواقط تجميع الطاقة الشمسية لأغراض تسخين المياه، من خلال توفير الدعم على المدى القصير لشراء سخانات.
	تشجيع "الأبنية الخضراء" من خلال وضع معايير واضحة للبناء والمواد والأراضي، على أساس أفضل الممارسات.
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	اشتراط أن تمثل جميع المباني الجديدة في القطاع العام مع الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة (LEED).
	إطلاق برنامج المعايير، ووضع العلامات للأجهزة في القطاعات السكنية والتجارية.
تشجيع الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة	إطلاق برنامج لتبديل الأجهزة القديمة بأخرى جديدة موفرة للطاقة.
	تفعيل الحوافز المالية لتشجيع شراء المركبات الموفرة للطاقة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
رفع مستوى الوعي حول الفوائد المالية طويلة الأجل لكفاءة الطاقة	تحسين جمع البيانات حول أنماط استخدام الطاقة، وتحديد البيانات الأكثر فائدة حول كفاءة استخدام الطاقة لصانعي السياسات.
	تقديم حوافز مالية مناسبة لمشاريع كفاءة الطاقة.
	توفير التمويل للسماح للمدارس والمستشفيات وغيرها من المرافق بتقييم إمكانات توفير الطاقة، والقيام بتحسينات الرأسمالية المتعلقة بالطاقة في مرافقها.
تكثيف عمليات البحث والتنقيب عن البترول	تحسين تسويق المناطق الاستكشافية.
	إطلاق برنامج وطني للبحث والتنقيب عن النفط والغاز.
	إعادة النظر باتفاقيات المشاركة في الإنتاج الموقعة مع الشركات الاستثمارية في مشاريع البحث والتنقيب عن النفط والغاز.
	دعم شركة البترول الوطنية وتمكينها من تطوير حقل الريشة من خلال زيادة أسعار الغاز المنتج من الحقل.
زيادة استغلال الصخر الزيتي	دعم الاستثمارات لتطوير إمكانات الصخر الزيتي في البلاد، ولا سيما في مجال التكنولوجيات الأقل كثافة في استخدام المياه.
	دراسة إمكانية المشاركة الحكومية مع القطاع الخاص للاستثمار في مشاريع الصخر الزيتي لتوليد الكهرباء وإنتاج الزيت الصخري.
تطوير المهارات والتقنيات اللازمة لدعم نمو قطاع الطاقة	تشجيع المستثمرين في القطاع للمساهمة في برامج التدريب المهني لبناء المهارات التقنية المطلوبة
	تشجيع الشركات والكلية الجامعية المعنية على المشاركة في حوار منتظم لضمان توفر المعلومات وتطوير التعليم و دعم البحث والتطوير.
جذب استثمارات القطاع الخاص إلى قطاع الطاقة	الحد من المعوقات الإدارية، من أجل الاستفادة من صندوق الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة لدعم الاستثمار في مرحلة مبكرة.

مؤشرات الأداء الرئيسية- أمن الطاقة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة تأمين التزود بالمشتقات النفطية	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪	١٠٠٪
مساهمة مصادر الطاقة المحلية في خليط الطاقة الكلي	٢٪	٦٪	٢٢٪	٣٩٪
أنواع الطاقة في خليط الطاقة الكلي	٤٪	٤٪	٥٪	٦٪
نسبة مساهمة الغاز الطبيعي في خليط الطاقة	١١٪	٢٣٪	٣٢٪	٣٩٪
نسبة مساهمة الطاقة المتجددة في خليط الطاقة	١,٥٪	٤٪	٧٪	١١٪
مساهمة الطاقة النووية في خليط الطاقة	-	-	-	١٥٪
نسبة الاحتياطي الكهربائي الفعلي	١٣٪	١٤٪	١٧٪	٢٥٪
نسبة الفاقد الكهربائي الإجمالي	١٧,١٪	١٦,٦٪	١٤٪	١١٪
كثافة استهلاك الطاقة (كغم/١٠٠٠ دولار)	٢٠٨	٢٠٦	٢٠٣	٢٠٠

اللامركزية السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
إصدار قانون اللامركزية لعام ٢٠١٤ وصياغة استراتيجية وطنية وخطة وطنية لتنفيذ تطبيقات قانون اللامركزية والإصلاح المترتبة عليه .	تنفيذ مسوح للمنظومة التشريعية الوطنية التي قد تتعارض مع تطبيق قانون اللامركزية في حال صدوره.
	تنفيذ دراسات مسحية لتحليل جميع الخدمات المقدمة من قبل الحكومة المركزية ذات طابع محلي لإيجاد آلية تفويضها للإدارات المحلية في المحافظات لتتناسب مع التوجه مع الصلاحيات التي ستمنح لهذه الإدارات في ظل تطبيق القانون.
	تنفيذ برامج لتعزيز اللامركزية المالية وإدارة النفقات العامة وإيجاد التمويل اللازم للكلفة المالية المترتبة على تطبيق القانون.
	إعداد وتنفيذ برامج بناء قدرات العاملين في الإدارة المحلية والدوائر التنفيذية والهيكل المنتخب بما يتناسب مع التوجه في إصلاح نظام اللامركزية.
	تنفيذ برامج وورش عمل توعوية بمفهوم اللامركزية والإدارة المحلية وبرامج لتعزيز الرقابة المحلية وتعزيز الشفافية والمساءلة.
	تحليل واقع النظام الحالي للإدارة المحلية والتنمية المحلية.
	حوار وطني على المستويات والفئات كافة .
	ورقة سياسات لإصلاحات نظام اللامركزية .
	وضع مجموعة من البرامج التنفيذية الفرعية لكل القطاعات المستهدفة من عملية إصلاحات نظام اللامركزية

ملاحظة: تنعكس مؤشرات محور اللامركزية ضمن مؤشرات محور المجتمعات (التنمية المحلية)

البنية التحتية

السيناريو المستهدف

الأولويات الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحديث وتنفيذ استراتيجيات وطنية للبنية التحتية للنقل	وضع استراتيجية لتطوير البنية التحتية الوطنية تتضمن خطة رئيسية للمشروعات الكبرى ذات الأولوية وآليات التمويل.
	تحديث خطة عمان الرئيسية لعام ٢٠٠٨ لتعكس أهدافاً اقتصادية واجتماعية جديدة.
	إعداد استراتيجية وطنية للنقل العام لجميع محافظات المملكة.
	ربط أنظمة النقل العام بين الزرقاء وعمان.
	وضع «خطة وطنية رئيسية للنقل متعدد الوسائط» لتحديد استراتيجية البناء المستقبلية، وتحديد مشاريع الشراكة المحتملة بين القطاعين العام والخاص:
	البنية التحتية لوسائل النقل العام.
	القطار الخفيف والحافلات السريعة.
	رسوم الطرق السريعة.
	شبكة حافلات داخلية رئيسية وحافلات النقل السريع.
	ميناء عمان البري.
ضمان فاعلية استهلاك المعدات الجديدة	إعطاء الأولوية لصيانة شبكة الطرق القائمة حسب توصيات المخطط الشمولي للطرق.
	التركيز على متطلبات السلامة المرورية على الطرق من عناصر سلامة مرورية وإنارة للطرق ومعالجة التقاطعات الخطرة ومعالجة مواقع الانزلاقات وإعادة تأهيل المنشآت المائية على جميع طرق المملكة.
	استكمال إنشاء شبكة الطرق الرئيسية والثانوية والقروية، مع التركيز على إنشاء طرق دائرية حول المدن الرئيسية لتخفيف الاختناقات المرورية وتحويل حركة السير النافذ (الشحن) من داخل المدن الرئيسية.
بناء شبكة سكك حديدية وطنية	تفعيل وإلزامية قانون الطرق من حيث الخدمات المارة ضمن حرم الطرق يضمن ورود دخل في حال تمديد خدمات ضمن حرم الطرق ممكن توجيهه لصيانة الطرق.
	مراجعة قانون الطرق وتطويره ، بحيث يسهل الإجراءات لتشجيع الاستثمار مع القطاع الخاص في صيانة وإنشاء الطرق.
	إقرار قانون النقل المتعدد.
تعزيز البيئة التنظيمية لتسهيل وتمكين الشراكات بين القطاعين العام والخاص	تطوير المراكز الحدودية بين الأردن وكل من السعودية ومصر والعراق بهدف تقليل الكلف والوقت على المعابر الحدودية.
	ضمان إدراج اعتبارات فاعلية استهلاك الطاقة عند شراء وسائط النقل .
	تنفيذ شبكة السكك الحديدية الوطنية وفقاً للخطة المنصوص عليها في مشروع السكك الحديدية الوطني الأردني.
تعزيز قدرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	إنشاء هيئة سكك حديدية أردنية للإشراف على السكك الحديدية وتنظيمها.
	تحديث أنظمة استخدام الأراضي التي تحدد بشكل مناسب التطور المسموح به في المناطق المختلفة.
	وضع مواصفات موحدة للطرق (الرئيسية والفرعية والثانوية).
تعزيز قدرات الشراكة بين القطاعين العام والخاص	توسيع قدرات وحدة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال النقل.
	تشجيع تطوير الخدمات الاستشارية لمشاريع البنية التحتية في الأردن والمنطقة.
	تشجيع القطاع الخاص على صيانة وإنشاء الطرق وتسهيل الإجراءات المتعلقة بذلك من خلال التأكيد على ضرورة تعزيز ثقة المستثمر بالتعاملات المالية مع الحكومة والتوجه لإنشاء طرق كاستثمار مع القطاع الخاص مثل الطريق الصحراوي البديل عمان / العقبة.
	التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص على استثمار الطرق القائمة من خلال (Toll System).
	التوجه إلى تشجيع القطاع الخاص للاستثمار في مجال تنظيم الحمولات المحورية على الطرق.
	تشجيع دخول شركات عالمية رائدة في إدارة مرافق البنية التحتية في الأردن.

مؤشرات الأداء الرئيسية- البنية التحتية

السيناريو المستهدف

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي	٤,٥٪	٥,٠٪	٦,٠٪
مساهمة قطاع النقل في الناتج المحلي الإجمالي	٩,٣١٪	٩,٣٥٪	٩,٤١٪
أطوال الطرق في المملكة (كم) الطرق الرئيسية والثانوية والقروية	٧٥٠٠	٧٥٥٠	٧٦٠٠
عدد الباصات لكل ألف نسمة	١,١٥	١,٢	١,٢٥
درجة الرضا عن خدمات النقل العام	٨٥٪	٨٨٪	٩٠٪



قطاع البيئة

السيناريو المستهدف

الأولويات الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
المحافظة على النظم البيئية	إعادة تأهيل الأنظمة البيئية في البادية الأردنية. إكمال الشبكة الوطنية للمناطق المحمية.
التخفيف من آثار التغيرات البيئية السلبية على الإنسان	إعادة تأهيل المناطق المتدهورة بيئياً مثل سيل الزرقاء وتلال الفوسفات، ومناطق الضليل والحلابات وغيرها. التخلص من النفايات الصلبة بصورة آمنة وفي مكبات مؤهلة. إيجاد منظومة خاصة بالفرز وإعادة الاستخدام والتدوير. تطوير نظام متكامل لإدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة وفقاً للمعايير الدولية. زيادة رقعة المراقبة على الهواء المحيط واستكمال شبكة الرصد في جميع المدن الأردنية. التخلص من المواد المستنزفة لطبقة الأوزون وفقاً لمتطلبات بروتوكول مونتريال. وضع إطار تشريعي لتنظيم عمل التغير المناخي لتعظيم الفوائد وتقليل الآثار السلبية وبناء القدرات الوطنية.
رفع مستوى الوعي العام في مجال حماية البيئة	الاستثمار وخلق فرص عمل جديدة في القطاعات الستة المستهدفة للاقتصاد الأخضر: قطاع الطاقة بشقيه الطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة، قطاع النقل، قطاع المياه، قطاع إدارة النفايات، قطاع الزراعة العضوية والمستدامة، وقطاع السياحة المستدامة والبيئية.
رفع الكفاءة المؤسسية للمؤسسات العاملة في قطاع البيئة	رفع الوعي العام في مجال حماية البيئة ونشر الثقافة البيئية.
مشاركة القطاع الخاص	استكمال إصدار التشريعات والمواصفات البيئية اللازمة، والحد من الازدواجية وتداخل الأدوار. زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في منظومة إدارة النفايات الصلبة. زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في منظومة الفرز وإعادة الاستخدام والتدوير للنفايات. زيادة مستوى مشاركة القطاع الخاص في منظومة إدارة النفايات الصناعية والطبية الخطرة.

مؤشرات الأداء الرئيسية- البيئة

السيناريو المستهدف

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة النفايات الصلبة التي يتم التخلص منها في المكبات	٨٠٪	٧٥٪	٦٠٪
نسبة النفايات الصلبة التي يعاد معالجتها واستخدامها	٢٠٪	٢٥٪	٤٠٪
نسبة النفايات الصناعية الخطرة المعالجة	٥٠٪	٧٠٪	٨٠٪
نسبة النفايات الطبية الخطرة المعالجة	٧٠٪	٧٥٪	٨٠٪
نسبة السكان الذين يتم مراقبة الهواء المحيط في مناطقهم	٨٠٪	٨٥٪	٩٠٪



التجارة والتنافسية

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تشجيع الصناعات الوطنية وزيادة تنافسيتها	تحديث وثيقة السياسة الصناعية.
	إنشاء مرصد صناعي.
	توحيد التصنيف القياسي للأنشطة الاقتصادية ISIC4
	مراجعة وتطوير السياسات والتشريعات المتعلقة بالصناعة ومنها نظام غرف الصناعة.
تطوير التشريعات الاقتصادية الناعمة لبيئة الأعمال والاستثمار	تطوير قانون حماية الإنتاج الوطني ومكافحة الإغراق والدعم.
	تطبيق مبدأ العناقيد الصناعية في المناطق التنموية والمدن الصناعية والمناطق الحرة.
	تفعيل برنامج الترابطات الوطنية.
	تشجيع الاستثمار في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالقرب من التجمعات الصناعية .
توفير بدائل الطاقة المختلفة وتحفيز الصناعة المحلية لأنظمة مصادر الطاقة البديلة.	تنفيذ برامج شاملة للطاقة المتجددة وترشيد الطاقة من خلال صندوق الطاقة المتجددة وترشيد الطاقة، لتشمل تقديم برامج ومشاريع للدعم الفني والمالي والقروض الميسرة والمنح للقطاعات المختلفة بما فيها المنازل، إلى جانب إدارة وتوجيه حملات التوعية الشاملة لقطاع الطاقة المتجددة.
	تطوير المنتج الأردني من حيث المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتج وأساليب التصنيع الحديثة.
	توفير الدعم المالي والفني للشركات لزيادة قدرتها على الابتكار في عملياتها واعتماد التكنولوجيا وتطويرها وذلك لزيادة تنافسيتها في السوق المحلي والعالمي.
	إنشاء مركز لتصميم المنتجات.
تعزيز المكون التكنولوجي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية	تعزيز دور البحث العلمي التطبيقي لخدمة الصناعة الوطنية من خلال إنشاء مركز للبحث العلمي والتطوير في الجامعات الأردنية ممول من القطاع الخاص وتوجيه الاستثمارات في مجال البحث العلمي والتطوير.
	توفير برامج الدعم وآليات التمويل بشروط ميسرة لأغراض تطوير المنتجات وطرق التصنيع.
	رفع الكفاءات المهنية للعاملين في القطاع الصناعي.
	إقرار وتنفيذ الخطة الشمولية لتنمية قطاع الخدمات وتعزيز تنافسيته.
تعزيز مساهمة القطاعات الخدمية الأكثر توليدا للدخل والوظائف	إنشاء قاعدة بيانات وطنية لتجارة الخدمات.
	تحديث وثيقة السياسة التجارية.
	إقرار وتنفيذ استراتيجية وطنية للتصدير .
	استكمال جولات التفاوض مع عدد من الشركاء التجاريين:
فتح أسواق جديدة للمنتجات الأردنية من سلع وخدمات وتعظيم استفادة القطاع الخاص من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية التي ترتبط بها المملكة	• الاتحاد الأوروبي.
	• دول مجلس التعاون الخليجي.
	• المكسيك.
	تنظيم المعارض والوفود التجارية وبعثات ترويج الصادرات.
إعداد منشورات وبرامج توعية القطاع الخاص بأوجه الاستفادة الكامنة من الاتفاقيات التجارية.	استحداث علامة تجارية مميزة للمنتجات المصنعة محلياً ونشرها دولياً
	توفير خدمات ترويج صادرات حديثة لرجال الأعمال المبدعين.
	تطوير العلاقات التجارية والعمل على إعداد إطار تشريعي وقانوني لتنظيم العلاقة التجارية مع الأسواق غير التقليدية.
	أعداد وتنفيذ خطة لتعزيز الصادرات من السلع والخدمات في القطاعات الواعدة والتي تتمتع بالفرص التصديرية.
توجيه برامج الدعم الفني للشركات القائمة لتمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة.	توجيه برامج الدعم الفني للشركات القائمة لتمكينها من الوصول إلى أسواق جديدة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير وتحسين إجراءات تيسير التجارة بما في ذلك البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية وكذلك توحيد مرجعيات الفحص للمواد الغذائية المستوردة	إعداد دراسة تحليلية شاملة للإجراءات غير التعريفية المعيقة للتجارة.
	زيادة سعات التخزين وتحديث الصوامع ومستودعات التخزين لدى القطاعين العام والخاص.
	إنشاء مراكز لوجستية في العقبة والمناطق الحدودية لخدمة الصادرات الوطنية وتجارة العبور (الترانزيت).
	تطوير معايير نسب الاستهداف للمواد الغذائية على نظام الأسكودا باعتماد معايير إضافية تركز على التاجر وبلد المنشأ بشكل متواصل.
	مواثمة متطلبات الانضمام إلى برنامج التاجر الذهبي بين الجهات الحكومية والجمارك والمواصفات والمقاييس والمؤسسة العامة للغذاء والدواء.
	اعتماد معايير تقييم المخاطر لتحديد المخاطر المرتبطة بالغذاء.
	إقرار قانون النقل المتعدد.
	تعزيز البنية التحتية للاعتماد والتفتيش والفحص وجعلها أكثر فاعلية من خلال استحداث وتطوير مختبرات الفحص المعتمدة دولياً ومحلياً بحيث تلبي جميع الفحوص المطلوبة داخلياً وخارجياً.
	توحيد معايير وأسس التفتيش لدى جميع مفتشي الغذاء في المراكز الجمركية وتطوير دليل التفتيش الوطني.
	اعتماد برامج تفتيش إلكترونية على الغذاء المتداول.
تحسين انسياب المنتجات المحلية ونفاذها إلى الأسواق العالمية من خلال إنشاء شبكة ربط مع الموردين المحليين والخارجيين	إقرار قانون حماية المستهلك بما يعزز آليات حماية المستهلك لدى الجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني.
	إقرار القانون المعدل لقانون المواصفات والمقاييس.
	اعتماد مختبرات الغذاء ل ١٥ فحص لمواد غذائية (جرثومي وكيميائي).
	تطوير وتحسين شبكات الاتصال بين القطاعين العام والخاص بما يخدم القطاع الصناعي ويساعد في حل المشاكل التي تواجه القطاع.
رفع جودة المنتجات الأردنية في الأسواق العالمية	دعم الشركات الأردنية المؤهلة للمشاركة ضمن بعثات تجارية أردنية و/أو الأجنحة المقامة لتمثيل الأردن في المعارض الدولية.
	مراجعة التشريعات المتعلقة بالجودة وشهادات الفحص والمختبرات وتحليل الفجوات بين التشريعات الحالية ومتطلبات التصدير فيما يتعلق بالجودة وشهادات الفحص.
	عقد اتفاقيات الاعتراف المتبادل بشهادات المطابقة مع الشركاء التجاريين.
	إطلاق موقع إلكتروني بالتشريعات المتعلقة بالجودة وشهادات الفحص ليسهل الوصول إليها ومتابعة أي مستجدات ومتطلبات دولية في هذا المجال وتوفيرها للصناعيين وباللغتين العربية والإنجليزية.
تعزيز آليات حماية المستهلك	بناء القدرات البشرية والمؤسسية المتصلة بالجودة على جميع مستويات النظام البيئي وكذلك بناء ثقافة جودة خاصة بذلك.
	إعداد سياسة للتموين وحماية المستهلك .
إحداث التوازن في الأسواق في حال ارتفاع الأسعار في السوق المحلي بشكل غير مبرر من خلال تعزيز دور المؤسسة الاستهلاكية المدنية والعسكرية	تطوير آليات مراقبة الأسواق.
	إقرار قانون الصناعة والتجارة المعدل الذي يشمل تغليظ العقوبات على المخالفين وصلاحيات التسعير للسلع غير الأساسية.
	إنشاء أسواق جديدة للمؤسسة الاستهلاكية المدنية في مختلف محافظات المملكة حسب الحاجة.
	متابعة تحديث أسواق المؤسسة الاستهلاكية المدنية: تجهيز وتحديث أسواق غور المزرعة، الشونة الجنوبية، غور الصافي، رأس العين، اربد، العقبة.
	تشجيع التعاونيات لتوفير السلع الأساسية في جميع مناطق المملكة.

مؤشرات الأداء الرئيسية- التجارة والتنافسية

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
النمو في الصادرات الوطنية	٤,٨ مليار	٥%	٧%	١٠%
النمو في حجم الإنتاج في القطاع الصناعي	٥,١٧ مليار	٣,٥%	٤%	٥%
حصة القطاع الصناعي من مجموع التسهيلات الائتمانية (نسبة)	١٥%	١٨%	٢٢%	٢٥%
مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي	٢٢%	٢٣%	٢٥%	٢٧%
مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي	٦٨%	٦٦%	٦٣%	٦١%
النمو في العمالة المحلية في القطاع الصناعي	٢٣٦ ألف	٥%	٦%	٧%
النمو في العمالة المحلية في قطاع الخدمات	١,٠٩٨ مليون	٣%	٤%	٦%
زيادة الاستثمارات	٢,٢ مليار	٧,٨%	٨,٣%	٨,٨%

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز وتطوير المناخ الاستثماري للمملكة وتطوير التشريعات النافذة لبيئة الأعمال والاستثمار	تعزيز قدرات هيئة الاستثمار الأردنية لتقديم الخدمات بما فيها خدمات ما بعد التأسيس وفق أفضل الممارسات العالمية.
	وضع استراتيجية وطنية للاستثمار للسنوات العشر القادمة.
	تنظيم عدد من المهمات وتبني أفضل المبادرات والوسائل الترويجية لجذب الاستثمارات للدول المستهدفة.
وضع خطة استراتيجية لترويج الاستثمار موجهة نحو استقطاب دول واستثمارات ذات قيمة مضافة عالية ومولدة لفرص عمل للأردنيين	تسريع إنشاء النافذة الواحدة وفق أفضل الممارسات العالمية وتقديم خدماتها إلكترونياً.
	تنظيم وعقد المؤتمرات والندوات الاقتصادية داخل وخارج الأردن بما فيها مؤتمر المغتربين الأردنيين وبشكل دوري.
	تعزيز الترويج مع الشركات المحلية والأجنبية على الإنترنت من خلال منصة لتبادل المعرفة تديرها هيئة الاستثمار الأردنية.
استحداث فرص استثمارية وتوزيع هذه الفرص على محافظات المملكة	جمع وتحليل البيانات والمعلومات حول الدول المستهدفة.
	تطوير خرائط استثمارية لكافة محافظات المملكة.
	تحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في المدن الصناعية والمناطق الحرة والاستفادة من الفرص والمزايا الاستثمارية القائمة فيها من خلال تطوير البنية التحتية الجاذبة .
خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية في الأردن	توسعة نطاق المدن الصناعية لتشمل جميع محافظات المملكة من خلال إنشاء مدن صناعية إضافية تشمل محافظات المملكة.
	إنشاء مكاتب تمثيل لهيئة الاستثمار خارج العاصمة لدى غرف الصناعة والتجارة.
	مراجعة رسوم تأسيس الشركة، وخصوصاً رسوم التسجيل التي تدفع لغرفة الصناعة وغرفة التجارة، وأمانة عمان الكبرى، للحصول على رخصة مزاولة المهن.
تبسيط الإجراءات الإدارية لاختصار الوقت لرجال الأعمال	دراسة إمكانية تجديد الرخصة لعدة سنوات (٣ أو ٥ سنوات) وإعطاء حافز للسداد المبكر من خلال هيكلة الرسوم لكافة تراخيص الشركات الصغيرة.
	مراجعة التكاليف الخاصة بإيصال الكهرباء لتوفير وإيصال الخدمة.
	دراسة إنشاء سجل إلكتروني وطني للعقار لتتبع ملكية المنازل، والمعاملات، يبين جميع الحقوق والالتزامات القانونية المترتبة على العقارات وبحيث تظهر قيمتها الحقيقية.
تحسين نوعية الخدمات للشركات المحلية والأجنبية	إجراء المعاملات الإدارية المتعلقة بعمليات الأعمال (على سبيل المثال تسجيل الشركات، والحصول على رخصة بناء) باستخدام نافذة واحدة على الإنترنت.
	دراسة التشجيع على إقراض الشركات المتعثرة والقابلة للحياة، أو الاستثمار فيها وإعادة رسميتها.
	حماية صغار المساهمين في شركات المساهمة العامة.
تشجيع أفضل الممارسات العالمية في حوكمة الشركات	تمكين الشركات من تقديم الشكاوى إلكترونياً.
	التشجيع على الإبلاغ الإلكتروني ودفع الضرائب عبر الإنترنت.
	دراسة منح فترة سماح للشركات قبل سريان القوانين والأنظمة الجديدة بما يتيح للشركات إعادة تنظيم أعمالها وفقاً للتشريعات الجديدة، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
تشجيع أفضل الممارسات العالمية في حوكمة الشركات	تشجيع مديري الشركات على المشاركة في برامج تدريبية متخصصة حول أفضل ممارسات حوكمة الشركات.
	دراسة إمكانية إلزام المؤسسات المدرجة للاكتتاب العام بتقديم تقارير تفصح عن المتطلبات المالية وغير المالية.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحسين الإطار القانوني المتوفر للشركات المحلية والأجنبية	دراسة الإطار القانوني لإنفاذ الضمانات خارج المحكمة، حيث يمكن للدائنين والمدينين الاتفاق على إجراءات خارج المحكمة.
	مأسسة تحليل الأثر التنظيمي كجزء من مناقشة للسياسات والإصلاحات التنظيمية قبل رفعها إلى مجلس الوزراء للموافقة عليها.
	تطوير قانون الشركات ليتواءم مع أفضل الممارسات العالمية وتطبيق دليل قواعد حوكمة الشركات بشكل إلزامي من خلال القانون.
	إقرار قانون إعادة التنظيم والإفلاس والتصفية.
	إقرار قانون المعاملات الإلكترونية.
	دعم الشركات المتوسطة والكبيرة لتطبيق المعايير المطلوبة في مجالات الحقوق المالية للأطراف المعنية وتعزيز نظام المساءلة، وبيئة الرقابة الداخلية؛ والتدقيق والشفافية وممارسات الإفصاح.

مؤشرات الأداء الرئيسية- بيئة الأعمال

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
التصنيف في مؤشر التنافسية العالمية	المرتبة ٦٤	المرتبة ٦٠	المرتبة ٥٥	المرتبة ٥٠
تصنيف سهولة ممارسة الأعمال	المرتبة ١١٧	المرتبة ١١٠	المرتبة ٩٠	المرتبة ٧٥

رأس المال من أجل النمو السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحسين الشفافية والعمق المالي	إنشاء شركة المعلومات الائتمانية بحيث تساهم في تقليل مخاطر الائتمان وزيادة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص، خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.
	تأسيس لجنة وطنية توجيهية ولجنة فنية برئاسة البنك المركزي لنشر الثقافة المالية والمصرفية في المجتمع بهدف تعزيز الوعي المالي بما يساعد على زيادة استخدام الخدمات المالية وبالتالي تحسين العمق والانتشار المالي.
	تطوير نظام المدفوعات الوطني لتعزيز العمق والانتشار المالي.
	تعزيز إطار حماية المستهلك المالي من خلال إصدار تعليمات للتعامل مع العملاء بعدالة وشفافية.
التشجيع على استخدام الإقراض مقابل الضمانات المنقولة للشركات، وبخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة.	مراجعة قانون وضع الأموال المنقولة وغير المنقولة ضمانا للدين.
زيادة ضمانات القروض المتوافرة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع الريادية	إعادة هيكلة الشركة الأردنية لضمان القروض لتعزيز دورها في توفير الضمانات اللازمة للحصول على التمويل خاصة بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة.
زيادة الأموال المتاحة لأصحاب المشاريع والشركات الصغيرة والمتوسطة	توفير برامج تمويلية من البنك المركزي موجهة لدعم قطاعات الصناعة والسياحة والطاقة المتجددة والزراعة ولأجل تتواءم مع الاحتياجات التمويلية للعملاء.
	إنشاء صندوق لدعم المشاريع الناشئة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
	التشجيع على تطوير خدمات القيمة المضافة التي تقدمها شركات معلومات الائتمان.
	التعاون وتبادل المعلومات بشأن السجل الائتماني بين جميع المؤسسات المزودة للائتمان (مثل المؤسسة الأردنية لضمان القروض، ومؤسسات التمويل الميكروي) وشركة المعلومات الائتمانية.

مؤشرات الأداء الرئيسية- رأس المال من أجل النمو السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
تصنيف مؤشر الحصول على الائتمان	المرتبة ١٨٥	المرتبة ١٠٤	المرتبة ٨٩	المرتبة ٧٠
النسبة المئوية للقروض المصرفية المقدمة للشركات الصغيرة والمتوسطة	٩٪	١٢٪	١٣٪	١٤٪
تصنيف توافر رأس المال المغامر	المرتبة ٢٣ / ١٤٤	المرتبة ٢٢ / ١٤٤	المرتبة ٢١ / ١٤٤	المرتبة ٢٠ / ١٤٤
تغطية مكاتب الائتمان (النسبة المئوية من السكان البالغين)	٠,٠٪	٢,٠٪	٣,٠٪	٥٥٪

الريادة في الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز تنافسية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وزيادة مساهمة المرأة فيها وحفز الشركات الناشئة	إقرار استراتيجية وطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة. تصميم برامج تدريبية وتأهيلية تراعي احتياجات المرأة.
تسريع الإصلاحات المتعلقة بالبيئة القانونية والتنظيمية كإقرار قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتلك المتعلقة بتنشيط آليات التمويل بضمان الأموال المنقولة	إعداد وإقرار قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
توفير الدعم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرص حصولها على التمويل والخدمات المالية والمصرفية المختلفة	تحديد إخفاقات السوق في تخصيص التمويل الرسمي اللازم للمشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة، من أجل زيادة فرص وصولها إلى الائتمان وتمويل شراء الأسهم (الشراكة برأس المال)، بما في ذلك المشاريع الناشئة. وضع برنامج تمويل لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتشجيع ريادة الأعمال وتنمية المشاريع متناهية الصغر (الميكروية) والصغيرة والمتوسطة. مضاعفة حجم القروض المصرفية الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. زيادة حجم رأس المال الابتدائي ورأس المال المغامر المتاح لتنمية المشاريع الناشئة. زيادة حصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العطاءات الحكومية بنسبة لا تقل عن ٢٠٪.
خلق أسواق للمشاريع الصغيرة والمتوسطة محليا وزيادة قدرة هذه المشاريع للتصدير	إطلاق دراسات ومشاريع بحثية محلية لتسليط الضوء على نقاط القوة والاحتياجات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مجال الصادرات الخدمية. الترويج لنماذج حقوق الامتياز Franchise كمنهج لبناء السوق. تكثيف وتوسيع برامج وأنشطة تطوير وزيادة المبيعات في السوق المحلي والصادرات إلى الأسواق المستهدفة ورفع تنافسياتها العالمية.
وضع إطار عام لسياسات الصناعات الثقافية والإبداعية تعمل على تعزيز وتوسيع نطاق الأنشطة المتعلقة بها	خلق روح الريادة والمبادرة لدى خريجي الجامعات والمعاهد التعليمية من خلال فتح قنوات اتصال دورية مع بداية كل فصل دراسي مع المعنيين من القطاع الخاص، وإدخال مسابقات في التعليم تعني بالابتكار وربط أصحاب الأفكار ومشاريع التخرج الطموحة والمبدعة مع القطاع الخاص. برامج التوعية والترويج بأهمية حقوق الملكية الصناعية.
تضييق الفجوة بين مخرجات التعليم والتدريب المهني واحتياجات سوق العمل والتكامل مع استراتيجية التعليم واستراتيجية التشغيل الوطنية	إنشاء حاضنات أعمال بين الجامعات والقطاع الخاص ولدى الغرف الصناعية والتجارية في المحافظات. توفير الدعم اللازم لصندوق تنمية المحافظات لتمكينه من تحقيق أهدافه في توفير التمويل اللازم لإقامة المشاريع الاستثمارية. إعداد دراسة حول الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم وسوق العمل بهدف دراسة الجوانب الاجتماعية التي تسبب عدم التوافق بين مخرجات التعليم والتدريب. وضع برامج لتدريب للخريجين بالشراكة مع القطاع الخاص. تشجيع التعليم المهني أكثر من الأكاديمي. اعتماد آليات لابتعاث وتبني الطلاب المتفوقين من قبل شركات القطاع الخاص.
تعزيز القدرات المحلية في مجال البحث العلمي والابتكار	تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للعلوم والابتكار.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز دور صندوق تنمية المحافظات في تمويل المشاريع الاستثمارية وزيادة مخصصاته	تقديم المساعدة للرياديين لتطوير الأفكار والمشاريع الاقتصادية واستقطاب طلبات الدعم على مدار العام من مختلف محافظات المملكة.
	إقامة المشاريع الإنتاجية ذات الجدوى الاقتصادية وتعزيز ثقافة الأعمال الريادية في محافظات المملكة.
	العمل على إعطاء حوافز تشجيعية لصندوق تنمية المحافظات لغايات الاستثمار في المدن الصناعية.
	إعطاء المشاريع الاستثمارية المولدة لفرص العمل أولوية في الحصول على الدعم المالي.
	إعداد إطار تشريعي يسهل إنشاء وتنمية صناديق رأس المال المغامر.

مؤشرات الأداء الرئيسية- الشركات الصغيرة والمتوسطة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
الوقت اللازم لإنشاء شركة (بالأيام)	١٢,٠	١٠,٠	٨,٠	٦,٠
بيئة ريادة الأعمال	المرتبة ٧١	المرتبة ٦٦	المرتبة ٦٤	المرتبة ٦٢
تصنيف مؤشر الجاهزية الشبكية	المرتبة ٤٤	المرتبة ٤٢	المرتبة ٣٦	المرتبة ٣٢

العناقيد القطاعية للنمو

(تم اعتماد السيناريو المستهدف فيما يتعلق بالمبادرات والمؤشرات القطاعية لجميع العناقيد، كون وثيقة الأردن ٢٠٢٥ تركز بشكل خاص على هذه العناقيد)

الجزء ١ - الهندسة والإنشاءات

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير الخدمات الهندسية للتوجه للتصدير	تحديث التشريعات الأردنية للعمارة لتطوير معايير واضحة لشركات الهندسة المعمارية والهندسة الجديدة في الأردن.
تعزيز وتطوير الإطار التنظيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشجيع الاستثمار في الإنشاءات	توفير معلومات حول احتياجات السوق (على سبيل المثال مساكن الفقراء ومحدودي الدخل).
تعزيز القدرات البشرية في القطاع	تدريب الداخلين الجدد من الأردنيين لسوق العمل في هذا القطاع.
ربط العنقود مع العناقيد الأخرى	التسويق لخدمات العنقود عن طريق الربط مع العناقيد الأخرى.

الجزء ٢ - الرعاية الصحية والسياحة العلاجية

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
أعمال القطاع وتعزيز الحملات الترويجية	تأسيس "جمعية السياحة العلاجية الأردنية" لتوثيق التعاون مع جميع الجهات المعنية، بما في ذلك خدمات الضيافة، والنقل، والترفيه.
	إعادة تطوير هوية السياحة العلاجية في الأردن كـ رعاية طبية ذات مستوى مميز بدلا من كونها وجهة للسياحة العلاجية ذات التكلفة المنخفضة.
	تطوير حملة مركزية وشاملة للترويج تستهدف العملاء ذوي الأولوية، والاستفادة من قنوات الاتصال المتاحة.
	التفاعل النشط مع وزارات الصحة في الدول العربية، ومقدمي التأمين الوطني في البلدان الأخرى، ومقدمي خدمات التأمين الصحي العالميين لإبرام اتفاقات لتقديم الخدمات المتخصصة التي يحتاجونها.
	تطوير الروابط مع مؤسسات محددة في الأسواق ذات أفضل الممارسات.
تطوير ودعم الأنشطة المساعدة والبنية التحتية	دراسة جدوى إنشاء شبكة سياحة علاجية إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الجهات المعنية الرئيسية في لبنان، والإمارات العربية المتحدة والأسواق الرئيسية الأخرى.
	تطوير برنامج خاص للسياحة العلاجية تقدمه الملكية الأردنية لتقديم الخدمات الطبية الجوية المتخصصة في سوق منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتسهيل القدوم إلى الأردن (للمرضى والأسر).
	تشجيع مساهمة القطاع الخاص في مرافق طبية جديدة حول المرافق القائمة وتطوير صناعات خدمات الدعم (غير الطبية) التي تستهدف المرضى الأجانب وعائلاتهم، لتعزيز بقائهم لفترة أطول.
	بناء عيادات الرعاية النهارية للمرضى الأجانب.
	توسيع مرافق النفاقة وإعادة التأهيل المتخصصة في البحر الميت وغيره من المنتجعات، ووصلها بالمستشفيات، لتقديم عروض متكاملة للعملاء.
	إقرار قانون للمساءلة الطبية.
	وضع مجموعة من المعايير للسياحة العلاجية استنادا إلى المعايير الدولية.

الجزء ٣ - علوم الحياة

المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
توحيد المتطلبات التقنية لتسجيل المستحضرات الدوائية واختصار المدد الزمنية لإجراءات التسجيل والاعتماد.	تطوير البنية التحتية للتكنولوجيا الحيوية الطبية في الأردن
التفاعل مع الجامعات لتطوير برامج تدريب في الجامعات الأردنية في "العلوم التنظيمية الطبية".	
إعداد وإقرار قانون الملكية الفكرية المتخصص في أنشطة البحث والتطوير في الصناعات الدوائية.	دعم نشاطات البحث والتطوير والابتكار في المنتجات الدوائية
تشجيع الشركات الدوائية الأجنبية على إقامة فروع لها في الأردن في القطاعات المختلفة، لتشجيع نقل المعرفة وتطوير مركز شامل.	ملء الثغرات في سلسلة القيمة
تشجيع عقد اتفاقيات الشراكات والاندماج مع شركات عالمية من أوروبا وأمريكا الشمالية.	
تعزيز الحوار بين قطاع الصناعات الدوائية وقطاع الرعاية الصحية لضمان أن مقدمي الرعاية الصحية في الأردن يشتركون ويشتررون المنتجات الدوائية الأردنية حيثما كان ذلك ممكناً.	

الجزء ٤ - السياحة والمؤتمرات

المبادرات ذات الأولوية	الأولوية الاستراتيجية
تحقيق التوازن في توزيع الخدمات والمنشآت السياحية جغرافياً على المحافظات.	تطوير المنتج السياحي وتعزيز تنافسيته
تفعيل نظام إدارة المواقع السياحية.	
تطوير المواقع السياحية المهمشة وغير المستغلة.	
تطوير أنماط سياحية جديدة، مثل السياحة الدينية وسياحة المؤتمرات، السياحة البيئية، السياحة الصحراوية، سياحة التسوق، وغيرها.	
تعزيز التنمية وبناء الفنادق والنزل البيئية في المواقع البيئية الرئيسية في الأردن (مثل وادي نهر الأردن، وادي رم، والمحميات الطبيعية، وغيرها).	
تطوير الفنادق وأماكن الإقامة بتصنيف نجمتين وثلاثة نجوم وأربعة نجوم لتطوير قطاع السياحة ومتوسطة التكلفة.	
استحداث مسارات سياحية جديدة، وتطوير القوائم منها في مختلف محافظات المملكة.	
دعم وتوسيع المراكز الفنية وتشجيع المعارض الإقليمية، والمهرجانات الفنية والأنشطة السياحية الثقافية الأخرى للمقيمين والزوار.	تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية، وتحسين خدمة النقل السياحي
تطوير النقل السياحي من خلال إيجاد روابط نقل سريعة ومباشرة بين المواقع السياحية الأساسية (عمان، مطار الملكة علياء الدولي، والبحر الميت والبتراء وجرش) والوجهات الجديدة ذات الأولوية.	
تطوير البنية التحتية للمواقع السياحية والأثرية والتراثية، والاستمرار في صيانتها لتحسين جاذبية هذه المواقع وإدامتها.	الترويج والتسويق السياحي الخارجي والداخلي
التوجه إلى الأسواق الجديدة وغير التقليدية.	
زيادة التركيز على شرائح السياح التي تهتم وتبحث عن منتجات سياحية متخصصة (علاجية، دينية، بيئية، الاستشفاء والنقاوة وغيرها).	
تعزيز الدراسات والأبحاث للأسواق الدولية المستهدفة لتوجيه عملية صنع القرار.	
النظر بجدية في ملف الجنسيات المقيدة مع النظر في موضوع إصدار فيزا إلكترونية.	
تطوير حملات السياحة الداخلية مثل "الأردن أحلى" والتجربة الأردنية " وخصوصاً في المقاصد السياحية الرئيسية.	



الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
زيادة التشغيل وتطوير الموارد البشرية	تطوير المناهج التعليمية والتدريبية المتعلقة بقطاع السياحة من خلال تعاون وزارة السياحة والأثار مع الجهات المعنية مثل وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي والعمل والقطاع الخاص. فتح المجال أمام القطاع الخاص لإدارة مراكز التدريب التابعة لمؤسسة التدريب المهني وفقاً لشروط يتم الاتفاق عليها مع الحكومة.
تعديل التشريعات الدائمة والناظمة للقطاع السياحي	تعديل التشريعات والقوانين والأنظمة والتعليمات النازمة للقطاع السياحي الأردني وبما يتناسب وتطورات العمل السياحي، وتحديدأ فيما يخص قضايا الاستثمار السياحي والضرائب والكهرباء. الإسراع في إقرار قانون جديد للسياحة.

مؤشرات الأداء الرئيسية - قطاع السياحة

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي	٦,٥٪	٧,٥٪	٨,٥٪	٩,٠٪
الدخل السياحي (مليون دينار)	٢,٩٢٣	٤,٠٠٠	٥,٢٠٠	٦,٥٠٠
أعداد السياح القادمين إلى المملكة من مختلف الجنسيات	٣,٩٤٥,٣٦٠	٥,٥٠٠,٠٠٠	٦,٠٠٠,٠٠٠	٧,٠٠٠,٠٠٠
عدد سياح المبيت (فرد)				
أعداد السياح القادمين إلى المملكة من مختلف الجنسيات	٤٣٢,٨٧٨	٦٠٠,٠٠٠	٧٠٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
عدد سياح المجموعات السياحية				
معدل إقامة سياح المجموعات السياحية (ليلة سياحية)	٤,٣	٦	٨	١٠
نسبة عدد المنشآت السياحية عمان (%): المحافظات (%)	عمان (٧٠٪) المحافظات (٣٠٪)	عمان (٦٢٪) المحافظات (٣٨٪)	عمان (٥٥٪) المحافظات (٤٥٪)	عمان (٥٠٪) المحافظات (٥٠٪)
عدد الغرف الفندقية في المحافظات باستثناء العاصمة/ (غرفة)	٢٦,٣٧٠	٤٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠
عدد العاملين في القطاع في المملكة (ألف فرد)	٤٦	٨٠	٩٥	١١٠
نسبة التشغيل في القطاع عمان (%): المحافظات (%)	عمان (٧١٪) المحافظات (٢٩٪)	عمان (٦٠٪) المحافظات (٤٠٪)	عمان (٥٠٪) المحافظات (٥٠٪)	عمان (٤٠٪) المحافظات (٦٠٪)
تحسين ترتيب المملكة وفقاً لمؤشر التنافسية العالمي لقطاع السياحة والسفر (WEF)	٦٠	٥٠	٤٥	٤٠
زيادة عدد مواقع التراث العالمي	٤ مواقع	٥ مواقع	٨ مواقع	١٠ مواقع



الجزء ٥ - الخدمات الرقمية وخدمات الأعمال

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير الأردن ليكون مركز «تكنولوجيا متوسطة» في خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	توطيد مكانة الأردن كمركز للاتصال أو كمركز لتوفير الخدمات التجارية والخدمات باللغة العربية.
تطوير قطاعات بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع القطاعات النامية الأخرى ذات العلاقة	تفعيل الشراكة بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وجميع القطاعات الأخرى ذات الأولوية (الصناعات الدوائية والخدمات البنكية وخدمات الأعمال والتعليم والصحة) عن طريق التعاون لزيادة استخدام تكنولوجيا المعلومات في أعمالها.
تحديث البنية التحتية والبيئة الممكنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتتواءم المعايير الدولية	تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية على المشاركة في تطوير المنتجات (end-to-end) من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التسويق، في تطبيقات جديدة للقطاعات المستهدفة في الأردن.
	استكمال شبكة الألياف الضوئية ذات السرعات العالية.
	إنفاذ وتفعيل جميع القوانين والأنظمة الخاصة بشبكات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وفقا للمعايير الدولية المطبقة في هذا المجال.
	تسهيل إجراءات منح التراخيص لشركات الاتصالات بكافة أنواعها، والتشجيع على مشاركة البنى التحتية، مما يزيد من نسب انتشار واستخدام التكنولوجيا والاتصالات في المملكة.
	اعتماد معايير وطنية لأمن الشبكات والمعلومات.
التوسع السريع في جهود التسويق وتطوير الأسواق الدولية	تعزيز التعاون والتنسيق في التسويق العالمي والترويج للصادرات على المستوى الدولي.
	تشجيع ودعم جهود البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأفكار الخلاقة.
	تطوير وتوسيع المحتوى العربي والمحتوى الوطني بشكل يسهل الاستخدام ويزيد من إنتاجية القطاعات.
رفع مستوى الحكومة «الذكية» لدعم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دعم الشركات المتوسطة والصغيرة لتطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات لزيادة صادراتها.
	الوصول إلى الحكومة الذكية من خلال تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتشجيع الاستثمار في مجال البحث والابتكار.
	تطوير المشتريات الحكومية في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي سوف تشجع البحث والابتكار وتنمية تسجيل ونشر IP الجديدة.

مؤشرات الأداء الرئيسية - قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مساهمة قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي	١٢,٥٪	١٣,٥٪	١٤,٣٪
معدل نمو إيرادات القطاع	٢,٥٪	٤,٣٪	٦,٣٪
معدل نمو الاستثمار الإجمالي	٧,٧٪	٩,٨٪	١١,٥٪
نسبة العاملين في القطاع من إجمالي عدد العاملين	٢,٥٪	٤٪	٦,٥٪
معدل نمو صادرات القطاع	٧٪	٨,٥٪	٩٪
معدل نمو انتشار الشبكة العنكبوتية	٥,٣٪	٢٪	١٪
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت للحصول على خدمات الحكومة الإلكترونية من إجمالي مستخدمي الإنترنت.	١٣٪	١٣٪	١٦٪
نسبة الجهات التعليمية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	٢٢٪	١٠٠٪	١٠٠٪
نسبة الجهات الصحية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	١٩٪	١٠٠٪	١٠٠٪
نسبة الجهات الحكومية المربوطة على شبكة الألياف الضوئية	٢٦٪	١٠٠٪	١٠٠٪

الجزء ٦ - الخدمات المالية

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
ضمان تحقيق الاستقرار المالي وتطبيق أفضل ممارسات	توسيع المظلة الرقابية وإجراءات البنك المركزي، لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية والتي لا تخضع لأي جهة رقابية بما يساعد على تطوير أنشطتها وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني. إيجاد مجلس شراكة (قطاعي) بين جميع الجهات القائمة على القطاع المالي، وذلك بهدف تنسيق الأعمال والسياسات وإصدار التعليمات اللازمة فيما يتعلق بالمشايير والأهداف المشتركة والمتعارضة بين الدوائر والمؤسسات المختلفة.
سلامة ومثانة القطاع المصرفي الأردني وزيادة القدرة التنافسية مقابل المراكز المالية والمصرفية الإقليمية.	تعديل قانون كل من البنوك، والبنك المركزي، ومراقبة أعمال الصرافة، وضمان الودائع وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. مواكبة آخر التطورات في مجال الرقابة على أعمال المصارف لضمان سلامة أعمالها ومساهمتها الإيجابية في الاقتصاد. تعزيز تطبيق قواعد الحاكمية المؤسسية لدى البنوك بما يضمن سلامة أوضاعها وتعزيز تنافسيتها إقليمياً وعالمياً. تعزيز أطر العدالة والشفافية في التعامل مع عملاء البنوك وحماية مصالحهم. تعزيز دور مؤسسة ضمان الودائع في شبكة الحماية المصرفية. تأهيل الأردن لتقديم الخدمات المالية على المستوى الإقليمي، من خلال تطوير التشريعات التي تخص القطاع المالي. تعزيز أنظمة مكافحة غسل الأموال، وزيادة إنفاذ الالتزامات القانونية الدولية للبنوك. العمل على توفير حلول النزاع البديلة، بما في ذلك الوساطة والتحكيم في الخدمات المالية كافة، وفق أفضل الممارسات الدولية، ووضع الأطر القانونية المنظمة لذلك.
تطوير قطاع التأمين وتعزيز شبكات الحماية الاجتماعية	استمرارية إصلاح قانون الضمان الاجتماعي. التعريف بمزايا الاستثمار في قطاع التأمين الأردني، ومتابعة الخطط التنفيذية لتأهيل الأردن كمركز تأمين إقليمي. متابعة وزارة الصناعة والتجارة / التأمين لإصدار مشروع "قانون التأمين"، وفقاً لأفضل الممارسات العالمية، وحث شركات التأمين على الاندماج في مؤسسات أكبر. تنمية المدخرات وتعزيز مهارات العاملين في قطاع التأمين. إعادة دراسة متطلبات الملاءة المالية لشركات التأمين لتعزيز ملاءتها المالية وتعزيز قدرتها على الاحتفاظ بالأخطار بنسب أعلى. تطوير شبكات الأمان المالي لزيادة الحماية لحقوق حملة وثائق التأمين والمستفيدين من وثائق التأمين في حال إفلاس شركات التأمين. رفع كفاءة مؤسسات قطاع التأمين وتعزيز المنافسة الإيجابية، وتفعيل تسوية النزاعات التأمينية بما يكفل توفير الوقت والجهد.
استخدام أوسع للبرامج الذكية والتكنولوجيا الحديثة في تقديم الخدمات المالية	كفاية تغطية الأنظمة القانونية للمبادئ القانونية لأنظمة الدفع في المملكة. الإشراف والرقابة على نظم الدفع والتسويات. استراتيجية شاملة لنظم مدفوعات التجزئة الإلكترونية. رفع كفاءة متطلبات أنظمة الدفع والتفاس والتسويات، وتعزيز الوصول والمشاركة في نظام المدفوعات الوطني.
تطوير البنية التقنية والفنية لسوق رأس المال	تعديل قانون الأوراق المالية بما يتفق مع أفضل الممارسات والمعايير الدولية. نظام تداول إلكتروني جديد لبورصة عمان. نظام للرقابة على تداول الأوراق المالية. نظام إفصاحي إلكتروني للشركات المدرجة وشركات الوساطة. القيام بحملات لتوعية المجتمع المحلي للتعريف بسوق رأس المال والفرص الاستثمارية المتاحة. رفع مستوى الخدمات الإلكترونية المقدمة من قبل مركز إيداع الأوراق المالية.
تعزيز الدعم المقدم للسوق الثانوي والرهن العقاري، وتوفير مصادر أموال منخفضة الكلفة للسوق الثانوي للرهن العقاري	التعاون مع مؤسسات تمويل دولية من أجل الحصول على قروض ميسرة طويلة الأجل. التعاون مع البنوك الإسلامية لإصدار صكوك إسلامية.
إطلاق مشروع نشر الثقافة المالية والمصرفية المجتمعية (محو الأمية المالية (Financial Literacy)	وضع خطة عمل للبدء في تضمين المناهج الدراسية للطلاب مواضيع تساهم في خلق الثقافة المالية



مؤشرات الأداء الرئيسية- الخدمات المالية

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
معدل التضخم	٥,٠-٤,٠ %	٥,٠-٤,٠ %	٥,٠-٤,٠ %
نسبة كفاية رأس المال للبنوك	١٤ < %	١٤ < %	١٤ < %
مساهمة قطاع خدمات المال والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	١٣,٥ %	١٥,٠ %	١٧ %
معدل النمو الحقيقي لقطاع خدمات المال والتأمين	٧,٥ %	٩,٠ %	١٠,٠ %



سيادة القانون

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز ميثاق النزاهة الوطني	دعم لجنة النزاهة الملكية في تنفيذ مهامها المتمثلة بمراجعة واقتراح التوصيات التي من شأنها تقوية وتعزيز المؤسسات التي تدعم ميثاق النزاهة الوطني.
تحسين كفاءة النظام القضائي	مواصلة إنشاء المحاكم الابتدائية في جميع أنحاء المملكة. وضع منهاج تدريبي شامل للقضاة الجدد بناءً على أفضل الممارسات الدولية وتطوير برامج تدريب سنوية للقضاة المكلفين. تأسيس "لجنة فحص الطعون" في محكمة التمييز وذلك لتخفيف عبء العمل على القضاة. زيادة أعداد القضاة المتخصصين للتقليل من عبء العمل لكل قاضي لرفع وتعزيز الكفاءة. تنفيذ برامج توعية حول أهمية الوساطة وتشجيع اللجوء إلى وسائل بديلة لتسوية النزاعات. إجراء دراسة دورية للقضايا المتأخرة والمعقدة ووضع آلية محددة للإسراع بحلها. تسريع إجراءات التقاضي.
التأكد من الإنفاذ السريع للقانون	تعزيز قدرات الإنفاذ من خلال زيادة عدد الموظفين المكلفين بإنفاذ القانون في الإدارات المختلفة بما في ذلك، الضرائب، والعمل، والشرطة، وديوان المحاسبة، ومكافحة الفساد، والجمارك، والأراضي. تعزيز العلاقة بين النيابة العامة والأجهزة الأمنية لتشجيع تبادل المعلومات بشكل مناسب.
أتمتة الإجراءات القضائية	تحديث وتطوير النظام الآلي لإدارة القضايا (ميزان) وتوفير التدريب الإداري. تحديث وتطوير البنية التحتية المتعلقة بموضوع الحوسبة من أجهزة وشبكات... الخ. مواصلة العمل على أرشفة ملفات القضايا والوثائق ذات العلاقة في جميع محاكم المملكة.

مؤشرات الأداء الرئيسية- سيادة القانون

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
تصنيف استقلال القضاء	٤٨	٤٢	٤٠	٣٨
الدرجة المحققة في مجال سيادة القانون	٠,٤٣	٠,٥	٠,٥٥	٠,٦
النسبة المئوية للمواطنين الذين يعتقدون أن القانون مطبق بالتساوي على جميع المواطنين	١٨٪	٢٨٪	٣٨٪	٥٥٪
المؤشر الدولي لتصنيف حقوق الإنسان	١٠٢	٩٠	٧٥	٦٥

المواطنة الفاعلة

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تشجيع الانخراط والمشاركة المدنية	تعزيز المنصات التي تسهل إشراك المواطنين مع الحكومة. تصميم برنامج تكريم وطني لمكافأة المواطنين على مساهمتهم في المجتمع الأردني. المطالبة بإضافة وتحديث مادة التربية الوطنية ضمن المناهج الدراسية والتي ستعلم الأطفال حقوق ومسؤوليات المواطنة.
تشجيع العمل التطوعي	تشجيع الحكومة لتوفير التمويل الأولي، والعمل مع المنظمات التطوعية القائمة لتأسيس مجلس وطني لتنسيق العمل التطوعي لزيادة أعداد الأردنيين المشاركين في الأنشطة التطوعية. زيادة توفير التمويل الأولي.

مؤشرات الأداء الرئيسية- المواطنة الفاعلة

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
المقياس المثوي لإبداء الرأي والمساءلة	المرتبة ٢٧	المرتبة ٣٢	المرتبة ٤٠	المرتبة ٤٧

المجتمعات- التنمية المحلية

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للإسكان	تحديث الاستراتيجية الوطنية للإسكان وتنفيذ الإصلاحات المحددة فيها التي لم يتم إنفاذها بعد، حول استخدام الأراضي، والتمويل الإسكاني، والادخار، وقروض الإسكان. تعديل الإطار التنظيمي للأراضي لكسر الجمود الذي يعترض الأراضي غير المبنية في المناطق الحضرية.
تحسين إتاحة الحصول على السكن اللائق وقروض الإسكان للفقراء	تطوير قاعدة بيانات تحتوي على بيانات مفصلة حول واقع الإسكان للفقراء. معالجة محدودة فرص الحصول على قروض إسكان. توفير حوافز لمقرضي الرهن العقاري للإقراض إلى الأسر ذات الدخل المنخفض وإزالة العوائق التي تواجه الأسر التي ترأسها امرأة للحصول على قروض سكنية. توفير أراضي لمشاريع الإسكان المستقبلية وتنفيذ مشاريع إسكانية جديدة في مراكز الألبية. تحفيز القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الإنتاج السكني لذوي الدخل المحدودة والمتدنية. استدامة قاعدة البيانات وتحليلها والاستفادة منها بشكل دوري.
زيادة العرض من المساكن للإيجار	تطوير قوانين تقسيم الأراضي في المناطق الحضرية الرئيسية، تشترط تخصيص أراضي معينة للإسكان لذوي الدخل المنخفض، وتنص على أن المجمعات السكنية الجديدة يجب أن تحتوي على نسبة معينة من الوحدات لذوي الدخل المنخفض. تشجيع المطورين من القطاع الخاص والبنوك والمستثمرين المحتملين، على الاستثمار في مشاريع إسكان للتأجير لذوي الدخل المنخفض من خلال تحديد الفرص الاستثمارية والترويج لها لدى القطاع الخاص.
إعادة تركيز جهود المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري	دمج المؤسسة العامة للإسكان والتطوير الحضري مع وزارة الشؤون البلدية لتصبح مؤسسة مستقلة لضمان تكامل أنشطة الإسكان وتخطيط المناطق.
تشجيع الأنشطة اللاصفية في المجتمعات المحلية	تشجيع المدارس ومنظمات المجتمع المدني لتوسيع الأنشطة المحلية في مجالات الأنشطة الرياضية واللامنهجية الإبداعية مثل الموسيقى والرقص والدراما والفنون البصرية المقدمة في المرافق المحلية القائمة.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تعزيز التنمية المحلية	تعزيز القدرة الإنتاجية للمحافظات والتخفيف من حدة التفاوت التنموي بينها والتركيز على التنمية الاقتصادية المحلية.
	تعزيز الشراكات المحلية ما بين الجهات الحكومية والبلديات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص.
	بناء القدرات المؤسسية للشركاء الفاعلين في قطاع التنمية المحلية.
	تمكين البلديات في مجال التخطيط والتنمية وتحسين نوعية خدماتها للقيام بدورها التنموي.
	زيادة حجم التمويل الموجه للمؤسسات ضمن قطاع التنمية المحلية الموفرة لفرص العمل.
	تأسيس صندوق في البلديات لدعم البلديات التي تقوم بتنفيذ مشاريع استثمارية بالشراكة مع القطاع الخاص.
	توجيه برامج الدعم الفني للمشاريع التي تنفذها المؤسسات ضمن قطاع التنمية المحلية أثناء فترة التأسيس لتلك المشاريع لضمان استدامة المشاريع وفرص العمل المتحققة منها.
	تحسين آليات تحصيل المستحقات والحقوق المالية للبلديات.
	إعداد دراسات جدوى اقتصادية لمخرجات الخارطة الاستثمارية للمحافظات.

مؤشرات الأداء الرئيسية- المجتمعات- التنمية المحلية

السيناريو المستهدف

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
عدد المحافظات التي تتجاوز نسبة الفقر بها المعدل العام للمملكة	٧	٥	٣
عدد المشاريع الاستثمارية من خلال الشراكة ما بين البلديات والقطاع الخاص	٦٠	١٥٠	٢٧٥
عدد البلديات المستفيدة من مشروع حوسبة النظام المالي الموحد.	١٠٠	١٠٠	١٠٠
دراسات الجدوى الاقتصادية لمخرجات الخارطة الاستثمارية للمحافظات.	٪٧٠	٪٨٥	٪١٠٠
مساهمة القطاع الخاص المنظم في تلبية الحاجة السكنية.	٪٥٠	٪٥٥	٪٦٠

المؤشرات حسب المحافظات (وفقاً للسيناريو المستهدف)

محافظة معان

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٢٨٠,٠	٢٨٠,٠	٢٧٠,٠	٢٦٠,٠
نسبة الفقر	٢٦,٦٪	٢٦,٦٪	٢٤٪	٢٠٪
البطالة	٢٠,١٪	١٣,٢٪	١١,٧٪	١٠,٣٪
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٢٦٣٦	٢٨٠٠	٣٠٠٠	٣١٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	١٢,٧٪	١٣,٧٪	١٤,٧٪	١٥,٧٪
نسبة العاملين في القطاع العام	٤٣,٧٪	٤٢,٧٪	٤١,٧٪	٤٠,٧٪
نسبة التلمذة المهنية	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,٣٥٪	٠,٤٪
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	٧٧١	١٠٠٠	١٣٠٠	١٥٠٠

محافظة عجلون

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٣٠٦,٠	٣٠٠,٠	٢٩٠,٠	٢٨٠,٠
نسبة الفقر	٢٥,٦٪	٢٥٪	٢٣٪	١٩٪
البطالة	١٢,٠٪	١١,٥٪	١٠,٦٪	٨,٦٪
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٢٧٢٨	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣٣٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٦,٢٪	٨,٢٪	١٠,٢٪	١٢,٢٪
نسبة العاملين في القطاع العام	٥٣,٤٪	٥٠٪	٤٨٪	٤٥٪
نسبة التلمذة المهنية	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,٤٪
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	١٤٤٠	١٧٠٠	٢٠٠٠	٢٤٠٠

محافظة البلقاء

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٣٣٣,٠	٣٣٠,٠	٢٩٥,٠	٢٩٠,٠
نسبة الفقر	٢٠,٩٪	٢٠,٣٪	١٨,٣٪	١٤,٣٪
البطالة	١٥,٠٪	١٠,٢٪	٩,٩٪	٨,٧٪
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٨٥٣٨	٨٨٠٠	٩٠٠٠	٩٢٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٢٤,٩٪	٢٦,٩٪	٢٧,٩٪	٢٩٪
نسبة العاملين في القطاع العام	٢٩,٥٪	٢٨,٥٪	٢٧,٥٪	٢٦٪
نسبة التلمذة المهنية	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٢٥٪	٠,٣٥٪
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	٤٠٤٠	٥٢٠٠	٥٦٠٠	٥٩٠٠



محافظة العقبة

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٠,٣١٢	٠,٣١٢	٠,٣١٢	٠,٣١٢
نسبة الفقر	٪١٩,٢	٪١٨,٨	٪١٧,٨	٪١٤,٨
البطالة	٪١٦,٦	٪١٣,٧	٪١٠,٧	٪٨,٦
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٤٣٨٢	٤٥٠٠	٤٨٠٠	٥٠٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٪٢٣,٩	٪٢٤,٩	٪٢٥,٩	٪٢٧
نسبة العاملين في القطاع العام	٪٢٢,٢	٪٢١,٢	٪٢٠,٢	٪١٩
نسبة التلمذة المهنية	٪٠,٣	٪٠,٤	٪٠,٤٥	٪٠,٥
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	١٠٧٣	١٤٠٠	١٧٠٠	٢٠٠٠

محافظة المفرق

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٠,٢٩٦	٠,٢٩٠	٠,٢٨٥	٠,٢٨٠
نسبة الفقر	٪١٩,٢	٪١٨,٨	٪١٧,٨	٪١٤,٨
البطالة	٪١١,٣	٪١١	٪١٠,٥	٪١٠
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٤٨٠٨	٥٠٠٠	٥١٥٠	٥٣٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٪١٤,٥	٪١٥,٥	٪١٦,٥	٪١٧,٥
نسبة العاملين في القطاع العام	٪٤٣,٥	٪٤٢,٥	٪٤١,٥	٪٤٠,٥
نسبة التلمذة المهنية	٪٠,١	٪٠,٢	٪٠,٣	٪٠,٤
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	٣٣٢٧	٣٧٠٠	٣٩٥٠	٤١٠٠

محافظة الطفيلة

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٠,٢٦٢	٠,٢٦٠	٠,٢٦٠	٠,٢٥٦
نسبة الفقر	٪١٧,٢	٪١٦,٢	٪١٦,٢	٪١٤,٢
البطالة	٪٢٠,٧	٪١٣,٣٤	٪١١,٦٤	٪٨,٩٨
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	١٧٩٧	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٢٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٪١٦,٥	٪١٧,٥	٪١٧,٥	٪١٩
نسبة العاملين في القطاع العام	٪٤٤,٧	٪٤٣,٧	٪٤٣,٧	٪٤١,٧
نسبة التلمذة المهنية	٪٠,٢	٪٠,٣	٪٠,٣	٪٠,٥
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	١٢٨٨	١٤٠٠	١٤٠٠	١٨٠٠



محافظة مادبا

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٠,٢٧٢	٠,٢٧٠	٠,٢٦٨	٠,٢٦٥
نسبة الفقر	٪١٥,١	٪١٤,٦	٪١٤,١	٪١٣,١
البطالة	٪١٧,٩	٪١٥,٨١	٪١٤,٢٠	٪١١,٠٩
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٣٧٦٥	٣٩٠٠	٤١٠٠	٤٣٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٪١٣,٤	٪١٤,٤	٪١٥,٤	٪١٦,٤
نسبة العاملين في القطاع العام	٪٣٣,٢	٪٣٢,٢	٪٣١,٢	٪٣٠,٢
نسبة التلمذة المهنية	٪٠,١	٪٠,٢	٪٠,٣	٪٠,٤
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	١٢٠٦	١٣٠٠	١٤٠٠	١٥٠٠

محافظة اربد

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٠,٣٣٠	٠,٣٢٠	٠,٣١٠	٠,٣٠٠
نسبة الفقر	٪١٥,٠	٪١٤,٠	٪١٣,٠	٪١٢,٠
البطالة	٪١٢,٥	٪١١,٤	٪٩,٨	٪٨,٩
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٢٧٦٥٥	٥٥٨٢٧	٥٥٩٢٧	٣٠٠٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٪٣٤,٩	٪٣٥,٩	٪٣٦,٩	٪٣٧,٩
نسبة العاملين في القطاع العام	٪١٥,٤	٪١٤,٤	٪١٣,٤	٪١٢,٤
نسبة التلمذة المهنية	٪٠,١	٪٠,٢	٪٠,٣	٪٠,٤
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	١١٧٨٣	١٢٠٠٠	١٢١٠٠	١٢٢٠٠

محافظة الزرقاء

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٠,٣١٩	٠,٣١٠	٠,٣٠٦	٠,٣٠٦
نسبة الفقر	٪١٤,١	٪١٣,١	٪١٢,١	٪١٢,١
البطالة	٪١٢,٩	٪١١,٤	٪١٠,٧	٪٨,٩
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٢٤٥٥٦	٢٤٦٠٠	٢٤٨٠٠	٢٤٨٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٪٢١,٩	٪٢٢,٩	٪٢٣,٩	٪٢٣,٩
نسبة العاملين في القطاع العام	٪١٩	٪١٨	٪١٧	٪١٧
نسبة التلمذة المهنية	٪٠,٧	٪٠,٨	٪٠,٩	٪٠,٩
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	٤٩٨١	٥٠٥٠	٥١٥٠	٥١٥٠



محافظة الكرك

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٣١٧	٣١٠	٣٠٥	٣٠٠
نسبة الفقر	١٣,٤٪	١٣,٠٪	١٢,٥٪	١٢,٠٪
البطالة	١٨,٦٪	١٣,٩٪	١٢,٩٪	١١,١٪
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٥٥٠٨	٥٧٠٠	٥٨٥٠	٦٠٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	١٣,٧٪	١٤,٧٪	١٥,٧٪	١٦,٧٪
نسبة العاملين في القطاع العام	٣٧,٥٪	٣٦,٥٪	٣٥,٥٪	٣٤,٥٪
نسبة التلمذة المهنية	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,٤٪
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	٢١٦٩	٢٣٠٠	٢٤٥٠	٢٦٠٠

محافظة عمان

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٣٨٧	٣٨٠	٣٨٠	٣٧٠
نسبة الفقر	١١,٤٪	١١,٢٪	١١,٢٪	١٠,٥٪
البطالة	١٠,٩٪	١٠,٣٪	١٠,٢٪	٨,٦٪
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٧٥٩١٣	٧٦٤٠٠	٧٦٤٠٠	٧٧٢٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٢٠,٥٪	٢١,٥٪	٢١,٥٪	٢٣,٥٪
نسبة العاملين في القطاع العام	١٥,١٪	١٤,١٪	١٤,١٪	١٢,١٪
نسبة التلمذة المهنية	٠,٥٪	٠,٦٪	٠,٦٪	٠,٨٪
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	٢٠١٥٣	٢١٠٠٠	٢١٠٠٠	٢٣٠٠٠

محافظة جرش

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
مؤشر جيني لعدالة التوزيع	٢٥٤	٢٥٣	٢٥٢	٢٥١
نسبة الفقر	٢٠,٣٪	١٩,٥٪	١٦,٠٪	١٤,٠٪
البطالة	١١,٨٪	١١,١٪	١٠,٠٪	٨,٩٪
عدد المنشآت الاقتصادية العاملة في المحافظة	٣٥٩٣	٣٧٠٠	٣٨٥٠	٤٠٠٠
نسبة العاملين في القطاعات الإنتاجية	٨,٨٪	٩,٨٪	١٠,٨٪	١١,٨٪
نسبة العاملين في القطاع العام	٤٣٪	٤٢٪	٤١٪	٤٠٪
نسبة التلمذة المهنية	٠,١٪	٠,٢٪	٠,٣٪	٠,٤٪
عدد فرص العمل المستحدثة للأردنيين من عمر ١٥ سنة فأكثر	١٤١٤	١٦٠٠	١٧٥٠	١٩٠٠

المجتمعات- الثقافة والشباب

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
الثقافة والشباب	التوسع في البرامج التوعوية المتنوعة الموجهة إلى شرائح المجتمع خاصة فئة الشباب، للمساهمة في معالجة الظواهر المجتمعية السلبية التي باتت تهدد الاستقرار والسلم الأهلي مثل: العنف والتطرف.
	تسهيل حصول الشباب على القروض الميسرة، وتنفيذ المشاريع الشبابية لتوفير فرص عمل إضافية للعملية التنموية، وتخفيف آثار البطالة بين الشباب.
	الربط بين الثقافة والسياحة، من خلال استثمار المنتج الثقافي في جذب السياحة، واستحداث فعاليات ثقافية وفنية جاذبة في المواقع السياحية والأثرية والبيئية.
	إعادة إحياء وتفعيل صندوق دعم الحركة الثقافية والفنية.
	إنشاء شركات إنتاج سينمائي وتلفزيوني، بالشراكة بين وزارة الثقافة والتلفزيون ونقابة الفنانين الأردنيين.
	تنفيذ برنامج التكتلات للصناعات الثقافية والإبداعية في منطقة جنوب البحر الأبيض المتوسط.
	إنشاء مراكز ثقافية شاملة، ومدن رياضية في المحافظات التي تفتقر لوجودها.

مؤشرات الأداء الرئيسية- المجتمعات- الثقافة والشباب

السيناريو المستهدف

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
رفع قيم الدعم السنوي لمؤسسات المجتمع المدني الثقافية	٢٠٪	٣٠٪	٥٠٪
عدد المراكز الثقافية في محافظات المملكة	٦	١٠	١٢
عدد المدن الرياضية في محافظات المملكة	٧	١٠	١٣
عدد إصدارات الوزارة من عناوين الكتب والدوريات	١٥٠	٢٥٠	٣٠٠

الفقر والحماية الاجتماعية

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
بناء وتطوير أنظمة استهداف موحدة تساعد في الحد من وتخفيض نسب الفقر	إيجاد بنك معلومات وطني (سجل موحد)، يضمن حصول الجهات العاملة في مجال مكافحة الفقر على بيانات موثوقة ودقيقة ومحدثة.
	اشتقاق معادلات ودوال أكثر عدالة تعطي نتائج استهداف دقيقة وموضوعية ومراعية للبيئة الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.
	استحداث دليل متقدم يحدد مستويات المعيشة للأسر الأردنية المحتاجة ونوعية الحياة لها، واستخدامه في تحديد الأسر المستهدفة ببرامج الدعم الحكومي المختلفة.
	القضاء على فقر الغذاء والجوع على مستوى المملكة بحلول عام ٢٠١٧.
تعزيز الاستفادة من مخرجات برامج تعزيز الإنتاجية والتدريب والتأهيل بما يضمن إيجاد فرص عمل تتوافق مع احتياجات السوق للفقر والمعرضين للفقر، بالتركيز على (المرأة والشباب وذوي الإعاقة).	رفع معدلات التغطية المباشرة (الدعم) للأسر الفقيرة والمحتاجة (غير القادرة على العمل والإنتاج) ليصل إلى ٨٠٪ من مستوى خط فقرها المطلق بحلول عام ٢٠٢٥.
	برنامج توسيع قاعدة الاستهداف ونطاق الشمول، المساهمة في سد فجوة فقر { الأسر العاملة والعاجزة مادياً } بمعدلات تصل بموجبه إلى ٨٠٪ من مستوى خط فقرها المطلق بحلول عام ٢٠٢٥.
	دمج الفقراء القادرين على العمل في سوق العمل والإنتاج.
	تطوير مهارات وقدرات أفراد الأسر الفقيرة والمعرضة للفقر والأسر التي ترأسها امرأة.
تعزيز بيئة محفزة لمساهمة أكثر فاعلية للقطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية والجهات الممولة.	- تدريب نوعي على المهن المطلوبة في سوق العمل لما يقارب (٤٠,٠٠٠) أربعين ألفاً من أبناء الأسر الفقيرة والمحتاجة خلال فترة الرؤية، وبمعدل (٤٠٠) أربعة آلاف فرد سنوياً.
	- تشغيل (٤٠,٠٠٠) أربعين ألفاً من أبناء الأسر الفقيرة والمحتاجة ودمجهم في سوق العمل خلال العشر سنوات المقبلة، وبمعدل (٤٠٠) أربعة آلاف فرصة عمل سنوياً.
	- تشجيع القطاع الخاص على تشغيل أبناء الأسر الفقيرة من خلال تحمل الحكومة لكامل نسبة اشتراك هؤلاء المشتغلين في الضمان الاجتماعي عن (المنشأة وعن المؤمن عليه) وبالنسب المحددة في قانون الضمان ولمدة عامين متتالين.
	إيجاد وتنفيذ مشاريع ريادية وربطها مع الفرص الاقتصادية المستندة للميزة النسبية لكل منطقة.
إيجاد بيئة محفزة لمساهمة أكثر فاعلية للقطاعات الحكومية والخاصة والتطوعية والجهات الممولة.	ربط المساعدات بشروط تتعلق بالتعليم وحجم الأسر الفقيرة.
	اشتراط البحث عن عمل للأسر المستفيدة (الأفراد القادرين على العمل).
	تشجيع المشاريع القائمة على أساس رأس المال المخاطر وذلك للمشاريع المقامة في المناطق الأشد فقراً.
	الترويج في المحافل الدولية والإقليمية والمحلية لعملية الاستثمار في المناطق الأشد فقراً.
تطوير بيئة أعمال مساندة وجاذبة لتأسيس المشاريع القائمة على البحث والتطوير في مناطق الفقر.	تطوير بيئة أعمال مساندة وجاذبة لتأسيس المشاريع القائمة على البحث والتطوير في مناطق الفقر.
تعزيز الاحترام للفئات المستضعفة والمهمشة	تثقيف وتربية الأطفال من سن مبكر على احترام الفئات الضعيفة، وتعليم التسامح والقبول، من خلال تضمين وحدات خاصة حول هذا الموضوع في المناهج المدرسية.
	تشجيع وسائل الإعلام، بما في ذلك محطات التلفزيون، لتصوير المجتمعات الأقل حظاً بصورة إيجابية، مع تسليط الضوء على أهمية مساهمة هذه المجتمعات في النهوض بالاقتصاد والمجتمع.
	تحديث الاستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وتنفيذ توصياتها. ودعم تدريب المعلمين حتى يتمكنوا من تحديد الأطفال ذوي الإعاقة، ويقدموا لهم الدعم المناسب لمساعدتهم على المشاركة الكاملة في المجتمع.
	ضمان حصول الأطفال ذوي الإعاقة على حقوق متساوية في التعليم الرسمي، من خلال برامج إشراك مفصلة في كل محافظة، من خلال التدريب والقدرة على الوصول والوعي.
دعم الأشخاص ذوي الإعاقة ليشاركوا في جميع أنشطة المجتمع	إشراك المجتمع والقادة الاجتماعيين والدينيين كداعمين لحقوق الإنسان للنساء والأشخاص ذوي الإعاقة وجميع الفئات المستضعفة.
	تشجيع القطاع الخاص على توظيف أشخاص ذوي إعاقة، وذلك من خلال حملات توعية، والنظر في إمكانية استخدام الحوافز المالية.

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
توفير الحماية القانونية للأشخاص ذوي الإعاقة	التأكد من أن صندوق المعونة الوطنية يخصص الموارد المالية اللازمة لتنفيذ بنود اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.
توسيع الانتفاع والتمكين والحماية الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة	تعديل وسائل النقل العام لتمكين وصول الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك توفير سيارات أجرة خاصة في المدن الكبرى لمساعدة المعاقين على التنقل. تخصيص جزء من ميزانية صندوق المعونة الوطنية لتعديل إسمان الأشخاص ذوي الإعاقة وذلك لتمكينهم من العيش باستقلالية (على سبيل المثال إضافة الدرابزين ومقابض للارتكاز).
زيادة مشاركة المرأة في جميع جوانب المجتمع	تعديل قانون العنف الأسري ليحدد بوضوح تعريف العنف ضد المرأة، وإجراءات التنفيذ، والعمل مع القضاء والجهات الأمنية حول كيفية تنفيذ القانون. وضع آلية لضمان استجابة أسرع وأكثر كفاءة للعنف ضد المرأة، وتأسيس أنظمة حماية داخلية في الجهات الحكومية ذات الصلة، والجهات الأمنية والمستشفيات والعيادات (في القطاعين الخاص والعام). تشجيع قادة القطاع الخاص من النساء في الأردن على وضع برنامج إرشادي، وعلى التطوع لإجراء لقاءات مع طلاب المدارس والجامعات الأردنيين. وضع أحكام أكثر صرامة فيما يخص جميع أشكال التمييز والعنف ضد المرأة وتعديل التشريعات التي تقنن العنف وتعزز التمييز ضدها وذلك بحسب لائحة المطالب المقدمة من الحركة النسائية للبرلمان.
الاهتمام بكبار السن	زيادة قدرات مراكز رعاية المسنين الموجودة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لأفضل الممارسات. فتح وتوسيع المجال لتشكيل منظمات مجتمعية غير ربحية، من شأنها توفير الخدمات الأساسية للمسنين مثل خدمة توصيل الأدوية إلى المنازل.
تعزيز دور الأسر من خلال تحسين الأبوة والأمومة	تطوير برامج للأبوة والأمومة بالشراكة مع المؤسسات غير الربحية التي تركز على تنمية الطفل ومهارات الأبوة والأمومة. استبدال الرعاية الاجتماعية المؤسسية ما أمكن ذلك بأخرى أسرية.
توسيع مشاركة أولياء الأمور في التعليم ومسؤولية المدرسة تجاه أولياء الأمور	اشتراط وجود مجالس الأهالي والمعلمين في كل مدرسة وإلزام المدارس بعقد اجتماع واحد للمجلس على الأقل في كل فصل دراسي.
تعزيز الاستخدام الآمن للإنترنت	توجيه الأسر وإرشادها للتطبيقات اللازمة لاستخدام الإنترنت من قبل الأطفال دون السن القانونية. توجيه الأسر نحو استخدام آمن للإنترنت وكيفية حماية البيانات الشخصية والخاصة. مراجعة التشريعات الاجتماعية وتطويرها، وإدماج الاتفاقيات الدولية فيها، والشروع في إعداد مشروع قانون العمل الاجتماعي الأردني وكسب التأييد له وإصداره، والعمل بموجبه، والتزام الجهات المعنية بأحكامه. إعداد استراتيجية العمل الاجتماعي الأردني وإطلاقها، وإعداد خطط تنفيذية تسهم المؤسسات المعنية في تنفيذها. تنظيم جهود المؤسسات من خلال تشكيل لجنة استشارية أو مجلس استشاري للحماية الاجتماعية، في وزارة التنمية الاجتماعية، مهمته تعزيز التعاون والتنسيق ما بين الجهات المعنية برسم سياسات الحماية الاجتماعية من جهة وما بين الجهات المعنية بالتنفيذ من جهة أخرى. مَهْنَة العمل الاجتماعي من خلال تأسيس جمعية للاختصاصيين الاجتماعيين أو العاملين بالمهن الاجتماعية.
تعزيز الحماية الاجتماعية والمسؤولية المجتمعية	تقديم خدمات الحماية الاجتماعية بنوعها الإجرائي والضبطي بالنهج المعياري القائم على إدارة العمليات، علاوة على إعداد خرائط للفئات المحتاجة للحماية الاجتماعية، واستبدال الرعاية المؤسسية بأخرى أسرية ما أمكن ذلك. مأسسة المشروع الوطني الأردني للمسؤولية المجتمعية للمؤسسات؛ لإنضاج مفهوم المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، وتحديد مبادئ المسؤولية المجتمعية للمؤسسات، ومجالاتها، وإدارة فعاليتها بكفاءة، وتنسيق مبادراتها، وقياس نتائج أثرها.

مؤشرات الأداء الرئيسية- الفقر والحماية الاجتماعية

السيناريو المستهدف

الفقر

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة خط الفقر المطلق	١٤٪	١٣٪	١٠٪	٨٪
نسبة خط فقر الغذاء	٣٢,٣٪	٠٪	٠٪	٠٪
معامل جيني	٣٧,٦	٣٥,٠	٣١,٠	٢٨,٠

الحماية الاجتماعية

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
عدد المستفيدين من برامج الرعاية البديلة	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٠
عدد الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين والذين لديهم رخصة مزاولة المهنة .	٦٠٠	١٢٠٠	٣٠٠٠
عدد الأخصائيين الاجتماعيين المؤهلين والمدربين في قطاع الحماية الاجتماعية	٢٠٠٠	٣٠٠٠	٤٠٠٠
عدد المنتفعين من خدمات الحماية الاجتماعية والمدمجين في أسرهم .	٣٥٠٠	٧٠٠٠	٨٠٠٠
عدد المبادرات للمسؤولية المجتمعية التي يدعمها القطاع الخاص.	٣٦	٧٢	١٤٤
عدد المؤسسات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية التي تتبادل البيانات والمعلومات فيما بينها	٣	٦	٩
عدد الخدمات التي تقدم بموجب معايير معتمدة	٤٠	٥٠	٦٠
وجود إطار تنظيمي للعاملين في مجال الحماية الاجتماعية	١	١	١
عدد التشريعات النازمة لقطاع الحماية الاجتماعية التي تم تطويرها وتحديثها ومراجعتها وموائمتها وإدماجها في الاتفاقيات الدولية.	٢	٢٥	٣٠
نسبة الزيادة في المخصصات المالية السنوية للجهات العاملة في مجال الحماية الاجتماعية	٢٥٪	٣٪	٦٪
درجة مؤشر التنمية البشرية	٠,٧٧	٠,٧٨٥	٠,٨٠
مؤشر التقدم الاجتماعي	٦٦	٧٠	٧٣

السلامة والأمن

السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
مساعدة السلطات الأمنية على استخدام التكنولوجيا للحد من الجريمة من خلال المواطنين الأفضل استنارة وتجهيزاً	إنشاء خط ساخن "الإبلاغ المعلومات عن الجرائم من قبل مجهول" لجمع تقارير مجهولة المصدر عن الأنشطة الإجرامية والمشبوهة.
اعتماد حلول أمنية إلكترونية (cyber-security)	تشجيع شركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأردنية على تطوير التطبيقات التكنولوجية المرتبطة بأمن المواطن.
تشجيع المنظمات الأهلية على منع الجريمة	التسريع في تطبيق التشريعات اللازمة لأمن وحماية البيانات الشخصية والخاصة. تشجيع حماية الجهاز المصرفي الوطني والبنوك الكبرى بتطوير نظم تكنولوجيا المعلومات الخاصة بهم ورفع مستواها إلى الأفضل في حلول الأمن الإلكتروني (cyber-security).
معالجة صحة الفرد والسلوكيات التي تؤثر على الآخرين	تشجيع برامج للمواطنين مثل تشكيل مجموعات لمراقبة الأحياء السكنية، حيث يتفق أعضاء الحي على مراقبة ممتلكات بعضهم بعضاً، والقيام بدوريات في الشوارع - والإبلاغ عن أية حوادث مشبوهة إلى الشرطة.
	تحديث قانون حزام الأمان الحالي، لينطبق على جميع ركاب السيارة وليس السائق فقط، بما يشمل قانون مقاعد الاطفال، وتشجيع التطبيق الصارم للقانون من خلال العقوبات.
	تصميم حملة للسلامة على الطرق لتشجيع السلوك الأفضل من قبل السائقين على الطرق. مواصلة الجهود الرامية لمنع التدخين في الأماكن العامة.
	تطوير استراتيجية للصحة النفسية ، لبناء الوعي وتقليل الحرج الاجتماعي، وتقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة ودمجهم في المجتمع.

مؤشرات الأداء الرئيسية- السلامة والأمن

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
موثوقية خدمات الشرطة	٥,٥	٥,٧	٥,٨	٥,٩
وفيات حوادث الطرق لكل ١٠٠,٠٠٠ شخص سنوياً	٢٢,٩	١٥,٠	١٢,٠	٨,٠



الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحديد الأساسيات «في البنية التحتية للمدارس الابتدائية والثانوية واللوازم	تحديد عدد من المعايير الأساسية للبنية التحتية للمدارس ومراقفها، وفق أفضل المعايير الدولية. إجراء مراجعة شاملة للاحتياجات من الموارد لجميع المدارس الأساسية والثانوية مقارنة بالمعايير المعتمدة. إعداد أطر زمنية يتم من خلالها حل جميع المسائل المتعلقة بالبنية التحتية للمدارس. مراقبة وصيانة المدارس بشكل منتظم لضمان الالتزام بتلك بالمعايير المعتمدة. تطوير البنية التحتية في المؤسسات التعليمية وحث القطاع الخاص على المساهمة في ذلك. توفير وسائل تضمن المشاركة الفاعلة للآباء والمعلمين في تطوير وتحديث العملية التعليمية.
الوصول إلى المدارس ودمج المدارس	تجميع المدارس في المنطقة الواحدة التي يقل عدد الطلاب فيها عن ١٠٠ طالب على مدى السنوات العشر القادمة، وتأمينهم بوسائل النقل المناسبة وبأسعار رمزية.
توسيع نطاق التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة	وضع سياسة وإطار تنظيمي للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة بما في ذلك: • إمكانية إدراج رياض الأطفال (kgf) لتصبح ضمن المرحلة الإلزامية في التعليم ما قبل الابتدائي من سن الخامسة. • تشجيع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني لبناء شراكات مع القطاع العام، على أن يُنظم من قبل وزارة التربية. • تفعيل وتأكيد دور أنشطة اللعب التعليمية التي يتم تضمينها في المناهج الدراسية. نشر المراكز المجتمعية ذات الجودة العالية للأطفال والأسر .
تحديث المناهج الدراسية الوطنية على جميع المستويات	نشر مجموعة من التدابير لتحسين وقياس مخرجات التعليم الأساسية لكل فئة عمرية وتطوير إجراءات الاختبارات ومتابعة مخرجات التعليم. العمل على تنمية مهارات القراءة والكتابة والحساب الأساسية لدى الأطفال في الفئة العمرية من (٦-١٠) سنوات.
دمج التقنيات المبتكرة لتعزيز تعليم الطلاب وتدريب المعلمين وبناء القدرات	إدخال برامج مبادرة التعليم الأردنية للتكنولوجيا والتعليم في جميع مدارس المملكة استخدام منصة تقنية لتوفير المناهج الدراسية على الإنترنت، وزيادة الجودة والاتساق في التطبيق في النظام المدرسي وتحديد الكفاءات. التوسع في تطوير دورات موسعة ومفتوحة على شبكة الإنترنت باللغة العربية مثل مبادرة إدراك. بناء شراكات مع القطاع الخاص لتطوير وحدات تعليم متنقلة تتضمن وسائل ومعدات التعليم ذات تكلفة مرتفعة (مثل معدات المختبر لدروس الكيمياء) التي يمكن أن تنتقل من مدرسة إلى أخرى حيث يتمكن المعلمون في المواقع ذات الموارد الأقل من استعمالها. تطوير نوعية التعليم في الصفوف الأساسية الأولى.
تشجيع التوسع في الأنشطة اللاصفية في المجتمعات المحلية	تشجيع المدارس ومنظمات المجتمع المدني على زيادة المتوافر محلياً من الأنشطة الرياضية والأنشطة المنهجية المرافقة الإبداعية. استخدام مرافق المدارس الحكومية خارج أوقات الدوام كمرافق للمجتمع المحلي للأنشطة اللامنهجية.
إجراءات امتحان القبول في الجامعات	تطوير أسس ومراحل القبول في التعليم العالي- التعليم الأكاديمي والتدريب المهني لضمان تكافؤ الفرص. مواءمة أفضل بين العلامات المطلوبة للدخول في برامج التعليم العالي والتدريب المهني مع احتياجات ومتطلبات سوق العمل .

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
اجتذاب وتطوير والمحافظة على أفضل المواهب في مهنة التدريس	إدخال نظام جديد لتأهيل حديثي التخرج والملتحقين في مجال التدريس. تشجيع الاستثمار في كليات جديدة لتدريب المعلمين، تستخدم المناهج التدريبية المعتمدة عالمياً، من خلال نماذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص. إدخال برنامج إلزامي للتنمية المهنية المستمرة لجميع المعلمين. ربط ترقيات المعلمين والزيادات في رواتبهم باستكمال متطلبات برامج التنمية المهنية المستمرة لكل عام.
	اشتراط شهادة معينة في الإدارة التربوية للمعلمين الذين يرغبون في أن يصبحوا مديري مدارس، وربط تعيين المديرين ومناصب الإدارة العليا بشرط الحصول على هذه الشهادة. إدخال شرط الحد الأدنى لإكمال ٢٠ ساعة معتمدة من برامج التنمية المهنية المستمرة لمديري المدارس سنوياً.
	إدخال برنامج "علموا من أجل الأردن" وهو برنامج يسعى إلى تشكيل نخبة من المدرسين تحظى بالاحترام وإلى تعيينهم في المدارس الأكثر حاجة.
ربط اعتماد الجامعات وتمويلها بالامتثال بمعايير التميز	مراجعة ووضع معايير لأفضل الممارسات العالمية للتميز في مؤسسات التعليم العالي (الأعضاء هيئة التدريس والمرافق والمناهج) وتطبيقها من خلال مجلس اعتماد مؤسسات التعليم العالي.
	ربط الدعم الحكومي لمؤسسات التعليم العالي بمدى التزام تلك المؤسسات بمعايير الاعتماد والجودة.
	تطوير نظام متابعة وتقييم مخرجات التعليم بأنواعه ومستوياته.
رفع مستوى البحوث التطبيقية في الجامعات	دعم وتشجيع البحث العلمي بما يتوافق مع أهداف صندوق دعم البحث العلمي، وجمع المبالغ التي لم تنفق من المخصصات الإلزامية للبحث من مؤسسات التعليم العالي.
	تشجيع الاستثمارات من القطاع الخاص عن طريق خصم نفقات البحث والتطوير من الدخل الخاضع للضريبة.
	زيادة الشراكات بين الجامعات وقطاع الصناعة، لضمان الاتساق بين البحوث واحتياجات الاقتصاد، بما في ذلك برامج مثل "من المدرسة (الجامعة) إلى المصنع".
تعزيز المطابقة بين الأنشطة التعليمية واحتياجات سوق العمل	حث الجامعات على عقد اتفاقيات تشاركية مع جامعات عالمية مرموقة في البرامج التقنية.
	زيادة الشراكات بين الجامعات وقطاع تكنولوجيا المعلومات، لضمان رفد الطلبة بالمساقات حسب احتياجات السوق والتطور التكنولوجي.
	إيجاد شبكة من المستشارين المهنيين المؤهلين في جميع الجامعات لتقديم خدمات الإرشاد الوظيفي، بما في ذلك: اختيار المقررات، والعمل التطوعي في خدمة المجتمع، ومهارات التنمية وتكوين الشبكات المهنية؛ وعمليات طلب التوظيف.
توسيع شبكة التدريب المهني	تقديم إعفاءات ضريبية أو غيرها من الحوافز للشركات التي تقدم التدريب مدفوع الأجر، وضمان مستوى عال من التعليم والأجر الكافي للمدرسين.
	توسيع شبكة التدريب المهني من خلال تطوير برامج جديدة لكل من العناوين المحددة بأنها ذات أولوية في الرؤية.
	تشجيع مؤسسات التدريب المهني والتقني القائمة على بناء شراكات مع القطاع الخاص والحصول على مصادر تمويل مستقلة.
توسيع شبكة التدريب المهني وتشجيع الالتحاق بها	تحسين إرشاد الطلبة وتوجيههم مهنيًا في المدارس والجامعات.
	تحسين أسس اختيار وتعيين مدربي التشغيل والتعليم والتدريب المهني والتقني لضمان تأهل المدرسين وفق المعايير الدولية.
	تغيير النظرة حول برامج التدريب المهني بين الشباب والمجتمع من خلال: تشجيع مسابقات الإبداع والابتكار في مؤسسات التعليم وتشجيع المشاركة في المسابقات العالمية في هذا المجال لتطوير المهارات المهنية.
توسيع شبكة التدريب المهني وتشجيع الالتحاق بها	إدخال دورات المهارات المهنية في وقت مبكر في المناهج المدرسية، من خلال زيارات ميدانية إلى كليات ومرافق كليات التدريب المهني والتقني
	تقديم خدمات التوجيه المهني في المدارس الثانوية (تقدمها كليات التدريب المهني والتقني) وتقديم إحصاءات عن فرص العمل المتاحة.
	تشجيع الطلاب على زيارة مؤسسات التدريب المهني والتقني قبل اتخاذ القرار بالتقدم للالتحاق بالمؤسسات الأكاديمية وقبل الموعد النهائي للتقدم للالتحاق ببرامج التدريب المهني والتقني.

مؤشرات الأداء الرئيسية- التعليم

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
تصنيف الجامعات الأردنية حسب التصنيفات العالمية	خارج قائمة أول ٥٠٠ جامعة	جامعة واحدة ضمن أول ٥٠٠ جامعة	٣ جامعات ضمن أول ٥٠٠ جامعة	٥ جامعات ضمن أول ٥٠٠ جامعة
عدد الجامعات التي تحقق معايير الجودة المعتمدة من قبل هيئة اعتماد مؤسسات التعليم العالي	صفر	٣	٧	١٠
الإنفاق السنوي الإجمالي على البحث والتطوير كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٠,٥٢٪	٠,٨٥٪	١,٢٥٪	١,٧٥٪
نسبة الالتحاق بالتعليم ما قبل المدرسي	٦٠,١٪	٧٥,٠٪	٨٥,٠٪	٩٠,٠٪
نسبة الالتحاق الإجمالية بالتعليم المهني	١٣,١٢٪	٢٠,٠٪	٣٠,٠٪	٤٠,٠٪
نسبة تخفيض الفرق بين متوسطات أداء الطلبة والتحصيل الدراسي حسب الجنس وموقع المدرسة (حضر، ريف)	٥,٠٪	١٥,٠٪	٢٥,٠٪	٣٥,٠٪
علامات الطلاب في دراسة الاتجاهات الدولية للرياضيات والعلوم (TIMSS) (يُعقد مرة كل ٤ سنوات)	علوم ٤٤٩ رياضيات ٤٠٦	٤٦٩ ٤٢٦	٤٨٩ ٤٤٦	٥٠٩ ٤٦٦
علامات الطلاب الأردنيين في اختبار التقييم الدولي (PISA) (يُعقد مرة كل ٣ سنوات)	علوم ٤٠٩ رياضيات ٣٨٦ قراءة ٣٩٩	٤٢٤ ٤٠١ ٤١٤	٤٣٩ ٤١٦ ٤٢٩	٤٥٤ ٤٣١ ٤٤٤
نسبة الموظفين الإداريين إلى أعضاء هيئة التدريس في الجامعات الرسمية	١:٢,٢	١:٢,١	١:١,٩	١:١,٨
عدد الجامعات الحاصلة على اعتمادات وشهادات ضمان جودة دولية لبرامجها	٢	٥	٨	١٢

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
بناء قوة عاملة ماهرة ومحفزة ومسلحة بالمهارات المطلوبة في سوق العمل	الارتقاء ببرامج التدريب والتشغيل من خلال المؤسسات المعنية بالشراكة مع القطاع الخاص وتوفير شهادات معتمدة عند إتمام البرامج بنجاح إنشاء المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية العمل مع منظمات أصحاب العمل لتطوير برامج تدريبية متخصصة وفق متطلبات القطاع الذي تمثله، تقديم حوافز مالية لتشجيع التدريب الذي يوفره صاحب العمل.
تطوير خدمات التشغيل والإرشاد المهني وتغيير ثقافة العمل	تصميم حملات توعية للتغلب على الحواجز التي تمنع الأردنيين من قبول بعض الوظائف ذات المهارات المنخفضة في سوق العمل وتشجيع الأردنيين على العمل المهني. العمل مع أصحاب العمل لتحسين جاذبية تلك المهن، وتوفير بيئة عمل لائقة للعاملين في هذه المهن من خلال اللجان المشتركة. التوسع في برامج التعليم والتدريب والتشغيل في مواقع العمل، وتقديم الحوافز المالية لأصحاب العمل وللعاملين. تطوير خدمات التشغيل والتدريب والإرشاد المهني لزيادة نسب التشغيل، والتركيز على التشغيل الذاتي والأعمال الريادية. إنشاء وحدات تشغيلية في الوزارات المعنية بالقطاعات ذات الأولوية بالتشغيل، للتعامل مع احتياجات القطاع المتعلقة بالموارد البشرية، والاحتياجات التدريبية التشغيلية للمساهمة في معالجة مشكلة البطالة. الاستفادة من المغتربين الأردنيين لخلق الروابط مثل التعاقد الخارجي (outsourcing) في مجالات الخدمات المكتبية والعمليات التجارية، من خلال دعم الترويج المستهدف للصادرات الفنية تحويل قوائم الانتظار في ديوان الخدمة المدنية، وخصوصاً التخصصات الراكدة إلى قوائم لبرامج نشطة لسوق العمل (سياسات سوق العمل النشطة) في القطاع الخاص التركيز على دمج الشباب وذوي الإعاقة والمرأة في سوق العمل، من خلال برامج تدريب وتشغيل متخصصة تستهدف هذه الفئات.
ضمان أن تكون العمالة الوافدة مكملة للعمالة الأردنية وليس بديلاً عنها	تحديد نسب العمالة الوافدة في جميع القطاعات، وفقاً لمصفوفة إدارة العمالة الوافدة المعمول بها من قبل وزارة العمل وبالتنسيق مع ممثلي القطاع الخاص ضمن الاستراتيجية الوطنية للتشغيل فرض رسوم متغيرة وقابلة للتعديل للحصول على تصاريح العمل للأجانب في القطاعات التي تم تحديدها في مصفوفة إدارة العمالة الوافدة. تعزيز الشراكة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والوزارة المعنية، لتلبية متطلبات سوق العمل من العمالة المهنية المحلية المؤهلة من خلال ربط التدريب بالتشغيل، والعمل على الإحلال التدريجي للعمالة الأردنية المدربة محل العمالة الوافدة. تعزيز قدرات الجهات الرقابية على العمالة الوافدة، وتغليظ العقوبات على أرباب العمل الذين يستخدمون العمالة غير المرخصة توفير نظام وطني لتتبع العمالة الوافدة عبر المعايير الحدودية وترتبط به جميع المؤسسات ذات العلاقة. وضع أسس واضحة لمنح التأشيرات وتصاريح العمل للخبراء والفنيين في مهن معينة ولفترات محددة.
دعم فرص التدريب والتشغيل لأبناء المناطق الفقيرة والنائية وقليلة الاستثمار.	تحسين بيئة الأعمال لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في المناطق النائية والفقيرة مع الأخذ بالاعتبار التحديات الخاصة التي تواجهها الأعمال في تلك المناطق منح الأفضلية للشركات الصغيرة الموجودة في المناطق النائية والفقيرة في الحصول على عقود حكومية منح الأفضلية للمناطق النائية والفقيرة في برامج التدريب والتشغيل المدعومة، وفقاً لطبيعة المنطقة (فروع إنتاجية، تمرير، تشغيل ذاتي... الخ). العمل مع المجالس المحلية والبلديات، لتحسين وسائل النقل العام بين المناطق الريفية والحضرية

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تطوير معلومات سوق العمل	بناء قاعدة بيانات تفصيلية لسوق العمل وتحديثها بانتظام (سنوياً)، وإتاحتها لجميع المواطنين تحت إشراف المركز الوطني لتنمية الموارد البشرية.
	دعم جهد منسق عبر الوزارات لتحسين الإحصاءات حول استحداث فرص العمل، والاستثمار الأجنبي، ونمو الصناعة، ودفع الضرائب، وهجرة العمالة (الوافدة والذاهبة)، والدراسات الاستقصائية عن الطلب على اليد العاملة، والعرض من أصحاب العمل، والدراسات عن سوق العمل غير المنظم.
	تحسين البيانات المتعلقة بالسكان والعمالة والبطالة بتوسيع نطاق العينة على مستوى الأولوية والأقضية.
	بناء قاعدة بيانات تفصيلية للأشخاص ذوي الإعاقات وتحديثها بانتظام (سنوياً) بالتعاون مع الجهات المعنية.
	تيسير الوصول إلى المعلومات عن فرص العمل وبرامج الإرشاد الوظيفي، من خلال خدمات البحث عن عمل باستعمال الهاتف المحمول، ونظام التشغيل الإلكتروني عبر الشبكة العنكبوتية.
دعم التكافؤ في حقوق العمل بين القطاعين العام والخاص	التأكد من إتاحة المعلومات عن سوق العمل لجميع الجهات بسهولة
	تحويل التوظيف في القطاع العام إلى تصنيف محدد الراتب، وهيكّل الأجور والحوافز، وسلم ترقية على أساس الإنجاز، بحيث يتم مع مرور الوقت تحقيق التناسق بين الأجور في القطاع العام وتلك السائدة في القطاع الخاص
التخفيف من الآثار السلبية لهجرة الأدمغة والكفاءات	سن تشريعات تتطلب توفير الحد الأدنى من المنافع لموظفي القطاع الخاص والعاملين لحسابهم الخاص، بما في ذلك الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، واستحقاقات الأمومة
	بناء منصة للمغتربين على الإنترنت، لربط جميع الأردنيين المقيمين في الخارج، وتوفير صلات إلى مواقع البحث عن عمل وتقديم المشورة حول الهجرة.
	التأكد من أن مكاتب تشجيع الاستثمار الموجودة في السفارات في الخارج تستهدف المغتربين الأردنيين للاستثمار في الأردن

مؤشرات الأداء الرئيسية - التشغيل

السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
معدل البطالة	١٢,٢٪	١١,٥٪	١٠,٨٪	٩,٢-٨,٠٪
النسبة المئوية للعمالة الأجنبية من إجمالي قوة العمل	٣,٠٪	٢,٧٪	٢,٥٪	٢,٣٪
النسبة المئوية للموظفين في القطاع العام	٣٨٪	٣٤٪	٣٢٪	٣,٠٪

المشاركة في القوى العاملة السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تشجيع مشاركة أكبر للإناث	تيسير الوصول إلى المعلومات عن فرص العمل، من خلال خدمات البحث عن عمل، باستعمال الهاتف المحمول وبرامج الإرشاد الوظيفي للإناث.
	تقديم الإعفاءات الضريبية على الاستثمار في الشركات المتوسطة والصغيرة المملوكة للنساء، أو التي توظف الإناث حصرياً في العناقيد ذات الأولوية المحددة.
	إدخال ترتيبات العمل المرنة مثل الدوام الجزئي أو المرونة في الوقت، حيث يتم تمكين الموظفين، ضمن الحدود التي تضعها المؤسسات التي توظفهم، من تحديد وتغيير جداول أعمالهم لتناسب بشكل أفضل احتياجاتهم الشخصية.
	توسيع الفرص للإناث لإطلاق أعمالهم الخاصة، من خلال برامج التمويل الميكروي. تعزيز قدرة الحكومة على فرض استحقاقات الأمومة في القطاع الخاص.
الحد من التقاعد المبكر	المساهمة في توفير بيئة وظروف عمل لائقة للإناث العاملات في مواقع العمل، وخصوصاً في التجمعات والمدن الصناعية، ومعالجة جميع القضايا الواردة من خلالها.
	مراجعة وتعديل التشريعات الوطنية التي تعزز من زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل. دعم المبادرات الريادية لتقديم قذوة وأمثلة ذات صلة، لأنشطة مناسبة للفتيات في سن المدرسة الابتدائية.
تقليص العمالة غير الرسمية	زيادة عدد مراكز رعاية الأطفال المتوافرة من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
	تعزيز مشاركة الإناث في التدريب والتعليم المهني والتقني، من خلال تصميم برامج تتناسب مع متطلبات سوق العمل.
حوكمة قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني	الإلغاء التدريجي للتقاعد المبكر، من خلال رفع السن إلى ٥٥ سنة بحلول عام ٢٠١٦ وحتى سن التقاعد الوطني ٦٠ سنة للرجال و ٥٥ للنساء بحلول عام ٢٠٢٠
	هيكلة برامج التقاعد لإلغاء حوافز جداول دفع تعويضات التقاعد المبكر.
تفعيل منظومة التدريب المهني وفق متطلبات سوق العمل	توسيع قدرات إنفاذ مراقبة العمل وتحسين آليات الإنفاذ في وزارة العمل.
	تحفيز الانتقال من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، من خلال تقديم حزم من الحوافز، وتبسيط الإجراءات.
	رفع الوعي لدى القطاع غير الرسمي حول القيمة المضافة للانتقال إلى القطاع المنظم.
	إعداد إطار قانوني موزن ينظم أعمال قطاع التشغيل والتدريب والتعليم المهني والتقني.
	منح مركز الاعتماد وضبط الجودة صلاحيات قانونية محددة، تمكنه من تنفيذ نظام ضبط الجودة الخارجي على جميع مزودي خدمات التدريب بما فيهم مدارس التعليم المهني، ومعاهد التدريب المهني، وكليات المجتمع في القطاع العام والشركة الوطنية للتشغيل والتدريب في القطاع الخاص.
	تحديث الاستراتيجية الوطنية للتشغيل لتتواءم مع التحديات الراهنة والمستقبلية، وتوفير الدعم والتمويل اللازم لتنفيذ البرامج والمشاريع المدرجة فيها.
	تحديث مستويات التعليم في تصنيفات دائرة الإحصاءات العامة، مشتملة على المزيد من فئات التدريب والتعليم المهني والتقني.
	إعداد منظومة تعليمية للتجسير من المستويات الأساسية للتدريب المهني إلى المستويات الفنية والاختصاصية، تستند إلى مفهوم التعلم مدى الحياة والتي من شأنها تشجيع إقبال الأردنيين على العمل المهني والتقني.

مؤشرات الأداء الرئيسية- مشاركة القوى العاملة السيناريو المستهدف

المؤشر	خط الأساس ٢٠١٤	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
معدل المشاركة	٤١٪	٤٤٪	٤٧٪	٥٠٪
معدل مشاركة الإناث	١٥٪	١٨٪	٢٢٪	٢٤٪
متوسط سن التقاعد	٥١	٥٤	٥٨	٦٠
حجم التوظيف غير الرسمي	٤٤٪	٣٥٪	٣٠٪	٢٠٪

الرعاية الصحية السيناريو المستهدف

الأولوية الاستراتيجية	المبادرات ذات الأولوية
تحسين الإطار المؤسسي لقطاع الرعاية الصحية	مراجعة دور المجلس الصحي العالي وتعديل قانونه. خارطة صحية محدثة وعدد المؤسسات الصحية الحاصلة على الاعتمادية .
وضع نظام تأمين صحي فعال وشامل	دراسة إنشاء نظام تأمين صحي موحد وشامل، لتوفير الحد الأدنى من الرعاية الصحية، وتغطية الأدوية لجميع الأردنيين والمقيمين. تشجيع القطاع الخاص على تقديم خطط تأمين صحي إضافية للأفراد والشركات التي تسعى لإيجاد منتجات تأمين إضافية للسوق الأردني والإقليمي.
تحسين الأداء التشغيلي لنظام الرعاية الصحية العامة	توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات في إدارة الموارد والإجراءات الإدارية في المؤسسات الصحية العامة . إنشاء قاعدة بيانات إلكترونية موحدة للرعاية الصحية، تتضمن معلومات شاملة عن مقدمي الخدمة الصحية ومتلقي الخدمة الصحية. استراتيجية وطنية للموارد البشرية الصحية. استراتيجية وطنية لترشيد الإنفاق الصحي على الدواء منفذة. استراتيجية صحية وقائية وطنية معتمدة ومطبقة.
تحسين تقديم خدمات الطوارئ الطبية	التوسع الجغرافي المدروس للمرافق وخدمات الرعاية الصحية والمستند إلى مبادئ الشراكة والتنسيق والتكامل. إنشاء وحدة / هيئة مستقلة للإسعاف والطوارئ.
تحسين التعليم للمتخصصين في المجال الصحي	اعتماد استراتيجيات للتغلب على الكوارث والتغيرات الديموغرافية والبيئية بالإضافة إلى الأزمات المالية. الاستثمار في الدراسات والأبحاث في المجال الصحي. اعتماد برنامج وطني موحد للتعليم الطبي.
تعزيز الجهود الوقائية لمكافحة الأمراض غير السارية	تحفيز دراسات التمريض من خلال المنح والبعثات الدراسية والدعاية والأنشطة الترويجية. إطلاق برامج تمرير خاصة بالإناث فقط لتشجيع مشاركة الإناث في القوى العاملة بشكل أكبر. استقطاب الكوادر الصحية للعمل في المناطق الريفية. إلزامية برامج التعليم والتدريب المهني المستمر في القطاع.
تعزيز الشراكات والتعاون في قطاع الرعاية الصحية	تبني تطبيق استراتيجية وطنية للسيطرة على الأمراض غير السارية. زيادة الاستثمار في التعليم والمعلومات عن الأمراض الوراثية. تبني تطبيق الاستراتيجية الوطنية للصحة الإنجابية لتنظيم الأسرة.
تعزيز خدمات الصحة النفسية وتعاطي المخدرات	تعزيز التشاركية مع المجتمعات المحلية في عملية التخطيط للاحتياجات التنموية. التنسيق بين الجهات التي تقدم الخدمات الصحية لضمان تنفيذ البرامج.
السيطرة على الأمراض المستجدة والمتباعدة	إنشاء مراكز للرعاية الصحية صديقة للشباب لمعالجة مشاكل الصحة النفسية وتعاطي المخدرات. إنشاء مركز إقليمي لحالات الطوارئ الصحية وشلل الأطفال في الأردن بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية.

مؤشرات الأداء الرئيسية- الرعاية الصحية

السيناريو المستهدف

المؤشر	عام ٢٠١٧	عام ٢٠٢١	عام ٢٠٢٥
نسبة التغطية بالتأمين الصحي	٨٩٪	٩١٪	٩٥٪
عدد المستشفيات الحاصلة على الاعتمادية	٤٥	٧٠	١٠٠
عدد المراكز الصحية الحاصلة على الاعتمادية	١٨٠	٢٤٠	٣٠٠
عدد المستشفيات المحوسبة في القطاع العام	٤٩	٦٩	٨٩
الإنفاق الصحي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	٧	٦,٨	٦,٧
نسبة مساهمة الصناعات الدوائية الأردنية في فاتورة الدواء محليا	٤٠٪	٥٥٪	٧٠٪
معدل وفيات الأطفال الرضع لكل ألف ولادة حية	١٦	١٤	١٢
نسبة الإنفاق على الرعاية الصحية الأولية من مجمل الإنفاق الصحي في القطاع العام	٢٠	٢٣	٢٥

